1949/07/01
890 F. 50/7-149 (1)

رسالة من آرثر شو Arthur W. Shaw مدير شركة بكتل الدولية Bechtel International Corporation في واشنطن إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger مساعد رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يذكر شو أنه رغبة منه في إبلاغ وزارة الخارجية الأمريكية عن نشاطات بكتل في المملكة العربية السعودية فإنه يرفق نسخة من كتيّب «ملخص نشاطات شركات بكتل لصالح الحكومة العربية السعودية في الفترة بين يوليو ١٩٤٦م إلى أبريل (نيسان) ١٩٤٩م». ويضيف شو أن هذا التقرير لا يقتصر على الأعمال التي قامت بها فرق الشركة الإنشائية في المملكة، بل تشمل أيضاً ملخصاً لنشاطات مكتبها في واشنطن لصالح الحكومة السعودية، ويذكر أن شركته على استعداد لتقديم أية تفاصيل تطلبها وزارة الخارجية الأمريكية.

R.4

1949/07/01
890 F. 51/7-149 (3)

برقية سرية رقم ٤٢٨ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يذكر بيرجس أنه في محادثات جرت بين هيرمان أيلتس Herman Eilts نائب القنصل الأمريكي في جدة ومحمد سرور الصبان وزير الدولة السعودي أعرب الأخير عن أسفه لأن الوضع المالي تدهور في أثناء غيابه في القاهرة. وذكر الصبان أن حكومة المملكة العربية السعودية وجدت من الضروري تثبيت التعاملات المالية بمعدل ٤ ريالات للدولار الواحد إذ إن هذا يهدد باستنزاف مفرط لما تملكه المملكة من مصادر الدولارات المحدودة.

وأضاف الصبان أن الإنفاق الحكومي من الدولارات يبدو أعلى مما كان متوقعاً، بينما تتناقص العائدات من الدولارات التي تحصل الحكومة عليها من مبيعات الذهب. ويقول بيرجس إن الصبان أعرب عن رغبة حكومة المملكة في شراء الريالات الفائضة في السوق، مبيناً أن الحكومة بدأت بالفعل بشرائها مستخدمة الذهب، وهي تبحث عن إيجاد وسائل جديدة لتحقيق ذلك.

ويبين بيرجس أن الصبان اقترح خيارين أحدهما أن تستمر الحكومة في شراء الريالات بسعر ٢٥ سنتاً للريال، وبهذه الطريقة يمكن لها أن تؤمن بعض احتياجات التجار من الدولارت، وقد لا يزيد ذلك عن المقدار الذي تحصل عليه الحكومة شهرياً من بيع الريالات لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil

Company، ويشير بيرجس هنا إلى برقية السفارة رقم ٢٦٥ المؤرخة في ١٦ يونيو (حزيران). أما الخيار الثاني، وهو البديل الذي يفضله الصبان، فيتمثل في وضع سياسة لشراء ريالات بدولارات أمريكية بسعر ٢٢ سنتاً للريال، وأعرب الصبان عن اعتقاده أن حكومة المملكة مستعدة للمحافظة على ذلك السعر. ويقول بيرجس إن الصبان ذكر أن جورج إدي George A. Eddy ممثل وزارة المالية الأمريكية اقترح أن تعيد حكومة المملكة النظر في سعر الريال مقابل الدولار من وقت لآخر. ويضيف بيرجس أنه فهم من الصبان أن الخطة وضعت للساحل الشرقي بصورة رئيسية إذ يعتقد أن توفير الدولارات قد يمكن الحكومة من الحصول على الريالات. ويقول بيرجس إن الصبان يرى أن على الحكومة اتخاذ خطوات تصحيحية للأوضاع المالية، ويقترح تجربة هذا الإجراء خلال الشهور الثلاثة المتبقية من السنة الهجرية. ويطلب بيرجس تعليق إدي على ما سبق.

ويذكر بيرجس أن أيلتس وعد بنقل آراء الصبان إلى واشنطن، وأن المحادثات التي جرت في الخريف السابق توصلت إلى اعتبار سعر ٢٥ سنتاً للريال حداً أدنى لا ينبغي أن ينخفض الريال عنه، وإعطاء الريال قيمة ٢٢ سنتاً يعني أن المملكة تبيع ما تملكه من الفضة بسعر أقل من السعر العالمي، وهذا سيدفع التجار إلى تهريب الفضة خارج البلاد. ويقول بيرجس إن مضمون برقية السفارة رقم ٣٥٨ (المؤرخة في ٢٣ مايو/ أيار) أُبلغ إلى الصبان، كما أوضح له أيلتس أن سعر ٢٢ سنتاً للريال سيؤدي إلى خفض أجور العمال السعوديين الحقيقية إذ سترتفع أسعار السلع الأساسية المستوردة من الخارج.

ويفيد بيرجس أن تخفيض سعر الريال سيعطي الوضع الحالي صبغة شرعية إذ إن الريال يتأرجح محلياً بين ٢١ و٢٢ سنتاً، وهذا وضع علمت السفارة أن حكومة المملكة تحرص على تحسينه. ويقول بيرجس إن من المتوقع أن يستمر التجار في الحجاز في شراء متطلباتهم من الدولارات بالذهب، وإنه أوضح في تقرير سابق أن خطة شراء حكومة المملكة للريال بالذهب لم تنجح. كما أن فشل أرامكو في الحصول على ريالات لاحتياجاتها الشهرية بسعر ٢٥ سنتاً يعني أن فرص نجاح سعر ٢٢ سنتاً قليلة بالنسبة للساحل الشرقي. ويضيف بيرجس أن السفارة استنتجت أن حكومة المملكة تواجه من جديد نقصاً في توفر الدولار، وأنها قلقة من احتمال أن تقل الريالات عن سد احتياجاتها مرة أخرى. وينقل بيرجس عن جان فوشيه Jean Vaucher مدير بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في جدة بالنيابة أن حكومة المملكة بدأت في صرف الريالات التي وصلت مؤخراً. ويذكر بيرجس أن الدخل الحكومي من الجمارك يبدو المصدر

الحالي الثابت الوحيد الذي تحصل الحكومة منه على الريالات.

ويقول إن الصبان ذكر أن سعر الجنيه الذهب الإنجليزي في السجلات الحكومية هو ٥٥ ريالاً. وفي إجابة عن استفسار من أيلتس ذكر الصبان أن حكومة المملكة مازالت مصممة على تثبيت الريال مقارنة بالدولار. ويبين أن الصبان لم يذكر خلال هذا الحديث طلب الحكومة السعودية من البريطانيين النصح فيما يتعلق بشراء جنيهات استرلينية، وأنه لم يُثر هذا الموضوع بناءً على تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية.

R.5

1949/07/01
890 F. 796/7-149 (1)

برقية سرية رقم ٢٣٠ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير آتشيسون إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٢٢٣ المؤرخة في ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٧م، ويقترح أن تتصل حكومة المملكة العربية السعودية بشركة مصر للطيران Misr Airlines لمعرفة تاريخ التسليم والأسعار بالنسبة (لطائرات) بيتشكرافت Beechcraft، ويعد بإرسال أية معلومات إضافية بمجرد وصولها من وزارة التجارة.

R.10

1949/07/02
890 F. 515/7-249 (2)

برقية رقم ٢٩٥ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يذكر بيرجس أن صحيفة «أم القرى» نشرت في عددها رقم ١٢٦٨ الصادر في مكة المكرمة في ١ يوليو ١٩٤٩م إعلانين من وزارة المالية السعودية بخصوص الأوراق المالية المصرية. وجاء في الإعلان الأول أن الحكومة المصرية منعت إخراج العملات الورقية المصرية من فئة مائة جنيه وخمسين جنيهاً خارج مصر، ولن تسمح بإعادة إدخال أية أوراق من هاتين الفئتين، كما لن تعتبر تلك الأوراق ذات قيمة. ويحذر الإعلان المواطنين السعوديين من قبول هذه الفئات حتى لا يخسروا أموالهم. ويعلق بيرجس قائلاً إن الغرفتين التجاريتين في جدة ومكة المكرمة سبق أن انتقدتا البنوك المحلية، سواء منها العربية أو الأجنبية، لرفضها قبول الأوراق النقدية من الفئتين المذكورتين، ويشير بيرجس إلى تعليقات وزير المالية السعودي الأخيرة التي وردت في رسالة السفارة رقم ١٦١ المؤرخة في ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م.

وفي الإعلان الثاني تبلغ وزارة المالية الجمهور السعودي بأن تصدير الأوراق النقدية المصرية أو تحويلها إلى مصر يخضعان لموافقة مكتب مراقبة العملة في وزارة المالية السعودية، وأنه يجب الحصول على رخصة في حال

الرغبة في تصدير أو تحويل العملة المصرية، ويسري هذا الأمر عـلى كل الشركات التي تتعامل في تحويل النقود. ويعلق بيرجس أن هذا الإجراء ليس جديداً، وأن التشريع بشأنه موجود، ولكن كان هناك تهاون في تطبيقه، مما أدى إلى خروج ودخول كميات كبيرة من العمـلات الأجنبية دون الحـصول على إذن بذلك من الحكومة السعودية. ويقول بيرجس إن هذا الإعلان يجيء كتذكير، وينذر برقابة أشد صرامة على تصدير الـعملات الأجنبية من المملكة، وإن تخصـيص العملة المصرية يبدو بادرة تثبت تعاون الحكومة السعودية مع نظيرتها المصريـة وقد يكون ذلك ناجماً عن المحادثات التي جرت مؤخراً بين الجانبين.

R.6

1949/07/02
890 F. 5151/7-249 (1)

برقية سرية رقم ٢٩٧ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يفيد بيرجس أن روبرت هنري Robert Henry المسـؤول عن مكتـب شركة الزيـت الـعربـية الأمـريـكيـة (أرامكـو) Arabian American Oil Company في جدة أعلمه أن حكومة المملكة العربية السعودية ستقوم بتزويد الشركة بمبلغ ٥ ملايين ريال خلال شهر يوليو، ويقول مشيراً في هذا السياق إلى القسم الثاني من برقية السفارة رقم ٢٦٥ المؤرخة في ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م إن نصف هذا المبلغ يمثل الدفعة الشهرية الأولى لمبيعات الريالات التي اتفق أن تزود المملكة الشركة بها، وإن الريالات البـاقية ستعتـبر دفعة من حكـومة المملكة لتسديد الفواتير التي لم تدفع للشركة.

ويضيف بيرجس أنه صدرت تـعليمات لتسديد الدفعة المذكورة إلى شركة عبدالعزيز كعكي، في حين جرى تجاوز فرع بنك الهند الصيـنية Banque de l'Indochine في الخبـر الذي كـان واثقـاً من أنه سـيكلـف بشـراء الريالات. وستدفع الشركة ٣٠ سنتاً مـقابل الريال لوزارة المالية السعـودية، التي ستسدد بدورها حسابها مع الكعكي.

R.6

1949/07/02
890 F. 5151/7-249 (2)

برقيـة سرية رقم ٥٩ من باركـر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يفيد هارت أن الـقنصلية الأمريكـية في الظهران تلقت معلومات من كلود دو بريكور Claude de Précourt مديـر فرع بنـك الهند الصينية Banque de l'Indochine في الخبر تقول إنه خلال الأسابيع السـتة الماضية من ١ مايو (أيار) إلى ١٥ يونـيو (حزيران) حقق البنـك أرباحاً مقدارها ١٥٠ ألف ريال سعودي نتيجة

عملية التـداول في العملة. وصارح بريكور القنصـلية بأن فرعه هـو الوحيد الذي يملـك مخزوناً كبـيراً من الدولارات، وأنه يستطيـع بذلك التحكم بأسعار العملة في المنطقة كلها بما فيها جزيرة البحرين. ويقول إنه بالامتنـاع عن بيع الدولار سيجبر الريال على الانخفاض إلى المستوى الذي يريد، وبعد أن يشتري الكمية التي يرغب فيها يبدأ في بيع الدولار بـصورة حرة إلى أن يرتفع سعر الريال. ويقول هارت إن شركة الكعكي إخوان قد استخدمت تلك الطريقة في البـيع والشراء منذ وقت طويل، إلا أنهـا الآن قد استنـفذت احتـياطيهـا من الدولار، وتوجهت نحـو شراء دولارات من بنك الهند الصينية، الذي رفض البيع.

ويضيـف هارت أن دو بريكور ذكـر أنه وضع خطة تهدف إلى تثبيت سعر الريال عند ربع دولار، إلا أن حكـومة المملكة الـعربية السعودية رفضتها. كما يضيف أن دو بريكور وضع خطـته بعد التشـاور مع شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو Arabian American Oil Company)، وهي تتطلب أن تقدم أرامكو مبلغاً للبنك مـقداره ٥٠٠ ألف دولار لشراء ريالات، وأوضح بريكور أنه بذلك القدر من الدولارات يمكنه تثبيت سعر الريال عند مستوى ٤ ريالات للدولار ممـا سيسمح بتحـرير بيع الدولار. ويشير هارت إلى أن الخطة حظيت بموافقة مـحمد سرور الصبان مـستشار وزير المالية، وإلى أنه من المعتقد أن الاعتراض عليها كان من عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي شخصياً.

ويذكـر هارت أن دو بـريكـور يشـعر بالإحباط إزاء مـساعدة حكومة المملـكة في الأمور المالية. ويضيف هارت قائلاً إن نجاح دو بريكور يطرح التساؤل حول موقف الحكومة السعودية من الأرباح التي يجنيها البنك، ويرى أنه مـن المسـتبعـد أن تسـمح الحكـومة لـه بالاستمرار في تولـي زمام الأمور لفترة غير محدودة. ويتحدث هارت عن نجاح دو بريكور في الحصول على الدولارات من مصدر جديد وهو بنك أفغانستان، حيث يشتري دو بريكور منه الدولار بالجنيه الاسترليني، وهو يحاول أيضاً الحصول عـلى الدولارات من إثيوبيا، وهو أمر يفـترض أن يتولاه فرع بنـك الهند الصينية في جدة وليس فرعه في الخبر. لكن دو بريكور ذكر، حسبما ينقل هارت عنه، أن فروع البـنك لا تعمل كـفريق واحد، وقال على سبيل المثال إن قـرار الحكومة السعودية مؤخراً بـاستخدام الجنيـه الذهب الإنجليـزي كوحدة للتبادل كان مفيداً لكريستيان دولابي Christian Delaby مدير فـرع جدة في حين تضرر منه فرع البنك في الخبر. ويعلق هارت أن دولابي ساهم إلى حد كبير في إقناع وزير المالية السعودي بإعادة تبني الجنيه الذهب بسبب أن هذا الجنيه لم يثبت وجوده بقوة في الساحل الشرقي من المملكة.

R.6

1949/07/02
890 F. 6363/7-249 (9)

رسالة سرية رقم ٩٩ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م مضمن طيها رسالة سرية من جيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company إلى هارت، مؤرخة في ٢٠ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م، وترجمة إلى اللغة الإنجليزية لرسالة من الملك عبدالعزيز آل سعود إلى ماكفيرسون، مؤرخة في ١٥ شعبان ١٣٦٨هـ الموافق ١١ يونيو ١٩٤٩م، وترجمة رسالة رقم ٦/ ٤/ ٤/ ٣٧٨٥ من الأمير سعود بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد السعودي إلى ماكفيرسون، مؤرخة في ١٥ شعبان ١٣٦٨هـ الموافق ١١ يونيو وترجمة رسالة رقم ١١٩٣٦ من عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي إلى ماكفيرسون، مؤرخة في ١٨ شعبان الموافق ١٤ يونيو، وترجمة رسالة سرية من سعود بن عبدالله بن جلوي أمير مقاطعة الأحساء إلى ماكفيرسون، مؤرخة في ١٩ شعبان ١٣٦٨هـ الموافق ١٥ يونيو ١٩٤٩م، وترجمة رسالة من عبدالمحسن بن عبدالله بن جلوي إلى ماكفيرسون، مؤرخة في ١٩ شعبان أيضاً، ، ونسخة رسالة سرية من ريفز تشايلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى ماكفيرسون، مؤرخة في ١١ يونيو ١٩٤٩م ونسخ رسائل من ماكفيرسون إلى كل من الملك عبدالعزيز، والأمير سعود بن جلوي، والأمير عبدالمحسن بن جلوي، وجميعها غير مؤرخة، لكن ورد تاريخها في رسالة هارت على أنه ١١ يونيو. ونسخة رسالة للأمير سعود بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي مؤرخة في ١١ يونيو وأخرى لعبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي مؤرخة في اليوم نفسه. كما يرفق هارت نسخة رسالة من ماكفيرسون إلى تشايلدز، مؤرخة في ١١ يونيو ١٩٤٩م، ورسالة من ماكفيرسون إلى وليم مور William F. Moore رئيس شركة أرامكو، مؤرخة في ٢٢ يونيو، ومذكرة من لويس جوديير Louis Goodyear إلى ماكفيرسون، مؤرخة في ٣١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م، ورسالة سرية رقم ٤١٢ من فريد ديفيز Fred A. Davies إلى الحمدان، مؤرخة في ١٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٨م ونسخة من النص الإنجليزي لاتفاقية المناطق البحرية من الخليج موقعة من الحمدان وديفيز، ومؤرخة في ١٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٨م ونسخة من نشرة «أرابين صن أند فلير» Arabian Sun and Flare مؤرخة ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م.

تتناول الرسالة العوامل التي أدت إلى ترك جيمس ماكفيرسون James MacPherson منصبه كنائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company والمسؤول الإداري المقيم في

الظهـران، ويشير هـارت إلى برقية الـسفارة الأمريكية في جدة رقم ٣٩٣ المؤرخة في ١٢ يونيـو ١٩٤٩م، كما يشـير إلى برقـية وزارة الخارجية الأمريكـية رقم ٨٤ المؤرخة في ٢٢ يونيو. ويذكر هارت أن تقاعد ماكفيرسون كان مفاجأة كـبيرة وصدمة لموظـفي أرامكو، ولا يمكن تقدير تأثيـره من الظهران في المسؤولين السعـوديين، فتمـثيل الحكـومة في مقـاطعة الأحساء مركز عـلى الأمير سعود بن جلوي وهو رجل قليل الكلام. ويذكر هارت أنه يرفق مع رسالته الردود الودية على رسائل ماكفيرسون من الملك عبدالعزيز آل سعود وغيره.

ويضـيف هارت أن مـاكفيـرسون كان محبوباً لدى موظفي أرامكو لشخصيته وطاقته وتفانيه، ويقول إن المقال الافتتاحي في نشرة «أرابين صن أند فلير» المؤرخة في ٢٢ يونيو ١٩٤٩م التي تصدرها الشـركة يثبت ذلك، ويذكر هارت في هذا الصدد أن جاك ماهوني Jack Mahoney هو محرر النشرة، ويضيف أن ترك ماكـفيرسون للـعمل خسـارة كبيرة للقنصلية، لما أبداه نحوها من تعـاون، مبيناً أن هارت تفـوق على سلفه فـلويد أوليجر Floyd Ohliger في إطـلاع القنصـلية علـى معلومات خاصة بالـشركة. ويضيف هارت أن خلف ماكفيرسون المؤقت فرد ديفيز Fred A. Davies نائب الرئيس التنفـيذي لكل من أرامكو وشركة خط أنابيب النفط عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans Arabian Pipeline Company سيصل خلال اليومين القادمين، وسيظل ماكـفيرسون معه حتى مـوعد تركه العمل في ٣١ يوليو ١٩٤٩م.

ويتحدث هارت عن معرفته بماكفيرسون منذ عام ١٩٤٤م حيث كلفته الشركة باقتراح إجراءات كفيلـة بإخراجها من خمودها فـي سنوات الحرب لكي تصبح شركة إنتاج للنفط على نطاق واسع. ويستعرض هارت نشاطات الشركة في تلك الفترة، والعلاقة التي قامت بين أوليجر وماكفيرسون.

ويوضح هارت أن ماكفيرسون أسرّ إليه أنه اختلـف مع أوليجر اختلافاً كـبيراً حول بعض أمور سـياسة الشركة، ولولا صـداقة أوليجـر القوية مع الملـك عبدالعزيز لـعمل ماكفيرسون على إبعاده من وظيفته. ويضيف هارت أن ماكفيرسون شعر أن أوليجر يعارض كل عمل إيجابي يقترحه، وأنه عائق لجميع الأعمال الميدانيـة، ولا يخول السلطة، ولم يكن قادراً على أن يخرج من عهد عمليات الاكتشاف الجيولـوجي إلى مرحلة الإنتاج. ويفيد هارت أن الخلاف بين الرجلين بلغ أوجه في عـام ١٩٤٥م، وفي سـياق ذلـك يورد التغـيرات الوظيفيـة التي حدثت فـيذكر أن ماكفيرسون قام بزيـارة لمقر الشركة في سان فرانسيسكـو وعاد منها يحمل لقبه الحـالي، واحتفظ أولـيجر بلقب المديـر العام، ونقل ستيـبلتون T. V. Stapleton رئـيس مشروع مصفاة رأس تنورة إلى الظـهران في منصب

نائب المدير العام. وبعد عام نقل أوليجر إلى وظيفة نائب للرئيس مسؤول عن العلاقات مع الحكومة السعودية والعلاقات العامة، وتم ترفيع ستيبلتون إلى منصب المدير العام. ويذكر هارت أن إلمو فولمر Elmo Fullmer عين في منصب نائب المدير العام، وقد أثبت من الكفاءة ما يجعله الخلف الطبيعي لماكفيرسون لو بقي حياً. وتمكن فريق ماكفيرسون المكون منه ومن ستيبلتون وفولمر من رفع إنتاج أرامكو من ٢٢ ألف برميل إلى ٥٢٢ ألف برميل يومياً مع إمكانية رفعه إلى مليون برميل، وأصبحت المملكة العربية السعودية تنافس إيران في إنتاجها من النفط. وكان ماكفيرسون يحلم بأن يجعل إنتاج المملكة في المركز الثاني عالمياً بعد الولايات المتحدة. ويتحدث هارت عن دخول شريكين جديدين في أرامكو في هذه المرحلة هما ستاندرد أويل أف نيوجيرسي Standard Oil of New Jersey وسوكوني فاكيوم Socony-Vacuum، مما أحدث تغييراً في سياسة الشركة، وكان السبب المباشر وراء قرار ماكفيرسون ترك العمل في أرامكو. ويقول هارت إن ماكفيرسون أسر له بدوافعه في أخذ ذلك القرار وأنه (أي هارت) تكونت لديه صورة شبه مكتملة عن الأمر.

ويوضح هارت أن التقليص الذي أمرت به الشركات الأم كان ضربة شديدة لروح ماكفيرسون التي تنزع لأخذ المبادرات، وعاقه عن تحقيق أعظم إنجازاته، ولم تقنعه المبررات التي أعطيت لذلك التقليص. ويضيف هارت أن التقليص في عمليات التنقيب أقلق ماكفيرسون أيضاً، وهو يخشى من أن تطالب الحكومة السعودية بتخلي الشركة عن بعض مناطق امتيازها بعائدات أعلى في المباحثات التي طلبت الحكومة إجراءها لإعادة النظر في العائدات. ويضيف هارت أن ماكفيرسون مقتنع أن المسؤولين السعوديين الذين يحيطون بالملك لا يمكن أن يقتنعوا بضرورة تقليص أعمال الشركة، ويشير إلى هيو ويتمان Sir Hugh Weightman المسؤول في الشركة المركزية للاستثمار والتعدين المحدودة Central Mining and Investment Corporation البريطانية المتحدة مع شركة سوبيريور للنفط Superior Oil Company، الذي مازال يعمل ضد أرامكو، مبيناً أن ويتمان على علاقة جيدة مع عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، ويذكر هارت أن برنامج تخلي أرامكو عن أجزاء من امتيازها محدد في اتفاقية المناطق البحرية في الخليج المبرمة في ١٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٨م، لكن ماكفيرسون يعتقد أن المسؤولين السعوديين سيصرون على أنه لا يحق للشركة أن تفرض سقفاً لدخل المملكة من النفط، وسيضغطون كي تتخلى أرامكو عن بعض امتيازها. ويفيد هارت أن ماكفيرسون منزعج من تعدد رؤسائه في سان فرانسيسكو ونيويورك، وأنه تعب من كونه الرجل الثالث في أرامكو، ومن فشله في جعل أرامكو مستقلة

تماماً. ويشكو ماكفيرسون، حسب قول هارت، من أن مجلس الإدارة الذي يتكون من وليم مور William F. Moore من شركة نفط تكساس Texas Oil Company في منصب رئيس أرامكو، وثلاثة مديرين من كل من ستاندرد أويل أف كاليفورنيا Standard Oil of California وتكساس وستاندرد أف نيوجيرسي، ومدير واحد من سوكوني فاكيوم، يمارس إشرافاً مباشراً على عمليات أرامكو الميدانية من خلال قنواته الخاصة، بدلاً من إعطاء تفويض واسع النطاق إلى مور وديفيز وماكفيرسون. وينقل هارت عن ماكفيرسون أن العلاقات الشخصية التي كانت تربطه مع إدارة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا في سان فرانسيسكو قد اختفت.

ويقول هارت إن ماكفيرسون اطلع مؤخراً على تقرير اللجنة الطبية الاستشارية الزائرة التي شكلت في أغسطس (آب) ١٩٤٧م، وهو تقرير ينتقد برنامج ماكفيرسون الصحي، وقد حاولت اللجنة التي كان من أعضائها ونثروب روكفلر Winthrop Rockefeller وقف بناء المستشفى العربي في الظهران، وضمها إلى مركز صحي عربي-أمريكي، وكان مجلس إدارة الشركة قد وافق على بناء المستشفى العربي، وتعهد ماكفيرسون شخصياً للملك عبدالعزيز ببنائه، وهو أمر كان ضرورياً نسبة إلى ضعف إمكانيات المبنى السابق. ويضيف هارت أن تقرير اللجنة الطبية ضرب على ما يبدو على وتر حساس بالنسبة لماكفيرسون وحمله على قراره بالانفصال عن أرامكو. ويشير هارت إلى الصداقة التي تربط ماكفيرسون برالف ديفيز Ralph K. Davies رئيس شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company، والتي ترجع إلى ما قبل أيام الحرب، وعملهم في إدارة النفط في واشنطن Petroleum Administration، كما يتحدث عن العلاقة الوثيقة والاتصال المباشر بينهما. ويبين هارت أن ماكفيرسون لديه تعهد خطي بألا يكون مسؤولاً إلا تجاه ديفيز نفسه، وبالتالي فعمله الجديد سيكون تحدياً لروحه المغامرة الساعية إلى تحقيق الأرباح. ويذكر هارت أن ماكفيرسون أكمل ثلاثين سنة في خدمة شركة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا وفروعها، ويعتقد هارت أن راتب ماكفيرسون يقارب ٣٥ ألف دولار سنوياً، إضافة إلى بعض البدلات، لكن هارت لا يتوقع حصول ماكفيرسون على علاوة التعاقد السخية التي كانت ستعتبر تقديراً لجهوده وذلك لأنه سينتقل إلى منصب آخر ضمن صناعة النفط وأنه سيعمل مع رالف ديفيز الذي يكرهه كولير H. D. Collier رئيس مجلس إدارة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا. ويذكر هارت أن ماكفيرسون أطلعه على البرقيات التي تبادلها مع وليم مور بشأن استقالته، كما أطلعه على رد فعل مور ومجلس إدارة أرامكو. ويضيف هارت أن وودسون سبيرلُك Woodson Spurlock

وأوليجر سافرا إلى نيويورك في ١٤ يونيو ١٩٤٩م لحضور اجتماع مجلس الإدارة بخصوص طلب المملكة العربية السعودية لإعادة التفاوض حول امتياز أرامكو الرئيسي، وحملا معهما توضيح ماكفيرسون الشفهي الموجه إلى مجلس الإدارة.

ويلخص هارت المسألة قائلاً إن الخلاف بين ماكفيرسون وأعضاء مجلس إدارة أرامكو فيما يبدو ليس شخصياً، ولكن بسبب خلاف كبير بين قيادات أرامكو حول سياسات الشركة الأساسية. وينقل هارت عن ماكفيرسون أن كولير لم يقم بزيارة الجزيرة العربية قط، وأن مجلس إدارة الشركة يهتم بالتوازن النفطي العالمي، وبأرباح النفط فقط قبل كل شيء آخر، ويذكر هارت أن ماكفيرسون يعترض على التقتير في ما تقدمه أرامكو للعرب في مجال التعليم والصحة، بل وفي العائدات، فهو يعتبر أن الاتفاق على اقتسام الأرباح مناصفة بين المملكة وأرامكو منذ البداية كان يعتبر صفقة جيدة، وكان يعطي الشركة وضعاً أفضل من الناحية الأخلاقية. ويتحدث هارت عن خصال ماكفيرسون الشخصية والإدارية، مبيناً أنه يتمتع بروح ديمقراطية وقيادية، وأنه إنسان حالم ومثالي إلى حد ما. وينقل هارت عن ماكفيرسون أن خلفه لا يمكن أن يكون فردريك ديفيز أو أوليجر أو ستيبلتون، بل الأغلب أن يكون وجهاً جديداً في أرامكو، وقد يكون جديداً بالنسبة إلى الجزيرة العربية، ولكنه على استعداد أكبر للخضوع لمصالح مجلس الإدارة. ويعتقد هارت أن هذا الشخص سيتولى منصبه في لحظة حرجة، وعليه أن يتخذ الحيطة والحذر في تعامله مع حكومة المملكة. ويطلب هارت من موظفي الوزارة وقارئ رسالته عدم الإشارة إلى أقوال ماكفيرسون أو إلى الرسائل المرفقة في الحديث مع أي شخص له علاقة بأرامكو.

R.8

1949/07/03
890 F. 796/7-349 (2)

برقية سرية رقم ٤٣١ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يذكر بيرجس أن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي دعاه صباح ذلك اليوم إلى وزارة الخارجية السعودية حيث وجد هناك خليل تميم و(صدقة) طرابزوني من الخطوط الجوية العربية السعودية، ويقول إنه يبدو أن محرك طائرة ملكية كانت تقل وزير المالية من الطائف إلى جدة توقف في منتصف الطريق، مما اضطرها للعودة إلى المطار. وقد بين هذا الحادث للسلطات العليا السعودية الحاجة الماسة لقطع الغيار للطائرات السعودية.

ويذكر بيرجس أن حكومة المملكة العربية السعودية تريد أن تحدد مسؤولية هذا الخطأ، وأن تميم وطرابزوني حاولا أن يخرجا أنفسهما من هذه المسألة، وأن يوسف ياسين أخبره أن

شركة تي دبليو إيه TWA لم تلتزم بتعهدها إذ إنها لم تحضر قطع الغيار الكافية لتحافظ على سلامة الطائرات السعودية. ويذكر بيرجس أنه رد على ذلك القول بقوة، وأوضح أن أمر الشراء لم يرسل إلا قبل أسبوعين، وأن تميم وطرابزوني حاولا تغطية الأمر ببعض الأمور المختلفة، وأنه (أي بيرجس) ذكر أن الواقع هو أن طائرات الخطوط الجوية العربية السعودية بحاجة ماسة للصيانة. ويذكر أيضاً أن يوسف ياسين شرح وضع طائرات حكومة المملكة، فقال إن هناك طائرتين ملكيتين تعملان، وطائرة ثالثة معطلة في الطائف. وأما الطائرات المدنية فمنها اثنتان في الهند بغرض إصلاح أعطالهما، واثنتان معطلتان في جدة وتحتاجان إلى إصلاحات بسيطة، وطائرتان سترسلان إلى إيطاليا لإصلاحهما، وتبقى أربع طائرات في الخدمة. ويبين بيرجس أنه تجري محاولة للحصول على قطع غيار من ريتشارد أوكيف Colonel Richard O'Keefe آمر مطار الظهران، وتحدث بيرجس عن محاولة إحضار أكبر كمية من قطع الغيار من الظهران غير أنهم مقيدون بقطع غيار لخمس طائرات.

ويضيف بيرجس أن يوسف ياسين طلب أن يُرفع تقرير عن وضع طائرات الخطوط الجوية العربية السعودية بأسرع ما يمكن لحكومة الولايات المتحدة، وإلى أوكيف وشركة تي دبليو إيه. ويقول بيرجس إنه ذكر أن حكومة الولايات المتحدة ستبذل أقصى ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية مطار الظهران. ويذكر بيرجس أن طرابزوني أكد له أن طلب الشراء من شركة تي دبليو إيه ثابت، وأن ما ترسله القوات الجوية الأمريكية سيكون على أساس الإعارة والتأجير.

ويعبر بيرجس عن أمله في أن تتشاور وزارة الخارجية الأمريكية مع شركة تي دبليو إيه فوراً حول ما يجب اتخاذه، ويوصي بشدة بتلبية طلب الشراء الذي أرسلته الحكومة السعودية بأسرع ما يمكن، ويقول إن هذه فرصة ممتازة كي تبين حكومة الولايات المتحدة موقفها للحكومة السعودية بشأن عمل شركة الطيران. ويضيف بيرجس أنه يجب أن يوضح لحكومة المملكة أن حكومة الولايات المتحدة تريد مساعدة حكومة المملكة حتى تسير الأمور على ما يرام، ولكن لا يمكنها ذلك دون تعاون من قبل الحكومة السعودية. كما يرى بيرجس ضرورة إيضاح الحاجة لأن تتعاون الحكومة مع شركة تي دبليو إيه للحفاظ على معايير السلامة.

R.10

1949/07/05
890 F. 5151/7-549 (2)

برقية رقم ٢٩٨ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يورد بيرجس أسعار صرف العملات في جدة حسب سعر الإغلاق يوم ٤ يوليو

١٩٤٩م، مع مقارنتها بأسعار الأسبوع السابق والعام السابق. ويبين أنه حصل على تلك الأسعار من جمعية التجارة الهولندية The Netherlands Trading Society وفرع بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في جدة. وتبين البرقية أن الدولار الأمريكي يعادل ٤ ريالات و١٥ قرشاً، والجنيه الذهب الإنجليزي الذي يحمل صورة الملك جورج ٥٧ ريالاً و٥ قروش ونصف القرش، والجنيه الاسترليني ١٤ ريالاً، والجنيه المصري ١٤ ريالاً، وقرشان والمائة روبية هندية ١٠٠ ريال.

ويبين بيرجس أن الحوالة بالجنيه المصري تساوي ٤٠٠ جنيه لكل ١٠٠ جنيه ذهب إنجليزي، وبالجنيه الاسترليني ٤١٠ جنيهاً لكل ١٠٠ جنيه ذهب. ويذكر بيرجس سعر الجنيه الذهب في الحسابات السعودية بالاسترليني، ويذكر أن سعر الجنيه الذهب بالدولار هو ١٢ دولار، وأن سعر الاسترليني القابل للتحويل هو ٣,١٨ دولارات وجنيه استرليني الحسابات السعودية بالدولار ٣,٠٤ دولارات، وهو سعر اسمي. ويذكر بيرجس أن مقارنة أسعار الدولار بالريال تبين أن السعر غير الرسمي للريال بلغ ٢٠,٨ سنتاً أمريكياً.

R.6

1949/07/06
890 F. 001Abdul Aziz/7-649 (1)

رسالة من جوردون ماتيسون Gordon H. Mattison رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية إلى توماس كيلي Captain Thomas J. Kelly من البحرية الأمريكية، مؤرخة في ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م مضمن طيها نسخة من رسالة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى خيرالدين الزركلي من وزارة الخارجية السعودية، مؤرخة في ٢٠ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م (غير موجودة).

يقول ماتيسون إن جوزيف ساترثويت Joseph C. Satterthwaite المدير السابق لمكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا أرفق مع رسالته المؤرخة في ٢٠ أبريل (نيسان) ١٩٤٩م رسالة عن طريق تشايلدز من رادفورد Admiral Radford نائب رئيس العمليات البحرية الأمريكي إلى الملك عبدالعزيز آل سعود. ويفيد ماتيسون أن قسم شؤون الشرق الأدنى تسلم نسخة من رسالة من تشايلدز إلى وزير خارجية المملكة العربية السعودية بالنيابة مؤرخة في ٢٠ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م، مرفق بها رسالة رادفورد المرسلة إلى الملك مع مرفقاتها. ويضيف ماتيسون أن ساترثويت اقترح إرسال نسخة من رسالة تشايلدز المؤرخة في ٢٠ يونيو إلى كيلي.

R.1

1949/07/06
890 F. 796/7-349 (1)

برقية سرية رقم ٢٣١ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية

الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يفيد آتشيسون أن وزارة الخارجية الأمريكية توافق على الموقف الذي اتخذه دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة بشأن الحادثة التي ذكرها في برقيته رقم ٤٣١ المؤرخة في ٣ يوليو (المتعلقة بتوقف محرك طائرة ملكية كانت تقل وزير المالية السعودي بين الطائف وجدة)، وتعتقد الوزارة أنه يجب استغلال تلك الحادثة إلى أقصى حد. ويقول آتشيسون إن على الحكومة السعودية وشركة طيرانها الاحتفاظ بتأمين لدى شركة تي دبليو إيه TWA لكي تشتري احتياجات شركة الخطوط الجوية العربية السعودية بصورة فورية، ولكي تكون مستعدة لاحتياجات الشركة (في المستقبل).

ويذكر آتشيسون أن وزارة الخارجية بحثت الأمر مع وارن لي بيرسون Warren Lee Pierson من شركة تي دبليو إيه، وأفادها أن الشركة لم تقم بأي عمل بعد بشأن طلب الشراء الذي تقدمت به الخطوط الجوية العربية السعودية بمبلغ ٢٥٠ ألف دولار، وأنه لما كانت المملكة قد أودعت مبلغ ٣٠ ألف دولار كتأمين لدى شركة تي دبليو إيه فإن الشركة ستشتري المواد التي تحتاجها الخطوط بصورة عاجلة وملحة في حدود ٧٥ ألف دولار، بغرض الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الشركة السعودية وحكومة المملكة.

وينقل آتشيسون عن بيرسون أن شركة تي دبليو إيه كثيراً ما نصحت الخطوط السعودية بضرورة تقديم طلبات شراء قطع الغيار الضرورية مع تأمين مالي لتغطية هذه القيمة، وأن الطلب الحالي لا يتضمن ما يدل على موافقة حكومة المملكة عليه، رغم أن العقد يتطلب تلك الموافقة عندما تزيد قيمة طلب الشراء على ١٠ آلاف دولار.

R.10

1949/07/06
890 F. 504/5-3149 (1)

برقية رقم ٢٣٢ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يطلب آتشيسون من السفير الأمريكي في جدة أن يبلغ حكومة المملكة العربية السعودية أن حكومة الولايات المتحدة أحيطت رسمياً بالإجراء الذي ورد ذكره في رسالة القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ٨٥ المؤرخة في ٣١ مايو (أيار) ١٩٤٩م (الخاص بتوظيف ١٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company)، وتعرب عن تقديرها لعمل حكومة المملكة الإنساني والبناء بخصوص اللاجئين العرب.

R.5

1949/07/06
890 G. 6363/7-649 (2)

مذكـرة محادثـات شارك فيـها كل مـن جيمس تيري دوس James Terry Duce نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ومـاجـي McGhee مسـاعد وزير الخارجـية الأمريكـي لشـؤون الشـرق الأدنى وأفريـقيـا في وزارة الخارجية الأمريكية وريتشارد سـانجر Richard H. Sanger مساعد رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في الوزارة، مؤرخة في ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م ومرفق بها رسالة من فردريك ديـفيز Frederick A. Davies نائب رئيس شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans-Arabian Pipeline Company إلى دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م.

تفيد المذكرة أن دوس أعطى ماجي نسخة من رسالة ديفيز المرفقة والمؤرخة في ٢٨ يونيو، والتي تذكر أن شركة التابلاين تقوم في الوقت الراهن بتمـديد الجزء الغربي من الخط الذي سيمر بالأردن وسورية ليصل إلى أحد الموانئ في لبنان. وتضيف المذكرة أن ماجي عبر عن تقـديره لإطلاعـه علـى سير تمـديد الخط، واستفسر عن تاريخ اكتـمال المشروع. وتنقل المذكرة عن دوس أن البـاخرة الأولى غادرت الولايات المتحدة في ٥ يوليو، وسـتصل إلى لبنان في أوائل أغسطس (آب) وفيها معدات وجرافات وغـيرها للاستـخدام في سورية، وستقام المحطة ذات الطرفين في درعا جنوب سورية، وأن أول سفـينة على متـنها أنابيب ستبحر من الولايات المتحدة في أواسط سبتمبر (أيلول). وذكر دوس أنه يتوقع ضخ أول كمية من النفـط عن طريق خط الأنابيـب هذا في ديسمبـر (كانون الأول) ١٩٥٠م، لكنه عبـر عن خشيته من أن يقوم العراق بـحركة تعكر الهدوء النسبي الحالي في منطقة الشرق الأدنى.

وتفيد المذكرة أن ماجي ذكر أن اضطرابات اندلعت داخل سوريـة ضد حسني الزعيم، لكن دوس صرح بـأنه لم يسمع بمثـل تلك الحوادث، وأعرب عن خشيته من سباق تسلح في المنطـقة، وعن ثقته أن المـملكة العربـية السعودية ستشتري الأسلحة ما لم يحدث ما يعيد الهدوء إلى المنطقة. وتوضح المذكرة أن دوس ذكر أن المملكة بحاجة إلى قوة شرطة ممتازة لحفظ الأمن الداخلي، وإلى قوة كافية لصد العدوان.

وتقول المذكرة إن دوس تحدث عن حاجة المملكـة إلى المال، وأن الملك يدفع إعانـات كبيرة منـها ما يذهب إلى قبيلة الـرولة التي يبلغ عدد أفرادها حوالي ٥٠ ألف شخص، وتتنقل بين سورية والمملكة. وأوضح دوس أن فواز الشعـلان شيخ تلك القبيـلة نسيب للملك عبدالعزيز آل سعود والأمير سعود بن عبدالعزيز ولي العـهد. وقال دوس إن ولاء قبائل المملكة للملك عبدالعزيز أكبر من ولائها لزعمائها.

وتبين المذكرة أن دوس قدر عدد العمال الذين تحتاج إليهم التابلاين بنحو ٥ آلاف رجل أو أكثر يستقدمون من سورية ولبنان، وأن حوالي ٢٥ ألف شخص سيحصلون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العمل في سورية ولبنان نتيجة نشاطات أرامكو. وأضاف دوس أن الملك عبدالعزيز طلب من أرامكو توظيف ألف رجل من اللاجئين، وأن شركة نفط العراق Iraq Petroleum Company تساعد أرامكو في الحصول على عمال أكفاء.

وتقول المذكرة إن ماجي أعرب عن رغبة وزارة الخارجية الأمريكية في مساعدة أرامكو، وذكر أن لجنة المصالحة الفلسطينية Palestine Conciliation Commission ستتمكن من القيام بذلك. وقال دوس إنه ذكَّر الإسرائيليين مرة أخرى أنهم سيحتاجون إلى نفط وغاز من البلاد العربية، ولذلك يجب إنهاء الخلاف العربي-اليهودي. وتنقل المذكرة عن دوس أن حكومة المملكة سبق أن طلبت من أرامكو زيادة عائداتها الحالية التي تبلغ ٢٢,٥ سنتاً للبرميل الواحد.

LM.190-8

1949/07/06
890 F. 6363/8-1549 (2)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لافتتاحية صحيفة «البلاد السعودية» بقلم عبدالله عريف في عددها ٨٣٥ الصادر في ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م مرفقة طي رسالة من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال الأمريكي في جدة، مؤرخة في ١٥ يوليو ١٩٤٩م.

يقول عبدالله عريف في هذه الافتتاحية إن الاتفاقية الأخيرة التي عقدت بين حكومة الملك عبدالعزيز آل سعود وشركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company التي منحت حقوق امتياز استغلال مصادر النفط في المنطقة السعودية-الكويتية المحايدة لها آثار بعيدة في المراكز الاقتصادية العالمية خاصة تلك التي لها علاقة بصناعة النفط.

ويفيد الكاتب أن الاتفاقية كانت ومازالت مدار أحاديث عديدة في الصحافة العالمية عامة، والصحافة البريطانية والأمريكية خاصة، اللتين تشهدان بالنجاح الذي حققته المملكة في إبرام تلك الاتفاقية. ويذكر عريف أن الصحافة البريطانية والأمريكية تتوقع أن تطالب أقطار الشرق الأوسط في القريب العاجل بإعادة النظر في اتفاقياتها النفطية، وقد طلب العراق من شركة الامتياز العاملة في بلاده إعادة النظر في اتفاقيته معها، وقبلت الشركة بوجهة النظر العراقية، وتوجه الوفد العراقي إلى لندن لبحث ذلك الموضوع.

ويضيف عريف أن إيران فعلت الشيء نفسه. ويذكر عريف أن حكومة المملكة العربية السعودية أعطت شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company حق الامتياز عام ١٩٣٩م، وكان الامتياز سخياً جداً لحرص الملك عبدالعزيز آل سعود آنذاك

على الاستفادة من ثروات بلاده الكامنة تحت الأرض. ويتساءل عريف أليس من حق المملكة الآن أن تطلب إعادة النظر في اتفاقية الامتياز؟ ويطلب عريف أن تطالب الحكومة السعودية بالشيء نفسه، وهو أمر يدعمه التفكير السليم والمنطق والقانون، إذ إن ما ينطبق على الشركات الأخرى يجب أن ينطبق على شركة أرامكو. ويبين أن إعادة النظر في الاتفاقيات في ضوء التغيرات والظروف ومتطلبات الوضع هي مبدأ دولي واقتصادي راسخ.

وينادي عبدالله عريف بعقد مفاوضات بين حكومة المملكة والشركة. ويعتقد أن الشركة ستوافق على مقترحات الحكومة لأنها تقدر بكل تأكيد المساعدات، بل التضحيات، التي قدمتها لها المملكة. ويذكر أن المواطنين السعوديين في مجالسهم الخاصة واجتماعاتهم العامة يرون وجوب إعادة النظر في الاتفاقية، لتقوم الحكومة بتنفيذ مشروعات تطوير البلاد التي تستنزف كل مواردها، وذلك من أجل تحقيق الإرادة الملكية في أن يسود الرخاء، وتتحسن أحوال الشعب بأكمله.

R.8

1949/07/07
890 F. 796/7-749 (1)

برقية رقم ٢٣٥ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٧ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يتحدث آتشيسون عن طلب حكومة المملكة العربية السعودية تحديد تاريخ تسليم الطائرات لها. ويذكر آتشيسون أن شركة دوجلاس Douglas يمكنها أن تسلم طائرتين من نوع DC-3 في الفترة بين مايو (أيار) إلى يونيو (حزيران) ١٩٥٠م شريطة أن يُقدَّم طلب الشراء قبل ١٥ يوليو ١٩٤٩م، ويعد آتشيسون بإرسال تفاصيل عن الموضوع.

R.10

1949/07/07
890 F. 796/7-749 (2)

برقية سرية رقم ٤٣٤ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٧ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يذكر بيرجس أنه نقل محتوى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٢٣١ المؤرخة في ٦ يوليو إلى يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي في ٧ يوليو، ويقول بيرجس إن يوسف ياسين سيتحرى عن أسباب تقديم طلب الشراء دون توقيع، ويقترح أن تمضي شركة تي دبليو إيه TWA قدماً في شراء الأشياء بالمبلغ بالكامل وهو ٢٥٠ ألف دولار، ويعد بتسديد المبلغ عند تقديم الفواتير إلى حكومة المملكة العربية السعودية.

ويذكر يوسف ياسين أنه تلقى تقريراً بأن ريتشارد أوكيف Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران أخبر جاك براون Jack Brown المدير

الفني لشركة الخطوط الجوية العربية السعودية أن حكومة الولايات المتحدة تفسر المادة ٢٢ من اتفاقية مطار الظهران بأن القوات الجوية الأمريكية لن توفر قطع الغيار لطائرات الحكومة السعودية إلا في الحالات الطارئة، وحين تكون في الظهران، وعليه فلم يتمكن أوكيف من إعارة محرك للطائرة الملكية المتوقفة في الطائف. ويطلب بيرجس من أوكيف أن يخبر السفارة بالحديث الذي جرى بينه وبين براون، كما يطلب التفسير الرسمي للمادة ٢٢ من وزارتي الخارجية والقوات الجوية الأمريكيتين. ويذكر بيرجس أن من الأفضل تقديم كل مساعدة ممكنة للإبقاء على الطائرات الملكية صالحة للعمل.

ويقول بيرجس إن يوسف ياسين يطلب من حكومة الولايات المتحدة أن تدرس قبول عشر طائرات من طائراتها الداكوتا Dakota على الأقل من حكومة المملكة، على أن تسلم الحكومة الأمريكية عشر طائرات من طراز مارتن Martin رقم ٢٠٢، أو دونفير Donvair، وستدفع حكومة المملكة الفرق بين السعرين. ويذكر بيرجس أنه أشار إلى صعوبة تنفيذ هذه الصفقة، ويذكر أن المملكة تستطيع الحصول على سعر أفضل لطائراتها لو أنها باعتها مباشرة. ويقول بيرجس إن يوسف ياسين أصر على أن ينقل بيرجس اقتراحه إلى الحكومة الأمريكية.

R.10

1949/07/08
890 F. 61/11-249 (3)

تقرير عن مشروع الخرج الزراعي من تد سبنسر Ted L. Spencer المسؤول في المشروع إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، موجه إلى (محمد) صالح قزاز مدير الزراعة السعودي، مؤرخ في ٨ يوليو (تموز) ١٩٤٩م، ومضمن طي رسالة تغطية رقم ٢١٨ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٩م.

يورد التقرير قائمة بالمنتجات التي أرسلت إلى الملك عبدالعزيز آل سعود وولي العهد، والتي تم تسليمها إلى المستودعات الحكومية في الخرج، أو استهلكتها ماشية الملك إما على أرض المشروع أو قربه، وتتضمن القائمة أربعة أعمدة مدرج فيها نوع المحصول، وكميته، وسعر الوحدة منه، والقيمة الإجمالية. وتشمل المحاصيل المدرجة في القائمة البرسيم والتبن والحشيش الأخضر والبصل والجزر والكوسا بأنواعها والباذنجان والباميا والفاصولياء والعنب والفلفل والقرع والبطيخ والشمام بأنواعه وألياف التمور وحطب الأثل والجريد والقمح المدروس والشوفان المدروس. وتبلغ القيمة الإجمالية لهذه المحاصيل حسبما يوردها التقرير حوالي ٣٣ ألف ريال. ويشير التقرير إلى أن الأسعار المذكورة فيه حددت من قبل لجنة ملكية،

وتمثل معدل الأسعار في منطقة الرياض خلال فترة عشرة أشهر.

ويذكر التقرير أن بعض أراضي المشروع التي كانت مزروعة بالقمح حرثت بمحراث قرصي، وغمرت بالمياه لتحضيرها للموسم القادم، وشقت بعضها بمحراث ثلاثي الأقراص بعمق ١٠-١٢ بوصة وذلك بهدف إنعاش التربة، أما باقي الأراضي فقد شقت بمحراث قرصي ذي اتجاهين بعمق ٨-١٠ بوصة، من أجل زيادة خصوبة التربة. ويبين التقرير المحاصيل التي تمت زراعتها خلال شهر يونيو (حزيران)، ومساحة زراعة كل منها، وهي القرع العربي (النجدي) والبطيخ والطماطم والخيار والكوسا والبصل والذرة والدخن وحشيشة السودان.

ويدرج التقرير أيضاً قائمة بالأعمال التي قامت بها ورشة إصلاح السيارات، وقائمة بالمعدات التي قامت ورشة ميكانيكا الآلات الزراعية بتجميعها، بالإضافة إلى أعمال إصلاح ميكانيكي أخرى تمت في المشروع. كما يورد التقرير الأعمال التي قامت بها ورشة الجرارات الثقيلة. ويقول التقرير إن المشرف على مزرعة الهفوف تلقى طلبات لعرض الحراثة الآلية، واستمر في تقديم عروض لها، وإن المزارعين المحليين يبدون اهتماماً شديداً بتحسين التخطيط الزراعي.

ويرسل سبنسر نسخاً من التقرير إلى كل من الملك عبدالعزيز آل سعود، والأمير سعود بن عبدالعزيز ولي العهد، وحامد بافقيه، ومسؤولي شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) The Arabian American Oil Company، جيمس ماكفيرسون James MacPherson (عناية هيلز L. F. Hills) وفلويد أوليجر Floyd W. Ohliger (عناية جورج جونسون George V. Johnson) وستيبلتون T. V. Stapleton.

R. 7

1949/07/08
890 F. 796/7-849 (2)

برقية رقم ٨٩ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٨ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

ينقل آتشيسون نص برقية أرسلتها شركة طائرات دوجلاس Douglas Aircraft إلى وزارة الخارجية الأمريكية تشير فيها إلى طلب السفارة الأمريكية في جدة تقديم عرض لطائرتين بمحركين تناسبان حكومة المملكة العربية السعودية، وتقول إن من الممكن تسليم طائرتين من طراز سوبر دي سي-٣ Super DC-3 إحداهما في مايو (أيار) والثانية في يونيو (حزيران) ١٩٥٠م، شريطة أن تستلم الشركة طلب الشراء قبل ١٥ يوليو ١٩٤٩م. وتذكر البرقية بعض مواصفات الطائرتين ونوع محركاتهما، وتبلغ قيمة كل منهما ٢٧٠ ألف دولار.

R.10

1949/07/09
890 F. 00/7-949 (6)

رسالة سرية رقم ١٠٠ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٩ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير هارت إلى رسالة القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ٦٣ المؤرخة في ١٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٩م، ويتقدم بتقرير موجز غير رسمي عن الأحداث في منطقة الظهران عن الفترة من ٢٧ يونيو (حزيران) إلى ٣ يوليو. ويبدأ هارت التقرير بحادثة تراشق بالحجارة في مطار الظهران ليلة ٢٦ يونيو ١٩٤٩م بين بعض الجنود السعوديين والأمريكيين، موضحاً أنه يوجد نحو ٢٥ جندياً سعودياً في المطار.

ويشير هارت إلى أن القنصلية علمت بالحادث من ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر المطار في صباح اليوم التالي، وأن هارت حضر استجواب حوالي اثني عشر جندياً أمريكياً، وأن أوكيف أخطر قيادة القوات الجوية الأمريكية في واشنطن برقياً بالحادث. ويذكر هارت أنه لم تحدث أية إصابات، ولكن الرائد سالم نقشبندي وصل إلى مكان الحادث وصعّد الموقف، الذي كان يمكن أن يتطور لولا وصول هاري جابرليان Lieut. Harry Gabrielian الذي يعرف اللغة العربية في الوقت المناسب. ويقول هارت إن جابرليان سمع نقشبندي يأمر أحد جنوده بإطلاق النار على أي جندي أمريكي يقذف السعوديين بالحجارة.

ويضيف هارت أنه في يوم ٢٧ يونيو قابل أوكيف نقشبندي بصورة شخصية، وأخبره أن أربعة جنود أمريكيين هم الذين كانوا السبب في المشكلة، وأنهم سيرحَّلون إلى الولايات المتحدة. ويضيف هارت أن نقشبندي أقر أنه ذكر شيئاً عن إطلاق النار ولكنه لم يكن جاداً. كما يذكر هارت أن أحد الجنود العرب السعوديين في المطار أشهر سلاحه في وجه جندي أمريكي ظهر يوم ٢٧ يونيو، ويذكر أنه تم الاتفاق بين أوكيف ونقشبندي على إنهاء الموضوع، والقيام بكل ما يمكن لمنع تكرار مثل ذلك الحادث.

ويقول هارت إنه في معرض النقاش مع أوكيف حول تحميل نقشبندي مسؤولية ما حدث، قال أوكيف إنه لا يريد أن يفعل ذلك خوفاً من أن يحل محل نقشبندي شخص يصعب التفاهم معه، إضافة إلى أن نقشبندي من أفضل الضباط السعوديين، وأكثرهم معرفة بالأساليب العسكرية الأمريكية. ويذكر هارت في هذا الصدد أن نقشبندي يتمنى الانتقال من الظهران إلى الطائف، ويبدي (هارت) تخوفاً من بقاء نقشبندي في مركزه الحالي لكنه لم يشأ مخالفة رأي أوكيف. كما يذكر هارت أن نقشبندي أخبر أوكيف أنه لن يرسل تقريراً عن الحادثة إلى الحكومة السعودية إلا إذا سئل عنها.

ويتحدث هارت عن نزول بعض الأمراء السعوديين في ضيافة شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company لتلقي العلاج الطبي، ويشير في هذا الصدد إلى تقرير القنصلية الأسبوعي في رسالتها رقم ٩٦ المؤرخة في ٢١ يونيو ١٩٤٩م.

ويتحدث التقرير عن تقليص العمالة الأمريكية في الظهران كجزء من برنامج أرامكو لتخفيض النفقات، حيث تم الاستغناء عن خدمات نحو ٩٠٠ أمريكي، وقد وجد عدد كبير من هؤلاء عملاً في شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans-Arabian Pipeline Company. ويقول هارت إن شركة أرامكو تريد تخفيض خطوط التنقيب إلى خمسة إلا أنها لم تخطر المملكة العربية السعودية بذلك البرنامج بعد.

ويذكر هارت أن جون روجرز John Rogers نائب رئيس شركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel, Inc. (Ltd.) أبلغه أن الحكومة السعودية مدينة للشركة بمبلغ ٢,٥ مليون دولار، ويحبذ روجرز التوجه مباشرة إلى الملك عبدالعزيز ليشرح له الموقف إذا سمحت له الشركة بذلك، كما يرى أن الحديث مع عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي في هذا الأمر غير كاف.

ويذكر هارت في تقريره إشاعة تفيد أن حكومة المملكة تفكر في سحب جنودها من منطقة الأردن وفلسطين إما في ١٠ يوليو أو بعد رمضان، وقد طلبت الحكومة السعودية من شركة أرامكو مساعدتها في إعداد مستودعات للماء والوقود لهؤلاء الجنود على الطريق بين الأردن والرياض. ويتحدث هارت عن المشكلات التي يتعرض لها بعض الأمريكيين العاملين في مطار الظهران، إذ يتأخر نقلهم إلى الولايات المتحدة لدى انتهاء عملهم، كما يتأخر تأمين أشخاص يحلون محلهم. ويذكر هارت أيضاً أن بعض هؤلاء يعانون من مشكلات جسدية ونفسية تؤثر في سلوكهم، وقد أرسل بعضهم إلى الظهران رغم معرفة رؤسائهم بمعاناتهم من تلك المشكلات.

ويروي هارت كيف أن أرامكو اتصلت بوزير المالية السعودي، وأوضحت له أنها تريد أن تخرج فيلما سينمائياً عن ترشيد استعمال المياه في المملكة العربية السعودية، واقتنع الحمدان بالفكرة، وأحضرت أرامكو ريتشارد لايفورد Richard Lyford المصور السينمائي من الولايات المتحدة على أن يبقى ثلاثة أسابيع في المملكة ينتج خلالها الفيلم، ولكن شركة أرامكو لم تحصل على موافقة الملك عبدالعزيز على المشروع في الوقت الحاضر، وتم مؤقتاً التخلي عنه. ومن جهة أخرى أرادت أرامكو أن تعرض بعض الأفلام التعليمية والتدريبية في مخيم عمالها السعوديين، ولكن هذه الفكرة لقيت الرفض أيضاً.

ويذكر التقرير أن الأمير سعود بن جلوي أمير مقاطعة الأحساء كان قد عبر لأرامكو عن رغبته في بناء دار للضيافة في الدمام، تتألف من مبنى رئيسي وأربعة بيوت ضيافة أخرى صغيرة، ووضعت أرامكو مخططاً للمشروع وقام (بدر) الفاهوم (ورد الفيرهوم) المهندس الفلسطيني الذي يعمل في وزارة المالية بالاطلاع عليه، على أن يرسل المخطط إلى الرياض بعد تلقي تقدير بتكلفة الإنشاء من شركة بكتل للحصول على موافقة الملك عبدالعزيز عليه.

ويورد التقرير أسماء زوار أرامكو خلال الفترة المذكورة، وهم الأمراء أبناء الملك عبدالعزيز طلال ونواف وعبدالمحسن بالإضافة إلى الأمير فيصل بن فهد بن عبدالرحمن (كذا ولعل المقصود فيصل بن فهد بن جلوي) ومرافقوهم، وروبرتسون R. R. Robertson، وجيمس روبنسون James G. Robinson وجورج كريجر George Kraigher، وريتشاردز R. O. Richards، ولايفورد، وجميعهم من شركة أرامكو، وكذلك تشارلز باركر Charles O. Parker، وجون فيليبس John W. Phillips من شركة جرفنهاجن وشركائه Griffenhagen and Associates، وفيجو أندرسون Figgo H. Anderson من شركة أملز Amals Co.، وهايز W. T. Hayes من شركة كونتينتال موتورز Continental Motors، ودوجلاس J. E. Douglas من شركة إنجرسول راند Ingersoll Rand وتوم ددلي Tom H. Dudley من شركة لو تورنو Le Tourneau Co.، وبول فايس Paul Weiss من شركة ووردنجتون بمب Worthington Pump.

R.1

1949/07/09
890 F. 5151/7-949 (1)

برقية رقم ٦٠ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٩ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

ينقل هارت أسعار العملات في نهاية يوم ٤ يوليو ١٩٤٩م في الساحل الشرقي من المملكة العربية السعودية، ويذكر أنه حصل على هذه الأسعار من بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في الخبر، وأن سعر الدولار كان ٤ ريالات و٨ قروش، والجنيه الذهب الإنجليزي الذي يحمل صورة الملك جورج ٥٧ ريالاً، والجنيه الاسترليني ١٣ ريالاً و٨ قروش والمائة روبية الهندية ١٠٢,٥ ريالاً.

R.6

1949/07/09
890 F. 796/7-949 (1)

برقية سرية رقم ٤٣٧ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٩ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير بيرجس إلى الفقرة الثانية من برقية السفارة الأمريكية في جدة رقم ٤٣٤ المؤرخة

في ٧ يوليو، ويذكر أن يوسف ياسين قرأ عليه برقية رسمية من وزير الدفاع السعودي تؤكد رواية حكومة المملكة العربية السعودية عن مقابلة ريتشارد أوكيف .Richard J O'Keefe آمر مطار الظهران مع براون Brown والرائد سالم نقشبندي. ويفيد بيرجس أن برقية وزير الدفاع تقول إن أوكيف ذكر أنه لا يمكن الحصول على قطع الغيار في حالة الطوارئ التي تنشأ في الظهران، وتنقل البرقية عن أوكيف أن بإمكانه أن يحصل على المحرك للطائرة الملكية بسعر ٢٢ ألف دولار تقريباً، وتذكر أن براون اعترض بأن تلك القيمة عالية جداً، وقدم براون قوائم شاملة بالقطع التي يحتاج إليها، ورد أوكيف بأنه لا يتوفر شيء منها في مطار الظهران.

وتذكر برقية وزير الدفاع أن أوكيف أعلن أن حكومة الولايات المتحدة ستنزعج من تطبيق المادة ٢٢ من اتفاقية مطار الظهران لأنها تكره أن تتدخل الحكومة في المعاملات التجارية. ويضيف بيرجس أن يوسف ياسين متوتر للغاية بسبب برقية وزير الدفاع السعودي، ويطلب بيرجس أن يرسل أوكيف تعليقه حول ما تم في المقابلة في أسرع وقت ممكن.

R.10

1949/07/11
890 F. 00/7-2549 (2)

رسالة من ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران إلى محمد سالم نقشبندي من الجيش العربي السعودي وآمر مطار الظهران، مؤرخة في ١١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م مضمنة طي رسالة رقم ١٠٨ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ يوليو ١٩٤٩م.

يشير أوكيف إلى أنه أكمل التحقيقات في حادث يوم ٢٦ يونيو (حزيران) حيث قام بعض الجنود الأمريكيين والسعوديين بالتراشق بالحجارة. ويذكر أوكيف أن أحد الجنود الأمريكيين كان قد رمى حجراً في الظلام، وأن الجنود السعوديين ردوا برمي الحجارة على الأمريكيين. ويضيف أوكيف أنه بالرغم من أنه لاحظ عدم وجود نوايا سيئة لإيذاء أي شخص، أو لإحراج المملكة العربية السعودية أو الولايات المتحدة إلا أنه يرى وجوب توقيع عقاب صارم على المشاركين، ولذلك فقد أمر بإعادة الأمريكيين الأربعة إلى الولايات المتحدة وفقاً للمادة ١٨ من اتفاقية مطار الظهران المؤرخة في ٢٣ يونيو ١٩٤٩م ليعاقبوا هناك بالطريقة المناسبة. ويذكر أوكيف أن السلطات الأمريكية لا يمكن أن تصفح عن أعمال هؤلاء الأمريكيين، وأنهم لا يمثلون الأمريكيين في الظهران بصورة عامة. ويشيد أوكيف بالتعاون المثالي بين ممثلي الحكومتين السعودية والأمريكية في الظهران في تلك الحادثة، ويعرب عن تقديره الكبير

للملك عبدالعزيز آل سعود والجيش العربي السعودي.

R.1

1949/07/11
890 F. 111/7-1149 (1)

برقية سرية رقم ٢١٢ غير موقعة من القنصلية الأمريكية في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يفيد كاتب البرقية أن ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe ذكر أن مسؤولي الجوازات السعوديين المحليين يطلبون إذن خروج صادر من جدة لجميع الزائرين الدبلوماسيين والعسكريين الذين يودون المغادرة من الظهران. ويعتقد أوكيف أن ذلك لن ينطبق على العسكريين الذين يغادرون على متن طائرات عسكرية، بل على المغادرين على الطائرات المدنية. ويطلب كاتب البرقية من وزير الخارجية التأكد من ذلك، والحصول على إلغاء لهذه التعليمات إن أمكن لأنها ستؤدي إلى تأخير كبير. ويضيف كاتب البرقية أن أوكيف يعتقد أن تطبيق هذا الإجراء على العسكريين يشكّل خرقاً لروح اتفاقية مطار الظهران، كما يرى كاتب البرقية أنه يجب ألا يطبق على حاملي الجوازات الدبلوماسية والخاصة الأمريكية باعتبار أن الموافقة على دخول المملكة العربية السعودية تعني ضمناً الإذن بمغادرتها في أي وقت، وطلب الحصول على إذن خروج من موظفي الحكومة الأمريكية يشكل تدخلاً لا مبرر له.

R.2

1949/07/11
890 F. 20/7-1149 (1)

برقية سرية رقم ٢١٣ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يذكر هارت أن الملك عبدالعزيز آل سعود أصدر أوامره لإدارة شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company بأن تقوم فوراً بعد شهر رمضان المبارك بتوفير الوقود والمياه لانسحاب الجنود السعوديين المتمركزين حول سكاكا بالقرب من الجوف جنوبي وادي السرحان. ويضيف هارت أن عدد الجنود العائدين غير معروف، ولكن يعتقد أنهم يشكلون معظم القوة المتبقية من الحامية التي أرسلت إلى حرب فلسطين. وسيمر هؤلاء الجنود في عودتهم بمحطات البنزين والماء التي أقامتها أرامكو السنة الماضية بأمر من الملك على طريق الرياض ومعقلة (أم عقلاء) وحفر الباطن، والدويد وسكاكا.

R.3

1949/07/11
890 F. 4016/7-1149 (1)

برقية سرية رقم ٤٣٨ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي

في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير بيرجس إلى برقية من البعثة الدبلوماسية الأمريكية في تل أبيب بتاريخ ٩ يوليو ١٩٤٩م موضحاً أن ستة من اليهود كانوا متوجهين إلى اللد احتجزوا في فندق جدة تحت حراسة سعودية، وقد أمن لهم أفضل الطعام والسكن المتوفر محلياً. ويفيد بيرجس أن القنصل العام البريطاني على اتصال دائم بالمحتجزين، وأنه لم تصل بعد تعليمات بخصوصهم من الملك عبدالعزيز آل سعود، ولكن يعتقد أنهم سيردون إلى جنوب أفريقيا. ويبين بيرجس أنهم ليسوا مواطنين أمريكيين.

R.4

1949/07/11
890 F. 5151/7-3049 (4)

رسالة شخصية وسرية رقم ١٣٥ من ريتشارد هوكي Richard S. Hawkey مساعد أمين الصندوق في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران إلى روبرت بروام Robert I. Brougham نائب رئيس شركة أرامكو للشؤون المالية في نيويورك، مؤرخة في ١١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م مضمنة طي رسالة رقم ١١١ من باركر هارت Robert T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣٠ يوليو ١٩٤٩م.

يتحدث هوكي عن قلق رودولف جرامتر Rudolph D. Grammater أمين صندوق شركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel, Inc. (Ltd.) لتأخر حكومة المملكة العربية السعودية في دفع مستحقات الشركة، وهو تأخر عزاه جرامتر لقلة توفر الدولارات لدى تلك الحكومة. وينقل هوكي عن جرامتر أنه فوجئ حين علم أن الحكومة السعودية متأخرة أيضاً في تسديد فواتير مستحقة لأرامكو بالرغم من أن الحكومة سحبت أكثر مما هو معتمد لها في البنوك المحلية، وأنها مدينة إلى حد كبير للتجار المحليين، وأنها تأخرت في دفع بعض مستحقات المشروعات الزراعية في الخرج وغيرها، وأنها لا تؤمن الأموال الكافية لصيانة الخطوط الجوية العربية السعودية، إضافة إلى أنها لم توفر منذ فترة الدولارات والجنيهات الذهب الإنجليزية لتلبية المتطلبات المحلية.

ويتحدث هوكي عن محادثة له مع جون روجرز John M. Rogers نائب رئيس شركة بكتل المسؤول عن مكتبها في المملكة تمت بترتيب من جيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس أرامكو. وينقل هوكي عن روجرز أن عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي أقنع شركة بكتل بقبول بعض التأخير في دفع فواتيرها رغم أن العقود والمفاهمات الشفهية تنص على أن تسدد الحكومة ما عليها للشركة نقداً. ومنذ أن ابتدأ هذا التأخير تدهور الموقف، وأصبحت حكومة

المملكة مدينة لشركة بكتل بنحو مليون دولار، وبحلول نهاية أغسطس (آب) سيصل المبلغ إلى ١,٥ مليون دولار.

ويذكر هوكي على لسان روجرز أن كل ما دفعته الحكومة لشركة بكتل حتى ذلك التاريخ هو ٤,٦ مليون دولار في تلك السنة في حين أن برنامج التنمية الذي تنفذه الشركة في عام ١٩٤٩م سيكلف حوالي ٧,٧٥ مليون دولار تقريباً، بل قد تصل التكلفة الإجمالية إلى حوالي ١٠ ملايين دولار إذا تم الاتفاق بين حكومة المملكة وبكتل على استعجال بناء رصيف ميناء جدة لينتهي العمل فيه في عام ١٩٤٩م بدلاً من ١٩٥٠م. ويبين هوكي أن مشكلة شركة بكتل على وشك أن تتحول إلى أزمة، وقد يحدث ذلك في أواخر يوليو بعد وصول ستيف بكتل Steve Bechtel رئيس مجلس إدارة الشركة إلى المملكة في ٢٠ يوليو، إذ إن روجرز يتوقع أن يبحث بكتل المسألة مع وزير المالية، وقد يتوجه إلى الملك عبدالعزيز آل سعود إذا لم يتوصل إلى تسوية مع الوزير.

ويقول هوكي إن روجرز تساءل عن نقص الدولارات لدى الحكومة السعودية في ضوء العائدات الضخمة التي حصلت عليها المملكة في ذلك العام، وذكر احتمال أن يكون ذلك النقص بسبب عدم استطاعة الحكومة بيع عائدات الجنيهات الذهب الإنجليزية التي تتسلمها إلا بسعر أقل من ١٢ دولار، وهذا سعر لا يقبله الحمدان. واستنتج روجرز أن لدى الحكومة كمية كبيرة من الجنيهات الذهب الإنجليزية التي يمكن استخدامها كضمانة لمستحقات شركة بكتل.

ويقول هوكي إنه رد بأن الحكومة السعودية تمكنت في الواقع من الحصول على سعر أعلى من ١٢ دولار للجنيه الذهب الإنجليزي، وأعرب عن اعتقاده في أن الحكومة تعاني من نقص في الجنيهات الذهب الإنجليزية أيضاً، ودلّل على ذلك بعدم تزويدها جمعية التجارة الهولندية Netherlands Trading Society وبنك الهند الصينية Banque de l'Indochine بما يكفي من الجنيهات الذهب الإنجليزية لتثبيت سعر الريال محلياً. لذلك قال هوكي إنه يشك في ما توصل إليه روجرز من أن حكومة المملكة تملك احتياطياً كبيراً من الجنيهات الذهب الإنجليزية، أما إذا كانت جهات خاصة تملك كميات كبيرة من الذهب، فذلك أمر آخر. ويذكر هوكي أن روجرز عبر عن دهشته لوضع الحكومة السعودية الحالي في ضوء الدخل الكبير الذي حصلت عليه طوال هذه السنة. وتحت هذه الظروف يقول هوكي إن روجرز عبر عن شعوره أن المواجهة التي ستتم بين ستيف بكتل وحكومة المملكة إما أن تنهي برنامج التنمية الحكومي الذي تنفذه شركة بكتل الدولية، أو تنتهي بطلب أن تقوم أرامكو بتغطية العجز. ويقول هوكي إنه في أثناء النقاش بينه وبين روجرز وجرامتر ذكر هوكي احتمال أن تكون معظم

عائدات حكومة المملكة في المستقبل بالجنيه الاسترليني، ووافق الآخران على إمكانية حدوث ذلك.

ويقول هوكي إن روجرز عبر عن اعتقاده أن أرامكو أصبح لديها ما يكفي من الجنيهات الذهب الإنجليزية لتدفع العائدات بها لبعض الوقت، وأوضح هوكي أن الشركة قد تدفع عائدات المملكة إما بالجنيه الاسترليني أو الدولار بدلاً من الجنيهات الذهب خلال عام ١٩٥٠م، وأعرب روجرز عن أمله في تقديم مساعدات النقطة الرابعة (الخاص بتقديم الدعم للدول النامية) بالدولار للحكومة السعودية حين يحدث ذلك، لكنه يخشى أن يقف الكبرياء السعودي حائلاً دون قبول تلك المساعدة.

ويذكر هوكي أن ما سيتم بين شركة بكتل الدولية وحكومة المملكة خلال الأسابيع القليلة القادمة سيكون له تأثير على العلاقات المالية بين حكومة المملكة وأرامكو، ولكن من الصعب التكهن بطبيعة ذلك التأثير. ويرى هوكي أن طرح مشكلة الجنيه الاسترليني في المباحثات بين الحكومة والشركة قد تعطي وزير المالية السعودي فرصة إدارك ضرورة وضع خطط ثابتة، وأن يتخذ خطوات محددة لمواجهة التغيير المتوقع في طبيعة الإيرادات السعودية، ويضيف أن الشركة تحدثت عن احتمالات المستقبل مع وزير المالية في عدة مناسبات سابقة.

R.6

1949/07/12
890 F. 50/7-1249 (2)

برقية سرية رقم ٤٣٩ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يقدم بيرجس ملخصاً للوضع الاقتصادي في المملكة نيابة عن هيرمان أيلتس Herman E. Eilts السكرتير الثالث في السفارة الذي توجه إلى الساحل الشرقي. ويذكر بيرجس أن وزير المالية السعودي ومحمد سرور الصبان مستشار الوزارة ويوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي والقائم بالأعمال السوري توجهوا إلى الرياض في الحادي عشر من الشهر، وهناك احتمال أن توضع الصيغة النهائية لشروط القرض السعودي لسورية، ويذكر أن التقارير المحلية حددت مبلغ القرض بمقدار يتراوح بين ٦ إلى ١٠ ملايين دولار، وأن الشروط الأخرى غير معروفة. ويضيف بيرجس أن جان فوشيه Jean Vaucher مدير فرع بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في جدة بالنيابة أخبره أن حكومة المملكة العربية السعودية مازالت تفاوض البنك على قرض مقداره ١٠ ملايين دولار، وستتخذ إدارة البنك في باريس قراراً في ذلك، وقد اقترحت المملكة أن يكون القرض لمدة خمس سنوات بضمان من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company.

ويضيف بيرجس أن حكومة المملكة تعاني من ضائقة مالية، كما يضيف أن توماس بورمان Thomas L. Borman مدير مشروعات شركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel, Inc. (Ltd.) أطلعه على مذكرة سلمها إلى وزير المالية بناء على تعليمات صدرت إليه من إدارة الشركة في سان فرانسيسكو تذكر الشركة فيها أنها ستوقف مشترياتها لرصيف (ميناء) جدة الجديد ما لم تتلق دفعات كبيرة من الحكومة السعودية. ويقول بيرجس إن هذا الوضع بين الحكومة وشركة بكتل هو أكثر الأمور إثارة للقلق في الوضع المالي الراهن، ويضيف أن بكتل كانت هدفاً لانتقادات قوية في الدوائر المحلية بسبب التكاليف العالية لأعمالها، وأن السفارة البريطانية والملحق التجاري البريطاني في المملكة انضما إلى لعبة نشر الإشاعات المضادة لبكتل. ويذكر بيرجس أن بورمان نجح مؤخراً في تأمين فريق من العاملين لإنهاء رصيف الميناء في نهاية العام كما وعد حكومة المملكة بذلك.

ويعلق بيرجس أنه إذا توقفت شركة بكتل عن شراء مستلزمات الرصيف من الولايات المتحدة فإن ذلك الفريق الأمريكي الذي يتقاضى أجوراً مرتفعة سيتعطل عن العمل، وعندها سترتفع التكاليف ويتأخر إنجاز الرصيف، وسينتهز المسؤولون السعوديون والبريطانيون المقيمون في جدة الفرصة لإلقاء اللوم كله على شركة بكتل.

ويتحدث بيرجس عن أن القرض لسورية الذي أتى بعد صفقة وزير المالية السعودي مع مصر سيؤجج الشعور بعدم الرضا في الدوائر التجارية المحلية بسبب استحقاق بعض التزامات حكومة المملكة تجاه التجار وغيرهم. ويذكر بيرجس أن الحكومة طلبت سلفة من شركة أرامكو مباشرة بعد تسلمها العائدات في ٣٠ يونيو (حزيران)، وأن الجنيهات الذهب الإنجليزية التي تباع في الخارج لا تحقق قيمة أكثر من ١٢ دولاراً للجنيه الواحد.

R.4

1949/07/12
FW. 890 F. 5034/9-1949 (3)

رسالة من رئيس شركة بارنز الصناعية Barnes Manufacturing Co. إلى (محمد) صالح قزاز مدير الزراعة السعودي، مؤرخة في ١٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يذكر رئيس شركة بارنز الصناعية أن رسالته هذه تكملة لرسالته السابقة المؤرخة في ٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٨م، والتي وقعها في أثناء وجوده في المملكة، ورسالة الشركة السابقة بتاريخ ١٥ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م التي وقعها تشارلز شميت Charles E. Schmidt مندوب الشركة. ويقول كاتب الرسالة إن الغرض منها تغطية الصفقة المقترحة لشراء عدد من مضخات بارنز من قبل حكومة المملكة، وتأسيس وكالة تابعة لبارنز لصيانة المضخات وبيعها وتأمين قطع غيارها في المملكة.

ويذكر كاتب الرسالة أن شركته أوفت بالتزامها السابق، وأرسلت مندوبها للمساعدة في تركيب ٦٥ مضخة وإعطاء توجيهات لمستخدميها حول استعمالها. ويضيف أن تلك المضخات حازت على رضى حكومة المملكة من حيث جودتها وأداؤها. ويذكر رئيس شركة بارنز أنه لدى تلقي طلب شراء آخر من حكومة المملكة لمضخات لا يقل عددها عن ٧٥٠ مضخة، فإن الشركة ستشرع في برنامج يقتضي إنشاء الوكالة المذكورة أعلاه للعناية بمضخات بارنز وضمان الإفادة الكاملة منها.

ويدرج كاتب الرسالة الأعمال التي ستتولى تلك الوكالة القيام بها، وهي توفير قطع غيار بكميات مناسبة للمضخات التي اشترتها الحكومة من الشركة، وإنشاء فروع للوكالة، وتوفير عدد من المضخات الاحتياطية لتحل محل التي تتعطل حتى يتم إصلاحها، وتأمين الأدوات اللازمة في أعمال التصليح، وتأمين سيارة عليها رافعة (ونش) لنقل المضخات، وتدريب بعض المقيمين في المملكة على تصليح هذه المضخات ومحركاتها، وتعيينهم في مختلف أنحاء المملكة حيث تكون الحاجة إليهم ضرورية. كما توافق الشركة على تمويل الوكالة المذكورة فيما عدا المبنى الذي ستشغله.

ويذكر كاتب الرسالة الأسس التي سيتم بناء عليها حساب تكاليف الإصلاح وقطع الغيار. ويبين أن الاتفاق تم بين الحكومة السعودية والشركة بأن يتاح للشركة الدخول في المناقصات الحكومية لشراء المضخات، وأن تعطى الشركة فرصة لتعيد النظر في عرضها إن لم يكن سعرها هو الأقل. ويذكر أيضاً أنه جرى الاتفاق على أن توفر الشركة في وكالتها مضخات كاملة، وقطع غيار لبيعها للأشخاص الذين لا يشترون مضخاتهم وقطع غيارها من خلال برنامج حكومي. ويطلب كاتب الرسالة الإذن للبدء في تأسيس الوكالة المذكورة، ولاستيراد المضخات وقطع الغيار إلى المملكة، مبيناً أن الوكالة ستدعى شركة بارنز العربية السعودية (المحدودة) Barnes Saudi Arabia, Inc.، ويقول الكاتب إنه تم الاتفاق على أن يقوم سميث مندوب الشركة الخاص في السعودية بالبدء في عمل الترتيبات للوكالة بمجرد موافقة (محمد) صالح قزاز على هذه الاتفاقية، ويذكر أن الكمية الأولى من قطع الغيار ستصل مع أول شحنة للمضخات.

R.4

1949/07/12
890 F. 51/7-149 (3)

برقية سرية رقم ٢٣٩ من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

ينقل آتشيسون رسالة من جورج إدي George A. Eddy المسؤول في وزارة المالية

الأمريكية وريموند مايكسيل Raymond Mikesell الخبير المالي في وزارة الخارجية الأمريكية تقول إن الصعوبات المالية المتعاقبة في المملكة العربية السعودية قد لا يمكن تجنبها فقط بالتطبيق المتأني للمبادئ التي اقترحها إدي ومايكسيل من قبل في تقريرهما وبرقياتهما. ويذكر إدي ومايكسيل أنهما يتفقان تماماً مع تعليقات هيرمان أيلتس Hermann E. Eilts الواردة في برقية السفارة رقم ٤٢٨ المؤرخة في ١ يوليو.

وتضيف الرسالة أن الريال يعادل ٢٤ سنتاً حسب سعر الفضة في نيويورك، ولكن السعر في منطقة شرق البحر المتوسط غالباً ما يزيد بسنت واحد بسبب النقل وغيره. وتقترح أن يكون سعر الريال هو ٢٥ سنتاً كحد أدنى في الوقت الراهن، وتقول إنه حتى ولو انخفض سعر الفضة فإن تبني سعر أدنى هو سياسة مشكوك في سلامتها. وتبين الرسالة أنه في حالة عدم دعم الريال داخلياً ليثبت على ٢٥ سنتاً فإن هناك احتمالاً بأن تهرب الريالات خارج المملكة، ثم تضطر الحكومة السعودية إلى شراء المزيد منها بسعر السوق.

وتذكر الرسالة أن الحكومة السعودية قد تكون أخطأت في تقديرها لكمية الدولارات المطلوبة لدعم سعر ٢٢ سنتاً للريال، وأن استخدام ٤,٦ مليون دولار من بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank of New York لشراء ريالات لتسليمها للولايات المتحدة على حساب برنامج الإعارة والتأجير يبدو أمراً يستحق الدراسة، ولكن هذا يحتاج إلى طلب رسمي من حكومة المملكة، وموافقة رسمية من وزارة المالية الأمريكية. وتضيف الرسالة أن كريستيان دولابي Christian Delaby مدير فرع بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في جدة يضغط لتبني هذه الفكرة، وأنه أرسل توصية بذلك لإدارة البنك في فرنسا.

وتقول الرسالة إنه ليس بإمكان الحكومة السعودية تفادي هبوط قيمة الجنيه الذهب الإنجليزي بالدولار والريال إذا هبطت قيمته بالدولار في الأسواق الخارجية واستمرت الحكومة في تسلم عائداتها بالجنيه الذهب الإنجليزي. وتبين الرسالة أن سعر الجنيه الذهب الإنجليزي مقابل الريال يعني أن سعر الفضة في الريال ستكون أعلى من سعرها في السوق. وتقول الرسالة إن برقية السفارة المشار إليها توحي أن حكومة المملكة ستدفع معظم رواتب الموظفين في الحجاز بالجنيه الذهب الإنجليزي إضافة إلى الريالات التي تحصل عليها من بيع الذهب في السوق، ومن عائدات الجمارك، وتبين الرسالة أنه إذا تم شراء الريالات بالجنيهات الذهب بسعر يعادل حوالي أربعة أضعاف سعر الدولار بالجنيه الذهب الإنجليزي، فإن هذا يكون عملياً مثل شراء الريالات بالدولار. ويوصي إدي ومايكسيل بأن تشترى الريالات بالجنيهات

الذهب الإنجليزي على الساحل الغربي، ولكنهما يحذران من شرائها بسعر منخفض للفضة مما سيسبب صعوبات مالية للعمال ما لم تزد الرواتب. ويذكر إدي ومايكسيل لمعلومات السفارة وحدها أن هناك إشاعة غامضة بأن ناشنال سيتي بنك National City Bank يسعى للحصول على مزيد من الجنيهات الذهب الإنجليزية ويفترض أنها لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company.

R.5

1949/07/12
890 F. 5151/7-1249 (2)

برقية رقم ٣٠٠ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يدرج بيرجس قائمة بأسعار العملات الأجنبية حسب سعر الإغلاق يوم ١١ يوليو ١٩٤٩م، مع مقارنتها بأسعار الأسبوع السابق وأسعارها بتاريخ ٢١ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م، ويفيد أنه حصل على الأسعار من جمعية التجارة الهولندية The Netherlands Trading Society وفرع بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في جدة. ويتضح من القائمة أن سعر الدولار في يوم ١١ يوليو كان ٤ ريالات و١٦,٥ قرشاً، والجنيه الذهب الإنجليزي الذي يحمل صورة الملك جورج ٥٩ ريالاً، والجنيه الاسترليني ١٣ ريالاً و١٤ قرشاً، والجنيه المصري ١٣ ريالاً و١٩ قرشاً، والمائة روبية هندية ٩٨ ريالاً و٥,٥ قروش.

وتورد القائمة أن الحوالة بالجنيه المصري تساوي ٤١٠ جنيهاً لكل ١٠٠ جنيه ذهب إنجليزي، وبالجنيه الاسترليني ٤٣٢ جنيهاً لكل ١٠٠ جنيه ذهب. ويذكر بيرجس سعر الجنيه الذهب في الحسابات السعودية بالجنيه الاسترليني، كما يذكر أن سعر الجنيه الذهب الإنجليزي يساوي ١٢ دولاراً، وأن سعر الجنيه الاسترليني القابل للتحويل هو ٣,١٤ دولارات، وجنيه استرليني الحسابات السعودية بالدولار هو ٣ دولارات وهو سعر اسمي. ويقول بيرجس إن مقارنة أسعار الدولار والريال تبين أن قيمة الريال غير الرسمية تعادل ٢٠,٣٤ سنتاً أمريكياً.

R.6

1949/07/13
890 F. 20/7-1349 (1)

مذكرة داخلية من جوردون ماتيسون Gordon H. Mattison رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية إلى جون جيرنيجان John Jernigan من مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في الوزارة نفسها، مؤرخة في ١٣ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يذكر ماتيسون أن المملكة العربية السعودية هي البلد الوحيد غير المؤهل لتلقي مساعدة عسكرية أمريكية على شكل منح. ويضيف

أن الترتيبات تمت لإرسال فريق مسح عسكري مكون من نحو اثني عشر ضابطاً أمريكياً يمثلون الجيش والبحرية ومشاة البحريـة إلى المملكة لدراسة الاحتياجات الدفاعية ومتطلبات الملك عبدالعزيز آل سعود العسكرية، بما في ذلك مسألة حفـظ الأمن والنظام داخل المملكة، والدفاع عنها ضد الدول المجاورة، والخطوات التـي يمكن أن تتـخذ إذا نشبـت حرب مع روسيا.

ويضيف ماتـيسون أن الملك عبدالعـزيز طلب مـن حكومة الولايـات المتحدة مـراراً مساعدته في الحصول على الأسلحة والعتاد الحربي. ففي ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٧م طلب الملك تسليح فرقتين مدرعتين وخمسين طائرة حربية. وتبع ذلك سلسلة من الطلبات الأخرى، ثم في ٢١ أبريل (نيسان) ١٩٤٨م طلـب من روبرت هـاربر General Robert Harper تشكيل أربع فرق مسلحة تتكون كل منها من ٢٠ ألف رجل مدربين على الحرب الميكانيكية. ويذكر ماتيسون أن ريتشارد أوكيف Col. Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران توصل بعد دراسة متأنية إلى أن ما تحتاج إليه المملكة هو جيش من نحو ١٠ آلاف جندي، على أن يكونوا مسلحين ميكانيكاً إلى درجة عالية ومزودين بأسلحة دفاعية حديثة.

ويرى ماتيسـون أن من الأفضل تأجيل إرسال رد محدد على مذكرة جيرنيجان المؤرخة في ٢٢ يونيو (حزيران) حـتى نهاية سبتمبر (أيلول) ١٩٤٩م حيث من المحتمل أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد توصلت إلى قرار بشأن الاحتياجات العسكرية للمملكة. ويؤكد ماتـيسون أن فريق المسـح العسكري سيبـقى على اتصال وثـيق مع لجنة تـنسيق المساعدة العسكرية الخارجية الأمريكية.

R.3

1949/07/13
890 F. 796/7-1349 (1)

برقـية سرية رقـم ٦٦٧ من جفـرسون باترسون Jefferson Patterson القائم بالأعمال الأمريكـي في القاهـرة إلى وزير الخارجـية الأمريـكي، مؤرخـة في ١٣ يوليـو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير باترسون إلى برقية السفارة الأمريكية في جدة رقـم ٤١٣ المؤرخة في ٣ يـوليو، وينقل رسالة من رالف كارن Ralph B. Curren ملـحق شؤون الطـيران المدني فـي السفارة الأمريكية في القاهرة يذكر فيها أنه متفق مع السفارة الأمريكية في جـدة على ضرورة أن تخبر وزارة الخارجية الأمريكية حكومة المملكة أنه لا يمكـن الاستمرار في عـقد شركة تي دبليو إيه TWA، واستمرار تشغيل الخطـوط الجوية الـعربية السعـودية ما لم ينـفذ الأمر الـوزاري المؤرخ فـي ١٥ فبـراير (شـبـاط) بحذافيره، ويشير في هذا الصدد إلى رسالة رقم ٤١ المؤرخـة في ١٧ فبراير. ويضـيف كارن أن الوضع شديد الصعوبة، وأن الحكومة

السعودية حسب قوله لا تـقدر جهود شركة تي دبليو إيه لتأمين خدمات الطيران. ويذكر كارن أن مـن المسـتحسـن أن تسعـى وزارة الخارجية الأمريكية إلى إعفاء شركة تي دبليو إيه من أي مسؤوليات جديدة.

R.10

1949/07/13
890 F. 796/7-1349 (2)

برقية سرية رقم ٢١٥ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٣ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يقول هارت إنه وريتشارد أوكيف .Col Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران توجها إلى الـرياض وقـابلا الأمـير مـنصـور بن عبدالعزيـز آل سعود وزير الدفاع السعودي ويوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي وعبـدالله السـليمـان الحمدان وزير المـالية السعودي الـذين كانوا يريدون مـن القوات الجوية الأمريكية قطع غيار للطائرات السعودية دون مقابل وبصفـة ملحة. ويضيف هارت أن أوكيف ذكر أن القوات الجوية الأمريكية لا يمكنها أن تسـلم حكومة المملكة العـربية السعودية قطع غيـار إلا لقاء ثمن التكلفة، ويعني ذلك لقاء سعرها حسب كتالوج القوات الجوية، إضافة إلى ١٨ بالمائة للنقل والنفقات العامة، ولا يـنطبق ذلك إلا على الحالات الطارئة.

ويضيف هـارت أن أوكيف عرض بيع محركين لحكومة المملكة على هذا الأساس، ولكنـه أوضح أن بإمكان جـاك براون Jack Brown المدير الفنـي لشركة الخطوط الجوية العربية السعودية أن يؤمن المحركين من المصادر نفسها بتكاليف تقل ثلاث أو أربع مرات عن سعر أوكيف. ويقول هارت إن يوسف ياسين طلب إعارة المحركين للحكومة السعودية وإن أوكيف رد بأن ذلك مستحيل. وطلب يوسف ياسين بيع المحركين بسعر الكتالوج، فأجاب أوكيف أن ذلك السعر أيضاً أعلى بكثير من أسعار شركة تي دبليو إيه. وهنا أعرب يوسف ياسين عن عدم موافـقته على ذلك التفسيـر للمادة ٢٢ من اتفـاقية مطار الظهران، التي أقر يوسـف ياسين أنه هو السـبب في عدم توقيـعها، وأضاف أنـه سيثيـر مع السفـارة الأمريكية في جدة موضوع إعادة تفسيرها أو تغييرها.

ويذكر هارت أن يوسف ياسين قال غاضباً إن اتفاقية المطار لن تجدد مطلقاً بعد انتهائها، وأنه يعتبر أن حكومة المملكة لم تكسب شيئاً من هذه الاتفاقيـة خاصة من المادة ٢٢ التي تصبح عديمة الـفائدة إذا وضعت قيود على تطبيقها على ذلك النحو. وحين حثه أوكيف على الاستفادة من الآلات المتوفرة لدى شركة تي دبليـو إيه أجاب يوسف ياسين أن تلـك الشركة لم تتصرف على نحو جيد في عقدها مع الحكومة الـسعودية. ويضيف هارت أن

الملك عبدالعزيز آل سعود لم يثر الموضوع مع أن يوسف ياسين قال إنه سيبلغه بما دار في الاجتماع في اليوم نفسه.

ويعلق هارت أن المسؤولين السعوديين الثلاثة كانوا يبحثون عن مخرج من المأزق بسبب قرب موسم الحج. وينقل هارت عن براون أن شركة تي دبليو إيه تقوم بموجب عقدها مع الحكومة السعودية بشراء قطع الغيار لها دون أرباح، لكن الحكومة السعودية رفضت رصد مبلغ لشراء القطع المدرجة في قائمة تعتبر الحاجة إليها ملحة. كما ينقل عن براون أن لدى حكومة المملكة الآن خمس طائرات نقل بمحركين من نوع بريستول Bristol ليس لها قطع غيار، وسيقوم طيارون من شركة مصر للطيران باختبار كفاءة الطيارين السعوديين للاضطلاع بمهمة قيادة تلك الطائرات.

R.10

1949/07/14
890 F. 404/7-1449 (1)

برقية سرية رقم ٨٣ من المفوضية الأمريكية في عمَّان إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٤ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

ينقل ستابلر عن جون جلوب John B. Glubb قائد الفيلق العربي في الأردن أن الملك عبدالعزيز آل سعود ينوي عقد مؤتمر إسلامي عالمي خلال موسم الحج في أواسط أكتوبر (تشرين الأول)، وسيكون ضيف الشرف في ذلك المؤتمر الحاج (محمد) أمين الحسيني مفتي فلسطين السابق، وسيتخذ المؤتمر قرارات برفض اتحاد فلسطين والأردن. ويذكر ستابلر وجود اقتراح بديل بأن يحكم الملك فاروق فلسطين ويعين المفتي نائباً للملك فيها. ويذكر ستابلر أنه لم يتمكن من التأكد من هذه الأخبار محلياً، وأنها قد تكون غير صحيحة. ويضيف الكاتب أن جلوب أبلغ تلك المعلومات للمفوضية البريطانية أيضاً، لكنها لم تنقلها بعد إلى وزارة الخارجية البريطانية.

R.4

1949/07/14
890 F. 796/7-1449 (2)

برقية سرية رقم ٤٤٠ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٤ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يقول بيرجس إن ممثلاً لوزارة الخارجية السعودية قرأ عليه في اليوم السابق نص برقية أرسلت من الرياض، حيث يتواجد يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي والأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع مع السفير السعودي في واشنطن الذي وجه إلى الاتصال بوزارة الخارجية الأمريكية وشركة تي دبليو إيه TWA. ويورد بيرجس موجزاً للبرقية المذكورة جاء فيه أنه بعد أن أعادت حكومة المملكة العربية السعودية رصيد شركة تي دبليو

إيه إلى ٥٠ ألف دولار كما كان، لم تطالب شركة تي دبليو إيه بأي مبلغ إضافي، وأن الحكومة السعودية ستدفع للشركة ٧٥ ألف دولار إضافية في ذلك اليوم أو اليوم التالي، كما تلقى وزير المالية السعودي تعليمات بدفع أية مبالغ أخرى تطلبها شركة تي دبليو إيه. ويضيف ملخص البرقية أن حالة طائرات الخطوط الجوية العربية السعودية ليست جيدة، وأن شركة تي دبليو إيه تأخرت في توفير قطع الغيار، ولذلك لن تستطيع تلك الطائرات نقل الحجاج، وهو أمر يدفع الحكومة السعودية إلى طلب مساعدة الحكومة الأمريكية إما عن طريق شركة تي دبليو إيه أو أي شركة أخرى لتزويدها بعشر طائرات جديدة ممتازة بأسرع ما يمكن تستخدم في نقل الحجاج. وإن لم يكن ذلك ممكناً، كما يقول ملخص البرقية، فحكومة المملكة تطلب أن تعيرها الحكومة الأمريكية عشر طائرات مع قطع غيارها إلى أن تتمكن من الحصول على عشر طائرات جديدة. ويضيف ملخص البرقية أنه إذا أرادت الحكومة الأمريكية أن ترسل خبيراً في شؤون الطيران لإبرام اتفاق فإن حكومة المملكة ترحب بذلك، ويذكر أنه لا توجد في الوقت الراهن في الخدمة سوى أربع طائرات سعودية.

ويبين بيرجس أنه حاول جاهداً أن يبين للمسؤول السعودي أن طلب الحكومة السعودية غير عملي، ويطلب من وزير الخارجية الأمريكي أن يرسل له ملخص ما يدور من محادثات مع السفير السعودي ليتمكن من استخدام تلك المعلومات. ويشير بيرجس إلى عدم خبرة الحكومة السعودية بشؤون الطيران، ويعرب عن اعتقاده أن يوسف ياسين هو صاحب الأفكار الواردة في البرقية المرسلة إلى السفير السعودي في واشنطن، وأنه سيتخذ موقف المتأذي إذا لم يتحقق طلبه. ويقول بيرجس إنه يحاول منذ أكثر من شهر إقناع الحكومة السعودية بدراسة إمكانية استئجار طائرات لموسم الحج.

R.10

1949/07/14
890 F. 7962/7-1449 (1)

برقية سرية غير موقعة رقم ٢١٦ من القنصلية الأمريكية في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٤ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يطلب كاتب البرقية تزويده بالمعلومات الخاصة بالتصنيف الحالي الذي ينبغي استعماله بالنسبة للبنود المختلفة في اتفاقية مطار الظهران. ويقول إن القنصلية وإدارة المطار يستعملان تعبير «سري للغاية» لكنه تصنيف أعلى مما ينبغي. وترى القنصلية تعديل هذا التصنيف إلى «محدود التداول» Restricted بالنسبة لجميع البنود التي تتطلب قيام ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر المطار بتنفيذها.

R.11

1949/07/15
890 F. 796/7-1549 (1)

برقية رقم ٢٤٣ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٥ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير آتشيسون إلى الاتصالات السابقة حول مواعيد تسليم الطائرات الجديدة، ويذكر أن شركة جلن مارتن Glenn L. Martin يمكنها تسليم طائرتين جاهزتين للطيران بسعر ٥١٠ آلاف دولار للطائرة خلال ٩٠ يوماً من تاريخ طلب الشراء. كما يذكر أن شركة كونسوليديتد فولتي Consolidated Vultee قدمت عرضها مباشرة لوزارة الدفاع السعودية، ويضيف أن مواصفات طائرات Super DC-3 التي قدمت شركة دوجلاس Douglas عرضاً لها سترسل بالبريد الجوي.

R.10

1949/07/15
890 F. 796/7-1449 (3)

برقية سرية رقم ٢٤٦ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٥ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يرى آتشيسون أن معالجة مشكلة تشغيل الخطوط الجوية العربية السعودية يجب أن تتم على ثلاثة مراحل منفصلة ولكنها متداخلة في الوقت نفسه، ويشير إلى برقيات السفارة أرقام ٤٣٤ و٤٣٧ و٤٤٠ المؤرخة تباعاً في ٧ و٩ و١٤ يوليو، وبرقية السفارة الأمريكية في القاهرة رقم ٦٦٧ المؤرخة في ١٣ يوليو، وبرقية القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ٢١ المؤرخة في ١٣ يوليو. ويذكر آتشيسون أن الأولوية يجب أن تعطى للجهود الرامية إلى تمكين حكومة المملكة العربية السعودية من القيام بمهمة نقل الحجيج لما له من أهمية للمملكة من الناحيتين المالية والمعنوية. ويذكر آتشيسون أن الحكومة الأمريكية لا تستطيع المساعدة في هذا الأمر لا بموجب المادة ٢٢ من اتفاقية مطار الظهران ولا عن طريق تسليف طائرات أمريكية.

ويبين آتشيسون أن وزارتي الخارجية والقوات الجوية الأمريكيتين تعتقدان أنه ليس من الحكمة تزويد المملكة بقطع الغيار المطلوبة لتشغيل طائراتها، ويبين أن تفسير الحكومة الأمريكية للمادة ٢٢ أوضح في أثناء المفاوضات لإبرام الاتفاقية، ويشير في هذا الصدد إلى برقية القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ١١٢ المؤرخة في ٢٦ مارس (آذار)، وبرقيتي الوزارة رقم ١٣٣ و١٤٤ المؤرختين في ١ و ١٤ أبريل (نيسان). ويضيف آتشيسون أن نص المادة المفسّر يبين أن الحكومة السعودية تدرك وضع الحكومة الأمريكية القانوني فيما يتعلق بتخزين قطع الغيار وتزويد الحكومة السعودية بها.

ويقول آتشيسون إن أفضل الحلول بالنسبة لمسألة نقل الحجاج هو الطائرات المستأجرة،

وإن لدى شركة الخطوط الجوية الإثيوبية طائرة يمكن تأجيرها بشروط معقولة، ويقترح أن تتصل الحكومة السعودية بولسون Wilson من الخطوط الإثيوبية بهذا الشأن، ويذكر أن هناك إمكانيات أخرى لاستئجار الطائرات. ويضيف آتشيسون أن شركة تي دبليو إيه TWA تستطيع بيع أربع طائرات بوينج Boeing مستعملة مع كامل قطع غيارها بمبلغ مليون دولار للمملكة، ومن المحتمل أن تصل تلك الطائرات إلى مطار الظهران في ١٥ أغسطس (آب) أو قبله، كما يوضح أنه من المستحيل تسليم طائرات جديدة في التاريخ المشار إليه.

ويذكر آتشيسون أن الأولوية الثانية هي استكمال شراء قطع الغيار التي تبلغ قيمتها ٢٥٠ ألف دولار، وخاصة التي تعتبر الحاجة إليها ملحة. ويقول إن من الممكن أن يُطلب من شركة تي دبليو إيه إعطاء هذا الأمر أولوية إذا أودعت الحكومة السعودية المبالغ المطلوبة، كما يمكن إرسال القطع جواً. ويقول آتشيسون إن الموضوع الثالث والأساسي هو أن حل المشكلة بأكملها لن يتم إلا عندما تصبح الخطوط الجوية العربية السعودية وحكومة المملكة مستعدتين لتنفيذ الأمر الوزاري المؤرخ في ١٥ فبراير (شباط) والتعاون مع شركة تي دبليو إيه بالنسبة للالتزامات المالية وتنظيم المشتريات السعودية، وإدراك ضرورة الحفاظ على الطائرات في حالة جيدة، ويقول إن مسؤولية هذا الأمر تقع على عاتق الحكومة السعودية وأن وزارة الخارجية الأمريكية ليست على استعداد لأن تطلب من شركة تي دبليو إيه التعهد بالتزامات مالية تتجاوز ما يفرضه عقدها.

R.10

1949/07/16
890 F. 00/7-1649 (9)

رسالة سرية موقعة من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

تتضمن الرسالة تقريراً موجزاً عن أحداث الفترة من ٤ إلى ١٠ يوليو ١٩٤٩م في منطقة الظهران، وتشير إلى رسالة القنصلية الأمريكية رقم ٦٣ المؤرخة في ٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٩م. ويذكر التقرير أنه في يوم ٥ يوليو التقى ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران مع الرائد سالم نقشبندي للنظر من جديد في أحداث ٢٦ و٢٧ يونيو (حزيران) التي سبق أن أوردها هارت في رسالته رقم ١٠٠ المؤرخة في ٩ يوليو، وأفاده لأول مرة بتهديدات الجنديين السعوديين اللذين لوحا بمسدسيهما أمام جنديين أمريكيين في مناسبتين منفصلتين. وفي أثناء الحديث، كما يقول التقرير، أكد نقشبندي أنه لم يحدث أن أمر بإطلاق النار، ووعد بألا يصدر مثل هذا الأمر منه بتاتاً في المستقبل، وأفاد أنه سيكتب تقريراً إلى الأمير

منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي عن الحادث حتى لا تصل الحقيقة مشوهة إلى الرياض.

ويضيف التقرير أن الاتفاق تم بين نقشبندي وأوكيف على طريقة معالجة المشكلة دون الإشارة إلى التلويح بالمسدسات، لكن أوكيف أوضح أنه إذا طرحت السلطات السعودية الموضوع مع السفارة الأمريكية في جدة فستنكشف جميع التفاصيل، إذ إن لدى الحكومة الأمريكية في واشنطن تقريراً عن الحادثة بأكملها. ويبين هارت أن كلاً من نقشبندي وأوكيف حريصان على إبقاء الموضوع ضمن الإطار المحلي، وأن أوكيف يعتقد أن من الأفضل إبقاء نقشبندي في مركزه.

ويتحدث التقرير عن زيارة الأميرين طلال ونواف ابني الملك عبدالعزيز آل سعود للظهران، كما يتحدث عن شائعات بأن البريطانيين أطلقوا على شيخ الكويت لقب رئيس الخليج العربي وهو لقب زُعم أن حمد بن عيسى آل خليفة شيخ البحرين السابق كان يحمله. ويذكر هارت أن روبرت هاي Sir Rupert Hay المقيم السياسي البريطاني في الخليج أكد أن الأمر مجرد شائعة وأن ذلك اللقب لم يطلق على أي حاكم خليجي.

ويذكر هارت ما أشيع من تغييرات في شركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel, Inc. (Ltd.) إذ قيل إن هربرت فرانسيس بيكون Herbert Francis Bacon مساعد مدير المشروعات في الشركة والمقيم في مطار الظهران سيعفى من منصبه كمساعد لتوماس بورمان Thomas L. Borman نائب رئيس الشركة ومدير المشروعات في جدة. ويؤكد هارت، طبقاً لمعلومات لاحقة، أن بيكون أعفي فعلاً من عمله.

ويشير هارت إلى قضية عرضت على المحاكم الشرعية تخص خادماً يعمل في منزل يوجين ميركي Eugene M. Merkey أحد موظفي أرامكو، اتهم بالتحرش بابنة مستخدمه. ويذكر هارت أن أرامكو طلبت من منسوبيها عدم استخدام أي شخص إلا عن طريق الشركة. ويذكر هارت خبر العثور على جثث خمسة طيارين أمريكيين قتلوا حين تحطمت طائرة كرايست Colonel C. M. Christ ملحق شؤون الطيران الأمريكي في طهران في ٦ فبراير (شباط) ١٩٤٩م، ويشير إلى تقرير القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ٨ المؤرخة في ٢١ فبراير. ويروي هارت أن أرامكو احتفلت بعيد ٤ يوليو (عيد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية) وأقامت سباقات ومباريات لجر الحبل وعروضاً ترفيهية، وأن القنصلية لم تجد مجالاً للقيام بأكثر من مأدبة غداء لموظفيها، ولم يدع أي مسؤول عربي (سعودي) إلى المأدبة بسبب مصادفة وقوعها في شهر رمضان. ويذكر هارت أن مستشفى مطار الظهران أصبح أحدث بناء في المطار،

وأنه مجـهز بأحدث الأجهزة وبـكميات من الأدوية تكفي للشرق الأدنى وآسيا بأكملهـما كمـا قال الجراح هارولـد مايرز .Lieut-Col Harold A. Myers متفكهاً. ويذكر التقرير غرفة العمليات الجراحية وقرب إنتهاء العمل فيها.

ويفيد هارت أن ويماير Wehmeyer نائب القنصل الأمريـكي في الظهران ذهب لتفقد مشـروع خط الأنابيـب عبر الـبلاد العربـية (التابلاين)Trans-Arabian Pipeline كالعادة، وسيصل في رحلته حتى الدويد، وذلك بعد زيارة قنصلية عـادية لرأس المشعاب. ويذكر هارت الأسعـار الخاصة التـي أعلنت عـنها الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار British Overseas Airways (Corporation) (BOAC) بين البحرين وكراتشي، كما يذكر أن الشركة الهندية-الـبريطانية للملاحـة British Indian Steam Navigation Co. رفعت قيمة تذاكرها بمقدار ٢٥ بالمائة ابتداء من ١٥ يوليو ١٩٤٩م.

ويتحـدث هارت عن القـوة العاملـة في أرامكو، فيذكر أن عدد الأمريكيين الذي يعملون فيها في الظهران ورأس تنورة وبقيق بلغ في ٧ يوليو ٢١٠٤ أشخاص، وإذا ضمت العائلات وعدد الأمريكـيين من موظفي أرامـكو الذين يعملـون في بيروت وسكة الحـديد السعودية والخرج وجدة فإن إجمالي العدد يصبح ٤١١٤ شخص، وهذا العدد كما يقول هارت لا يشمل موظفي التابلاين لكنه يشمل موظفي الشركات المتعاقدة مع أرامكو علـى القيام بأعمال معينة مثل شركة بكتل الدولية وشركة فليور للشرق الأوسـط Fluor Middle East وشركـة براون للتنقيب .Brown Drilling Co وغيرها.

ويضيف هارت أن عدد موظفي أرامكو غير الأمريكيين والإيطاليين بلغ في ٣٠ يونيو ١٩٤٩م ١٣٤٩٥ مـنـهـم ١٠٨٢٨ مـن السعوديين، ٨٤٨ عدنياً، و٤٨٥ باكستانياً، و٦٤ بحرينياً و٥٣ صومالياً، و٣ فلسطينيين، و١٥ صينياً، و١٢ مصرياً، و١٠ حضارمة، ويوضح أن عدد العاملين في الظهران ٦٧٤٩ شخصاً، وفي رأس تنـورة ٤٣٩٥ شخصاً، وفي بقيق ٢٣٥١ شـخصاً ليصبح المجمـوع ١٣٤٩٥ شخصاً. ويورد هارت قائمة بزوار منطقة الظهران الفعليين والمحتملين كما جاء بتاريخ ٥ يوليو، مبيناً أن الزوار الفعليين كانوا الأمراء طلال ونواف وعبدالمحسن أبناء الملك عبـدالعزيـز والأميـر فيصـل بن فهـد (بن عبدالرحمن) ومرافقيهم، ومن شركة أرامكو تضـم القـائمة كـلاً من روبـرتسون R. R. Roberston وسترتون J. C. Stirton وجورج كـريجـر George Kraigher وزوجة هـاري سنايدر Harry Snyder وابنتـها ومماركارد D. E. Marquardt، بالإضافة إلى جون فيليبس John W. Philips من شـركة جـرفنـهاجـن Griffenhagen وليشمان O. P.R. Leishman وآرثر هلام Arthur Hallam من شركة جون هوارد .John Howard Co، وريتشاردز R. O. Ricchards من شركة أمالز .Amals Co وهايز

W. T. Hayes من شركة كونتـيننتال موتورز Continental Motors، ودوجـــلاس J. E. Douglas من شركة إنجرسول راند Ingersoll Rand وغيرهم. وينتهي التـقرير بلمحة عن حالة الطقس تتضمن درجات الحرارة العظمى والصغرى في كل من الظهران والبحرين.

R.1

1949/07/16
890 F. 5043/7-1649 (1)

برقية سرية رقم ٣٠٣ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م مضمنة نسخة منها طي مذكرة من إدوارد كارول Edward J. Carroll مدير فرع الاتصال العسكري بالنيابة في قسم الاقتناء والتوزيع في وزارة الخارجية الأمريكية إلى مكتب رئيس موظفي البحرية في وزارة البحرية الأمريكية، مؤرخة في ٢٩ يوليو ١٩٤٩م.

تذكر البرقية أن المملكة العربية السعودية تحظر على رعاياها تشكيل نقابات مهنية، وأن التنظيم الوحيد الموجود في المملكة الذي يشابه نقابة مهنية هو الهيئة غير الرسمية التي أقامتها شركة الـزيت العربـية الأمريكيـة (أرامكو) Arabian American Oil Company من أجل التفاوض الجماعي مع الإيطاليين العاملين لديها الذين يزيد عددهم على ١٢٠٠ عامل.

R.5

1949/07/16
890 F. 6363/7-1649 (1)

برقية سرية رقم ٣٠٤ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير بـيرجس إلى المراسلات الأخـيرة بشأن رغبـة الملك عبدالعـزيز آل سعود في تعيين ألف لاجئ فلسطـيني على الأقل في شركة الـزيت العربيـة الأمريكية (أرامـكو) Arabian American Oil Company، وينقل عـن جـاري أوين Garry Owen مـسـؤول العلاقات العـامة في أرامكو أن وزير المالية السعودي قـد وضع شفهياً جـدول أفضلية لتعيين غير الأمريـكيين في أرامكو، بحيث يـعين أولاً الـسـعـوديون ثـم الـلاجئـون الفلسطينيون ثم مواطنو أقطار الجامعة العربية، ثم مواطنو البلاد العربية والإسلامية الأخرى. وتقول الـبرقية إن وزيـر المالية لم يـتعرض لموضوع العامـلين الإيطاليين لدى أرامكو، لكنه من جهة أخرى تحدث عن سياسة أرامكو بشأن تعيين المسيحيين والهنود.

R.8

1949/07/16
890 F. 001Abdul Aziz/7-1649 (1)

برقية سرية رقم ٣٠٥ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يفيد بيرجس أن رادفورد Admiral A. W. Radford القائد الأعلى للأسطول الأمريكي في المحيط الهادي أرسل إلى السفارة الأمريكية في جدة مؤخراً درعاً تذكارياً صنع من خشب السفينة الأمريكية «ميسوري» *Missouri* لتقديمه إلى الملك عبدالعزيز آل سعود، مع صورة فوتوغرافية ورسالة من رادفورد إلى الملك. ويبين بيرجس أن السفارة أرسلت تلك الأشياء إلى الملك عبدالعزيز عن طريق وزارة الخارجية السعودية، وأنها تسلمت مذكرة من تلك الوزارة تذكر أن الملك أعرب عن شكره لرادفورد على تلك الهدية القيمة. ويطلب بيرجس من وزارة الخارجية الأمريكية إبلاغ رادفورد بذلك عن طريق وزارة البحرية الأمريكية.

R.1

1949/07/16
890 F. 7962/7-1649 (1)

برقية سرية رقم ٤٤٣ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير بيرجس إلى برقيتي السفارة الأمريكية في جدة رقم ٤٣٤ و٤٣٧ (المؤرختين في ٧ و٩ يوليو)، وبرقية القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ٢١٧ إلى وزارة الخارجية الأمريكية، ويفيد أن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي استدعاه وأنبأه بما دار بينه وبين ريتشارد أوكيف Col. Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران، وسأله عما إذا كان قد تسلم تفسير وزارة الخارجية الأمريكية للمادة ٢٢ من اتفاقية مطار الظهران. ويذكر بيرجس أنه رد بالنفي، وأن يوسف ياسين طلب منه حث الوزارة على البت في الموضوع. ويضيف بيرجس أن يوسف ياسين ذكر له أنه سأل فؤاد حمزة مستشار الملك عبدالعزيز آل سعود عن مفهومه لكلمات «سعر التكلفة»، وأجاب فؤاد حمزة بأنها التكلفة بالنسبة للحكومة الأمريكية.

وينقل بيرجس عن يوسف ياسين أنه أثناء المفاوضات الأولية أكد له أوكيف أن تلك المادة سوف تؤدي إلى توفير ٥٠ بالمائة لحكومة المملكة في شراء قطع غيار الطائرات. ويقول بيرجس إنه لا يذكر ذلك الحديث، ولكنه متأكد من أن السعوديين قد أُبلغوا بأن تلك المادة ستؤدي إلى توفير مالي كبير بالنسبة إليهم. ويذكر بيرجس أن النص الذي يتضمن تفسيرات أوكيف والمؤرخ في ٦ فبراير (شباط) ١٩٤٩م يؤيد ذلك التفسير. وينقل بيرجس قول يوسف ياسين إن شهراً لم يمض بعد على اتفاقية مطار الظهران وهذه أول مشكلة تظهر، وإنه إذا تم تطبيق تفسير أوكيف لأسعار قطع الغيار بموجب المادة ٢٢ فإن إحدى الفوائد القليلة التي تجنيها حكومة المملكة من اتفاقية مطار الظهران تصبح كلمات جوفاء.

R.11

1949/07/16
890 F. 1281/7-1649 (1)

برقية رقم ٤٤٤ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير بيرجس إلى مذكرة السفارة الأمريكية في جدة المؤرخة في ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م التي تتعلق بشراء إمدادات طبية للمستوصف الأمريكي في جدة، ويطلب من وزارة الخارجية الأمريكية التعجيل بشحن تلك الإمدادات بسبب قلة ما بقي في المستوصف، واعتماد الجالية الأمريكية كلياً على مستوصف جدة في العلاج.

R.3

1949/07/16
890 F. 5151/7-1649 (1)

برقية رقم ٦٤ من باركر هارت Parkert T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يورد هارت قائمة بأسعار العملات الأجنبية في الساحل الشرقي من المملكة العربية السعودية حسب سعر الإغلاق في يوم ١١ يوليو ١٩٤٩م مع مقارنتها بما كانت عليه في الأسبوع السابق كما أوردها فرع بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في الخبر. ويتبين من القائمة أن سعر الدولار كان يعادل ٤ ريالات و٧ قروش، والجنيه الذهب الإنجليزي ٥٨ ريالاً، والمائة روبية الهندية ١٠٣ ريالات.

R.6

1949/07/16
890 F. 5151/7-1649 (1)

برقية رقم ٦٦ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يورد هارت قائمة أسعار العملات الأجنبية في الساحل الشرقي من المملكة العربية السعودية كما كانت عليه في نهاية يوم ١٦ يوليو ١٩٤٩م مع مقارنتها بأسعار الأسبوع السابق كما أوردها فرع بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في الخبر. ويتبين من القائمة أن الدولار يعادل ٤ ريالات و٧ قروش، والجنيه الذهب الإنجليزي ٥٨ ريالاً، والمائة روبية ١٠٣ ريالات، وهي أسعار الأسبوع السابق نفسها.

R.6

1949/07/18
890 F. 6363/7-1649 (1)

برقية سرية رقم ٣٠٦ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يطلب بيرجس من الوزارة أن تحصل من مكتب شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو)

Arabian American Oil Company في واشنطن على نسخة من تقرير عنوانه «تقرير عن الامتيازات النفطية في البحرين والمملكة العربية السعودية» مؤرخ في ٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٠م، وهو من إعداد لويد هاملتون Lloyd Hamilton وجاري أوين Garry Owen.

R.8

1949/07/18
890 F. 796/7-1849 (1)

برقية سرية رقم ٤٤٦ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يفيد بيرجس أنه نقل فحوى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٢٤٦ المؤرخة في ١٥ يوليو إلى يوسف ياسين، مضيفاً أنه بالنسبة للمادة ٢٢ من اتفاقية مطار الظهران طلب يوسف ياسين معرفة تفسير الحكومة الأمريكية الإيجابي لتلك المادة، إذ إن السفارة الأمريكية في جدة وريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران لم يذكرا حتى الآن سوى الأشياء التي لن تقوم الحكومة الأمريكية بها بموجب تلك المادة، ويحث بيرجس وزارتي الخارجية والقوات الجوية الأمريكيتين بقوة أن تزوداه ببيان يوضح بالضبط نوع المساعدة التي تود الحكومة الأمريكية تقديمها إلى المملكة العربية السعودية بموجب المادة المذكورة، ويضيف أنه يعرف، كما تعرف حكومة المملكة، أنه لا يمكن للحكومة الأمريكية إعادة تأهيل كل طائرات الخطوط الجوية العربية السعودية، كما أنه لا يرى أن من مصلحة بلاده أن تؤخذ المادة ٢٢ على أنها ليست ذات معنى.

ويضيف بيرجس أن فؤاد حمزة مستشار الملك عبدالعزيز سينكر بكل تأكيد أنه أدلى بتصريح يخلي الولايات المتحدة من كل التزام وفقاً لتلك المادة، كما يتساءل عن الموقف إذا ما قررت المملكة عدم تنفيذ المادة ١٣ مثلاً لأسباب مماثلة. وينصح بيرجس أن توضح وزارة الخارجية الأمريكية وجهة نظرها حول المعنى المقصود بعبارة «سعر التكلفة» كما وردت في برقية الوزارة رقم ٤٤٣ المؤرخة في ١٦ يوليو. ويعتقد أنه سيعقد اجتماع قريب عند عودة جاك براون Jack Brown المدير الفني للخطوط الجوية العربية السعودية بين حكومة المملكة وممثلي شركة تي دبليو إيه TWA في القاهرة، ويعتقد بيرجس أن برقية الوزارة الممتازة قد خلقت جواً طيباً، ويقول إنه متفائل بحذر بالنسبة إلى النتائج.

R.10

1949/07/18
890 F. 5151/7-1849 (1)

برقية سرية رقم ٤٤٧ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يذكر بيرجس أنه بسبب غياب هيرمان أيلتس Herman F. Eilts نائب القنصل الأمريكي، قام هو بنقل فحوى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٢٣٩ المؤرخة في ١٢ يوليو إلى محمد سرور الصبان مستشار وزارة المالية السعودية الذي كان قد عاد لتوه من الرياض، وأن الصبان أعرب عن موافقته التامة، وأبدي حماساً شديداً للاقتراح الوارد في الفقرة الخامسة من البرقية المذكورة، وقال إنه سيبحث الموضوع مع وزير المالية السعودي، وسيحثه على الموافقة. وهو يود أن يضيف شرطاً هو أن يشتري الأمين على الحساب ريالات بالجنيهات الذهب لتستعمل فقط في الصادرات إلى المملكة العربية السعودية.

ويذكر بيرجس أن الصبان يقترح شراء ريالات لحساب حكومة المملكة بجنيهات ذهب إنجليزية في السوق المحلي بالأسعار المتداولة بدلاً من الأسعار المثبتة عشوائياً، ويضيف أن السعر الأدنى الذي يمكن أن يباع به الجنيه الذهب الإنجليزي محلياً سيكون أربعة أضعاف السعر العالمي.

R.6

1949/07/19
890 F. 404/7-1949 (1)

برقية سرية رقم ٨٥ من ويلز ستابلر Wells Stabler السكرتير الثاني ونائب القنصل في المفوضية الأمريكية في عمَّان إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير ستابلر إلى برقية المفوضية الأمريكية في عمَّان رقم ٨٣ المؤرخة في ١٤ يوليو ١٩٤٩م، ويذكر أنه في محادثته الأخيرة مع وزير الخارجية الأردني أفاده أنه لم يسمع الأخبار التي وردت في البرقية المشار إليها (حول عقد مؤتمر إسلامي عالمي خلال موسم الحج في مكة المكرمة)، ويشك في أن الملك عبدالعزيز آل سعود سيشارك في مثل تلك الخطة، وأعرب عن شعوره أن الملك عبدالعزيز لن يسمح أبداً بأن يستعمل الحج كغطاء للسياسة. وفيما يتعلق بالمؤتمر الإسلامي المقترح عقده في كراتشي في تلك السنة أشار وزير الخارجية أن الأردن لم يتسلم أية معلومات رسمية عنه، ويرى أن من المحتمل أن ترغب باكستان في عقد مؤتمر من ذلك النوع لأنها دولة جديدة، وترى نفسها قائدة جديدة للعالم الإسلامي.

R.4

1949/07/19
890 F. 5034/7-1949 (1)

رسالة موقعة من برايز M. H. Pryor رئيس شركة بارنز للتصنيع Barnes Manufacturing Co. إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من مكتب شؤون الشرق الأدنى والأوسط (كذا!) في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يفيد برايز أنه تسلم مؤخراً عدة رسائل من تشارلز شميت Charles E. Schmidt مندوب شركته في المملكة العربية السعودية، ويقول إنه يبدو أن الصفقة التي ستقوم الشركة بموجبها بتزويد المملكة بكمية مقدارها ٧٥٠ إلى ١٠٠٠ مضخة إضافة إلى قطع الغيار، وتدريب رجال الصيانة في المملكة على وشك أن تتم. ويضيف برايز أنه وفقاً لاقتراح شميت فقد أعادت الشركة صياغة خطابها الأول المؤرخ في ٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٨م الذي أرسلت نسخة منه إلى سانجر. ويرسل برايز نسخة من الخطاب الجديد، ويطلب من سانجر إعلامه إذا كان فيه ما يتعارض مع سياسة وزارة الخارجية الأمريكية، أو إن كانت هناك طريقة لتحسين صياغته قبل إبلاغه إلى الحكومة السعودية.

R.4

1949/07/19
890 F. 5151/7-1949 (2)

برقية رقم ٣٠٨ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يورد بيرجس قائمة بأسعار العملات الأجنبية حسب سعرالإغلاق في يوم ١٨ يوليو ١٩٤٩م، مع مقارنتها بأسعار الأسبوع السابق والعام السابق، ويفيد أنه حصل على الأسعار من جمعية التجارة الهولندية The Netherlands Trading Society وفرع بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في جدة. ويتضح من القائمة أن سعر الدولار في يوم ١٨ يوليو كان ٤ ريالات و١٨ قرشاً، والجنيه الذهب الإنجليزي الذي يحمل صورة الملك جورج ٥٩ ريالاً، والجنيه الاسترليني ١٣ ريالاً و١٢ قرشاً، والجنيه المصري ١٣ ريالاً و١٩ قرشاً والمائة روبية هندية ٩٧ ريالاً و١١ قرشاً.

وتبين القائمة أسعار الحوالات وتذكر أن الحوالة بالجنيه المصري تساوي ٤١٠ جنيهات لكل ١٠٠ جنيه ذهب إنجليزي، وبالجنيه الاسترليني ٤٣٦ جنيهاً لكل ١٠٠ جنيه ذهب إنجليزي. ويذكر بيرجس سعر الجنيه الذهب في الحسابات السعودية بالجنيه الاسترليني، ويبين أن سعر الجنيه الذهب الإنجليزي يساوي ١٢ دولاراً، وأن سعر الجنيه الاسترليني القابل للتحويل هو ٣,١٢ دولارات وجنيه استرليني الحسابات السعودية بالدولار هو ٣ دولارات، لكن سعره الفعلي الناجم عن مقارنة الأسعار يعادل بالدولار ٢,٧٧. ويقول بيرجس إن مقارنة أسعار الدولار والريال تبين أن القيمة غير الرسمية المحددة للريال تعادل ٢٠,٣٤ سنتاً أمريكياً.

R.6

1949/07/19
890 F. 796/7-1449 (1)

برقية سرية رقم ٧١٣ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية

الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يذكر آتشيسون أن الوزارة تريد أن تعرف رأي رالف كارن Ralph B. Curren مستشار شؤون الطيران في السفارة الأمريكية في القاهرة حول ما إذا كان من المستحسن أن يقترح لاستخدام الخطوط العربية السعودية مستقبلاً أن تشتري حكومة المملكة العربية السعودية طائرات ستراتولاينرز Stratoliners، مشيراً في ذلك إلى برقية الوزارة رقم ٢٤٦ إلى السفارة الأمريكية في جدة المؤرخة في ١٥ يوليو. ويضيف آتشيسون أن الوزارة تعتقد أن أفضل حل يتمثل في شحن قطع الغيار التي تحتاجها المملكة لطائراتها حاجة ماسة، واستئجار ما ينقص المملكة من الطائرات للإيفاء باحتياجات الحج. ويضيف آتشيسون أن السفير السعودي في واشنطن تلقى تعليمات من الملك عبدالعزيز آل سعود بأن يقابل جورج ماجي George C. McGhee مساعد وزير الخارجية الأمريكي بخصوص مشكلة الخطوط الجوية العربية السعودية، وقد تحدد موعد لاجتماعهما في يوم ٢٦ يوليو.

R.10

1949/07/20
890 F. 61/6-1649 (1)

مذكرة رقم ٤١ من وزير الخارجية الأمريكي إلى المسؤول عن البعثة الدبلوماسية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٤٩م مرفق بها رسالة من هوراس جيب Dr. Horace V. Geib مساعد رئيس فرع التعاون الفني في مكتب العلاقات الزراعية الخارجية في وزارة الزراعة الأمريكية إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة، مؤرخة في ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م، مع أربع نسخ من تقرير عن دراسة البرنامج الزراعي في المملكة العربية السعودية أعده جيب، وهو غير مؤرخ، ومعه مخطط باللغة العربية يبين التنظيم الإداري لمشروع الخرج الزراعي.

يشير وزير الخارجية إلى رسالة السفارة الأمريكية في جدة رقم ١٥٩ المؤرخة في ١٠ يونيو ١٩٤٩م، ويرفق نسخاً من التقرير المذكور أعلاه في صيغته الأولية وصيغته المعدلة، مبيناً أن الفقرة الثالثة في الصفحة الثانية من التقرير النهائي التي تذكر رد فعل الملك عبدالعزيز آل سعود بالنسبة للصعوبات التي تعترض مشروع الخرج الزراعي قد أعيدت كتابتها في النسخ المعدلة. ويضيف أن وزارة الخارجية الأمريكية قد لاحظت الفقرة الثالثة في الصفحة الرابعة عشرة من التقرير المعدل التي تتناول المشاركة المستقبلية لبرنامج النقطة الرابعة (الخاص بتقديم الدعم للدول النامية) في الزراعة في المملكة، وتقول المذكرة إن جيب طلب أن تترجم السفارة التقرير إلى اللغة العربية لتقديمه إلى حكومة المملكة العربية

السعودية وتوزيعه وفقاً لما تراه السفارة. وتقول المذكرة إن وزارة الخارجية تـدرس أمر تعيين جيب الملحق الزراعي في السفارة الأمريكية في طهران فـي السفارة الأمريكـية في جدة بشكل غير رسمي، أو تكليفه بإعداد تقارير عن التطور الزراعي في المملكة.

R.7

1949/07/20
890 F. 6363/7-2049 (4)

مذكرة محادثات شـارك فيها مسؤولون من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ومـــن وزارة الخارجية الأمريـكية، مؤرخة في ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٤٩م مضـمنة نسختان منها طـي رسالـة مـن جـورج ماجـي George McGhee مساعد وزيـر الخارجية الأمريكـي لشـؤون الشرق الأدنى وأفـريقيا إلـى جون جراهام John J. Graham مساعد وزير المالية الأمريكي، مؤرخة في ٢٨ يوليو ١٩٤٩م.

تبين المذكرة أن المشاركين في المحادثات من شركـة أرامكو هم جيمـس تيري دوس James Terrry Duce نائب الرئيس، وفلويد أوليـجر Floyd W. Ohliger نائـب الرئيـس للعلاقات الحكومية، وروبرت بروام Robert I. Brougham نائب الرئيس للشؤون المالية، ووودسـون سبـيرلـك Woodson Spurlock المسـتشار القـانوني، ودوجـلاس إيرسكين Douglas Erskine المحـامـي، ومـن وزارة الخارجية الأمريكـية ماجي، ودواليس دورت Dallis Dort من مكتب الشؤون الاقتصادية، وهنري ديمل Henry Deimel من مكتب شؤون الشـرق الأدنى وأفريـقيا، وروبـرت إيكنـز Robert S. Eakens رئيس قسم تصدير النفط في الـوزارة، وجوردون ماتيـسون Gordon Mattison رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى، وريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى.

وتفيـد المذكرة أن دوس قال إن الأميـر فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية السعودي ذكر قبل عـام ونصف في أثناء وجـوده في الولايات المتحدة أن أرامكو تدفع ضريبة دخل كبيرة لحكومة الولايات المتحدة ويجب عليها أن تدفع ضريبة دخل لحكومة المملكة العربية السعودية. وفـي الموضوع نفسه أخبر وزيـر المالية السعودي دوس في يناير (كانون الثاني) الماضي أن حـكومة المملكـة في حاجة إلى مال، مبيناً أن الشركة يمكنها أن تدفع ضريبة دخل لحكومة المملـكة وتخصمها مما تدفعه للولايات المتحدة، وبذلك لـن تتحمل عبئاً مالياً إضافياً. وقد طلبت أرامكو من خبرائها النظر في الوضع المالي في المملـكة فوجدوا أنه في حالة جيدة، لكن الأمور ساءت بعد ذلك.

وتنـقل المذكرة عـن أوليجر أنـه التقى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي في القاهرة، وأن الحمدان أشار إلى إمكانـية

أن تزيد المملكة إيراداتها من النفط عن طريق الضرائب. وتوضح المذكرة أن بروام ذكر أن الموضوع نفسه أثير عبر برقيات ورسائل تسلمتها أرامكو من (حكومة) المملكة، وأضاف أن عقدي شركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company وشركة الصناعات العربية السعودية (سارينكو) Saudi Arabian Industries (SARINCO)، مع حكومة المملكة ينصان على ألا تدفع هاتان الشركتان ضرائب للمملكة إلا إذا أمكن حصولهما على خصم لتلك المبالغ من الضرائب الأمريكية. وأضاف بروام أن جورج إدي Goerge A. Eddy من وزارة المالية الأمريكية، فيما يبدو، أوضح للسعوديين أن بإمكانهم فرض ضريبة دخل على أرامكو إذ إن تلك المبالغ المدفوعة ستخصم من ضريبة الدخل التي تدفعها الشركة للحكومة الأمريكية.

وتقول المذكرة إن بروام أضاف أن من أسباب حضور مسؤولي أرامكو إلى واشنطن للتحدث مع مسؤولي وزارة الخارجية هو إدراكهم أن حكومة المملكة بحاجة إلى المال، وأن شركة النفط الإنجليزية-الإيرانية Anglo-Iranian Oil Company رفعت عائدات إيران من النفط في اليوم السابق، كما فُرضت ضرائب عالية على شركات النفط في فنزويلا. وتنقل المذكرة عن بروام أن أرامكو يمكنها وضع صيغة لضريبة الدخل التي تفرضها المملكة إذا تعاونت مع الحكومة السعودية، وأن الشركة لم تبحث هذا الموضوع مع وزارة المالية الأمريكية أو مع مكتب الدخل الوطني الأمريكي.

وتقول المذكرة إن بروام استوضح عن موقف وزارة الخارجية الأمريكية إذا تخلت أرامكو عن حقوقها، ووافقت على دفع الضريبة المشار إليها إلى الحكومة السعودية التي ينص العقد معها على إمكانية فرض مثل هذه الضريبة ولكن بعد إعادة التفاوض حول الموضوع. وتقول المذكرة إن بروام أجاب عن سؤال وجهه ماجي أنه يأمل أن تحدد ضريبة المملكة بمقدار ٥٠ أو ٦٠ بالمائة من معدل الضريبة الأمريكية. وأبدى ماجي موافقته على أن لحكومة المملكة الحق في فرض ضريبة دخل، حسبما جاء في المذكرة، وذكر بروام أن الضريبة التي ستدفعها أرامكو للولايات المتحدة لعام ١٩٤٩م تفوق العائدات التي تدفعها لحكومة المملكة، وأن تلك الحكومة لا ترى أن ما ستدفعه أرامكو لها من ضريبة دخل يؤثر في قدرتها على التنافس مع الشركات الأخرى المنتجة للنفط لأن نفقات أرامكو لن تزيد.

وتبين المذكرة أن ماجي اقترح بحث الموضوع مع مكتب الدخل الوطني، وأن بروام ذكر أن الشركة تود تقديم المشورة للحكومة السعودية كما فعلت بالنسبة لصياغة سياسة تلك الحكومة بالنسبة لنفط المناطق البحرية،

وذلك من خلال القاضي مانلي هدسون Manley O. Hudson، لكنها تخشى من اعتراض وزارة العدل الأمريكية. ورداً على سؤال عما إذا كانت أرامكو تتوقع شيئاً من الحكومة السعودية في المقابل، أجاب بروام أن هناك عدة عوامل في العلاقات بين الشركة وحكومة المملكة تعترض الشركة عليها، وهي ستحاول بالتأكيد المقايضة على أمور مثل مسألة الضرائب، وذكّر المجتمعين بأنه تمت إعادة التفاوض بشأن جميع عقود النفط بين شركات أمريكية وحكومات أجنبية.

وتنقل المذكرة عن ماجي أنه إذا دفعت أرامكو ضريبة دخل إلى حكومة المملكة فإنها ستضعف موقف الشركات الأمريكية التي تعمل في الخارج. وأبدى بروام موافقته على ذلك. وتقول المذكرة إن إيكنز سأل عما إذا كانت حكومة المملكة ستفرض ضريبة الدخل على أرامكو وحدها، وأجاب بروام أن الشركة لن تدفع إلا بموجب قانون ضرائب يشمل جميع الشركات والأشخاص الذين في وضع مماثل لأرامكو مثل شركة التعدين العربية السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate وشركة الصناعات العربية السعودية وكبار التجار. وتبين المذكرة أن ماجي أوضح أنه إذا فرضت الضريبة على أرامكو وحدها فإن الحكومة الأمريكية قد تكون في موقف تعترض فيه عليها على اعتبار أنها تنطوي على تمييز.

وتبين المذكرة أن دوس أوضح أن اقتراح ضريبة الدخل هذا لم يقترن بمطالبة بزيادة العائدات، وأن الضغط الوحيد كان من أجل الحصول على مزيد من المال. وتقول المذكرة إن ماجي سأل عما أذا كانت أرامكو تعترض على حل وسط يكون بموجبه جزء من زيادة المدفوعات للمملكة على شكل ضرائب وجزء على شكل زيادة في العائدات، وسأل عن وضع العائدات التي تدفع لها مقارنة مع منتجي النفط الآخرين في الخليج. ورداً على ذلك ذكر بروام أن العائدات الكويتية تبلغ نحو ١٣ سنتاً للبرميل، والإيرانية ٢٠ سنتاً إضافة إلى الحصة في الأرباح بحيث تصل الجملة إلى ٣٧ سنتاً، وربما كان الأمر في العراق مساوياً للوضع في إيران. وأما أرامكو فإنها تدفع للمملكة ٣١,٥ سنتاً للبرميل من النفط المستخرج من الأرض، و٣٦,٥ سنتاً للبرميل المستخرج من المناطق البحرية.

وتنقل المذكرة عن سبيرلك أن من الضروري لأرامكو أن تظهر أنها معقولة وعادلة تجاه حكومة المملكة، إذ إن تلك الحكومة تنظر إليها على أنها شريكاً وصديقاً ومستشاراً لها في مثل تلك المسائل المعقدة. وتبين المذكرة أن أوليجر أوضح أن حكومة المملكة تتوقع من أرامكو أن تعيد النظر في اتفاقية الامتياز الحالية، وتتنازل عن الحصانة من الضرائب طالما أن القانون الأمريكي يجعل المبالغ المدفوعة قابلة للخصم من ضرائب الحكومة الأمريكية،

وأضاف أوليجر أن مسؤولي أرامكو لا يرون حلاً بديلاً.

وتنقل المذكرة أن ماجي يتساءل عما إذا كان بإمكان أرامكو التحكم في دخلها وزيادة أرباحها أو تخفيضها عن طريق تغيير السعر الذي تبيع به النفط للشركات الأم. ورد أوليجر أن السعر بدأ يتحدد بالنسبة لنفط منطقة الخليج وبالتالي لم تعد الترتيبات بين الشركات بالمرونة نفسها التي كانت عليها، كما ذكر دوس أن أرامكو مازالت تستثمر مبالغ ضخمة في المملكة العربية السعودية. وتبين المذكرة أن ماجي وعد بأن تبدأ وزارة الخارجية الأمريكية فوراً في دراسة المسألة، والتشاور مع القسم القانوني، وأوضح أنه ربما كانت هذه المشكلة من المشكلات التي ينبغي حلها بين أرامكو وحكومة المملكة وسلطات الدخل المعنية في الحكومة الأمريكية.

R.8

1949/07/20
890 F. 7962/7-2049 (5)

رسالة رقم ١٧٩ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٤٩م مضمن طيها رسالتان من ريفز تشايلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي، مؤرختان في ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م.

يشير بيرجس إلى برقية السفارة الأمريكية في جدة رقم ٤١٩ المؤرخة في ٢٣ يونيو ١٩٤٩م ويبين أن المذكرات التي تمثل اتفاقية مطار الظهران الجديدة قد وقعت وتبودلت في يوم الخميس ٢٣ يونيو ١٩٤٩م. وأنه بالإشارة إلى تعليمات الوزارة في تعميمها المؤرخ في ٢٥ يونيو ١٩٤٧م يرفق النصين العربيين الأصليين الموقعين رقم ١٠/٤/٦٨/ ٢١١٩ و١٠/٤/٦٨/ ٢١٢٠ المؤرخين في ٢٣ يونيو ١٩٤٩م من يوسف ياسين إلى تشايلدز (غير موجودتان مع الرسالة)، ومذكرتي تشايلدز المذكورتين أعلاه، مع نسختين خاصتين منهما.

ويذكر بيرجس أنه اشترك في المفاوضات التي يصفها بأنها كانت طويلة وصعبة، ويبين النتائج التي يمكن أن تستنتج من هذه الأحداث لأهميتها بالنسبة للوزارة. ويقول بيرجس إن الصعوبة الأولى كانت في عدد المفاوضين الذين تعامل معهم تشايلدز وبيرجس، ففي البداية كانت مع يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي الذي بدا متعاطفاً مع موقف الأمريكيين. ولكن بعد أن قدم الجانب الأمريكي مسودته الأولى اضطر يوسف ياسين إلى السفر إلى القاهرة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية، وأُبلغ الأمريكيون أن المفاوضات ستعقد في الرياض مع وصول فؤاد حمزة مستشار الملك عبدالعزيز آل سعود. ويرى بيرجس أن يوسف ياسين ربما تعمد

الخروج من البلاد حين كانت المفاوضات النهائية على وشك البدء، إذ إنه هو الذي تفاوض على اتفاقية مطار الظهران السابقة، وتعرض لنقد شديد من قبل فؤاد حمزة وغيره من المقربين إلى الملك عبدالعزيز الذين قالوا إنه لم يراع تماماً مصلحة المملكة العربية السعودية. ويضيف بيرجس أن يوسف ياسين عاد عند انتهاء المفاوضات في الوقت المناسب لتوقيع المذكرات المتبادلة نيابة عن المملكة.

ويكرر بيرجس ما جاء في رسالة تشايلدز رقم ٨٤ المؤرخة في ٢ أبريل (نيسان) ١٩٤٩م من أنه حين وصل إلى الرياض وجد الملك عبدالعزيز منزعجاً جداً مما اعتبره مساساً بسيادة المملكة في المسودة الأمريكية الأولى للاتفاقية. ويضيف بيرجس أن من المحتمل أن يكون فؤاد حمزة استغل فرصة انزعاج الملك ليثبت أنه أكثر المفاوضين مهارة في حكومة المملكة. ويذكر بيرجس أن الأمريكيين توصلوا مع السعوديين بعد جهد إلى مسودة اتفاقية ٢٥ مارس (آذار) ١٩٤٩م، التي كانت ستستكمل بمذكرة من الحكومة السعودية تطلب فيها تعيين ريتشارد أوكيف Lieut.-Col. Richard J. O'Keefe ليعمل باسمها في إدارة بعض الأعمال في مطار الظهران.

ويضيف بيرجس أن سلسلة من المباحثات جرت خلال أبريل ومايو (أيار) بين حكومة المملكة والسفارة الأمريكية بشأن التعديلات الأمريكية المقترحة على مسودة ٢٥ مارس، وتعليق حكومة المملكة على تلك التعديلات، ومناقشة أجراها السفير الأمريكي مع خيرالدين الزركلي الذي كان آنذاك مدير وزارة الخارجية السعودية بالنيابة. ويضيف بيرجس أن خيرالدين الزركلي لم يكن يعرف شيئاً عن مفاوضات الرياض وما دار فيها، وكان مجرد ناقل للرسائل بين السفير الأمريكي والرياض، ولكن بيرجس يعتقد أنه كان يضيف أشياء إلى ملاحظات الجانب الأمريكي مما أدى إلى مزيد من تعكير صفو المباحثات.

ويقول بيرجس إن تشايلدز زار الرياض من جديد في ٣٠ مايو لإطلاع الملك عبدالعزيز على آخر قرارات وزارة الخارجية الأمريكية بشأن المساعدة العسكرية للمملكة. وفي أثناء تلك الزيارة جرت محادثات مع ممثل آخر للحكومة السعودية هو خالد القرقني مستشار الملك عبدالعزيز، ويقول إن الخلاف الوحيد آنذاك كان في وجهات النظر حول نص المادة الخامسة من الاتفاقية، إضافة إلى صياغة المذكرة التي تطلب خدمات أوكيف. ويقول بيرجس إن تشايلدز أبرق إلى وزارة الخارجية الأمريكية طالباً قبول الصيغة السعودية للمادة الخامسة، وإعادة صياغة نص المذكرة المتعلقة بأوكيف بشكل يلبي معظم الطلبات السعودية، ولم تتوان الوزارة في قبول ذلك، ولكن كانت مفاجأة الأمريكيين كبيرة حين أخبرتهم وزارة

الخارجية السعودية بعدم قبول المقترحات الأمريكية الجديدة.

ويقول بيرجس إن السفير الأمريكي اعتبر أن حكومته ذهبت إلى أبعد حد ممكن لها، وأخبر وزارة الخارجية السعودية، وعبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، والأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع بذلك. ويضيف بيرجس أن الحمدان والأمير منصور أدركا الموقف الأمريكي، ووعدا بالمساعدة، كما ساندت وزارة الخارجية الأمريكية الوزير في موقفه، وأعلنت أنها لن تقدم أية تنازلات أخرى. وشعر تشايلدز أنه لابد من اتخاذ موقف حاسم، إذ أحس أن المفاوضين السعوديين لا يقدرون الموقف الأمريكي من جهة، وأن المزيد من التنازلات ستشعرهم من جهة أخرى أن بإمكانهم أن ينالوا أي شيء يطلبونه.

ويقول بيرجس إن موقف تشايلدز أعطى ثماره، فقد استدعي فؤاد حمزة من لبنان حيث كان في إجازة مرضية، وعقدت جولة أخيرة من المفاوضات في يونيو. وكان من الواضح أن فؤاد حمزة تلقى تعليمات بإنهاء المفاوضات، والتوصل إلى اتفاق، وبعد أن أجريت بعض التعديلات الطفيفة، وصل يوسف ياسين من مصر، ووقع على المذكرات في ٢٣ يونيو ١٩٤٩م نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية.

ويذكر بيرجس أن تشايلدز علق أن السعوديين كانوا مدركين أن هذه الاتفاقية كانت مجرد سد ثغرة، لذلك أرادوا أن تكون لمصلحتهم إلى أقصى حد للاستفادة منها في مفاوضات الاتفاقية طويلة الأجل التي يتوقع أن تبدأ في الخريف، وهم يودون الحصول على مزيد من التنازلات الأمريكية إزاء قبولهم بصياغة أكثر قبولاً لدى الأمريكيين في الاتفاقية طويلة الأجل. ويذكّر بيرجس بما قاله الملك عبدالعزيز من أن الأمريكيين سيحصلون على تسهيلات كثيرة في المملكة حين يلتزمون التزاماً تاماً بتقديم مساعدة إلى المملكة فيما يخص احتياجاتها الدفاعية. ولذلك يدعو بيرجس وزارة الخارجية الأمريكية إلى عدم الشعور بالإحباط بسبب ما بدا في المفاوضات، مؤكداً أنه رغم كل الخلافات السطحية لم يظهر السعوديون أي دليل على التراجع عن رغبتهم في تقوية الروابط بين البلدين.

R.11

1949/07/21
890 F. 15/8-849 (5)

رسالة سرية من محمد سرورالصبان مستشار وزارة المالية السعودية وستيفن بكتل Stephen D. Bechtel رئيس شركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel, Inc. (Ltd.) إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، مؤرخة في جدة في ٢١

يوليو (تموز) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسالة رقم ١٨٥ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

تقول الرسالة إنه نتيجة للمباحثات التي جرت بين الحمدان والصبان وبدر الفاهوم وبشير ونعمان وفؤاد زاهد وتوماس بورمان Thomas Borman وجون روجرز John Rogers وستيفن بكتل تم التوصل إلى إلى عدد من الاتفاقيات. وتشير الرسالة إلى أنه أجريت دراسة دقيقة لبرنامج الأشغال والخدمات العامة لعام ١٩٤٩م، كما أجريت تعديلات لترشيد المصروفات. وتضيف الرسالة أنه تم القيام بدراسات دقيقة لميزانية عام ١٩٤٩م المصدقة للأشغال والخدمات العامة، وتم الاتفاق المبدئي على الميزانية المعدلة التي تزيد على ٨ ملايين دولار.

وتبين الرسالة أن من الضروري زيادة بعض بنود الميزانيات مثل محطة كهرباء مطار جدة، ومبنى إدارة المطار، ورصيف ميناء جدة، كما تبين مقدار الزيادة والمبلغ الإجمالي الجديد المرصود لكل من هذه الأعمال، وتبين أيضاً أن مجمل الميزانية الجديدة يصبح بعد تلك الزيادات أكثر من ٨,٦ مليون دولار.

وتقول الرسالة إن المبلغ الذي رصد لخدمات الصيانة والأعمال المتفرقة هو ١,٤ مليون دولار، ولا يدخل في ذلك تشغيل محطة كهرباء الرياض، وإن الاتفاق تم على عدم تجاوز ذلك المبلغ خلال عام ١٩٤٩م. وتذكر الرسالة أن التعديل في الميزانية يهدف إلى الإسراع بإنجاز رصيف ميناء جدة، ومحطة الكهرباء فيها، وجميع مرافق مطارها.

وتبين الرسالة أنه تم الاتفاق على تقديم تقويم وميزانية نهائيين بتاريخ ١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٩م. وتضع الرسالة جدولاً للمدفوعات يتضمن إصدار خطاب اعتماد بمبلغ ٣٠٠ ألف دولار كانت مستحقة في ١ يوليو ١٩٤٩م، ودفع مبلغ فوري قدره مليون دولار إلى شركة بكتل الدولية، واستمرار الدفعات الشهرية المتفق عليها في ميزانية عام ١٩٤٩م الأصلية المؤرخة في ١٣ مارس (آذار) ١٩٤٩م على أن يتم الدفع في الأسبوع الأول من كل شهر.

وتوضح الاتفاقية ضرورة القيام بعمل فوري لإلغاء المواد غير المطلوبة في ميزانية عام ١٩٤٩م التي تصل قيمتها إلى ما بين مليون ومليون ونصف دولار. كما تم الاتفاق على أن يتوجه الفاهوم وبورمان إلى الولايات المتحدة على الفور لإلغاء الطلبات السابقة وإعادة النظر فيها. وتذكر الرسالة أن المحادثات كانت بناءة، وتوصلت إلى برنامج للمشروعات والتمويل والنشاطات التي تتطلب من الحمدان الموافقة عليه.

R.3

1949/07/21
890 F. 404/7-2149 (1)

برقية رقم ٤٤٨ من تمبرلين Timberlane من القنصلية الأمريكية في بومباي، إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يذكر تمبرلين أن حكومة بومباي أصدرت بياناً صحفياً يعلن أن على الأشخاص الذين ينوون أداء فريضة الحج بدءاً من موسم الحج الحالي أن يدفعوا رسوم الحج إلى حكومة المملكة العربية السعودية في بومباي قبل سفرهم، وأن جمعية التجارة الهولندية The Netherlands Trading Society عينت وكيلاً للحكومة السعودية هناك لتحصيل تلك الرسوم بما في ذلك أجور المطوفين، وقد حددت هذه المصروفات بمبلغ ٣٧٣ ريالاً سعودياً و٦ قروش أي ما يعادل ١١٣ دولاراً لكل شخص. ويضيف البيان أن القنصل السعودي في بومباي لن يمنح تأشيرات للحجاج إلا إذا كان في حوزتهم إيصال رسمي بدفع تلك الرسوم، ولن يسمح لأي حاج بركوب الباخرة ما لم يكن لديه جواز حج يحمل تأشيرة من القنصلية السعودية في بومباي.

R.4

1949/07/21
890 F. 50/7-2149 (1)

برقية سرية رقم ٤٥٠ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير بيرجس إلى برقية السفارة الأمريكية في جدة رقم ٤٣٩ المؤرخة في ١٢ يوليو ويقول إن ستيفن بكتل Stephen D. Bechtel صاحب شركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel, Inc. (Ltd.) ورئيس مجلس إدارتها في سان فرانسيسكو أخبره قبل يومين من سفره من جدة أنه تم التوصل لاتفاقية مع وزير المالية السعودي بخصوص تمويل المشروعات التي تتولاها الشركة. ويقول بيرجس إنه سيتلقى التفاصيل فيما بعد ويعد بإرسالها على جناح السرعة. ويضيف بيرجس أن توماس بورمان Thomas L. Borman مدير مشروعات الشركة في المملكة وبدر الفاهوم المستشار الفلسطيني لوزارة المالية السعودية لشؤون الأشغال العامة سيسافران إلى الولايات المتحدة في غضون أيام قلائل لإجراء محادثات نهائية في مقر رئاسة شركة بكتل.

ويذكر بيرجس أنه أعطى الفاهوم رسالة إلى ريموند هير Raymond A. Hare (رئيس قسم شؤون جنوب آسيا) في وزارة الخارجية الأمريكية، ويصف بيرجس الفاهوم أنه كان فيما سبق معارضاً للأمريكيين بعض الشيء، ويقترح على وزارة الخارجية الأمريكية معاملته معاملة كبار الزوار، إذ سيكون لتلك المعاملة

ثمارها، ويطلب من الوزارة تسهيل دخوله لدى وصوله مطار نيويورك.

R.4

1949/07/21
890 F. 5151/7-2149 (1)

برقية سرية رقم ٢٤٩ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يفيد آتشيسون أن اقتراح محمد سرور الصبان الذي جاء في برقية السفارة رقم ٤٤٧ المؤرخة في ١٨ يوليو غير مفهوم، إذ يقترح أن يشتري الأمين على الحساب ريالات بالجنيهات الذهب الإنجليزية، ويقول إنه ربما يقصد شراء ريالات بالدولارات، ويطلب من السفارة توضيح هذا الأمر، وطريقة تنفيذ الاقتراح، والغرض منه.

R.6

1949/07/21
890 F. 796/7-1849 (2)

برقية سرية رقم ٢٥٠ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يذكر آتشيسون أن المادة ٢٢ من اتفاقية مطار الظهران تنص على أن تزود القوات الجوية الأمريكية طائرات حكومة المملكة العربية السعودية في الظهران بقطع غيار في حال حدوث طارئ يمنع الطائرات من استئناف رحلاتها، ويشير آتشيسون هنا إلى برقيتي السفارة رقم ٤٤٦ و٤٤٣ المؤرختين في ١٨ و١٦ يوليو. ويضيف آتشيسون أن المادة ٢٢ من الاتفاقية تلزم حكومة الولايات المتحدة مساعدة حكومة المملكة في الحصول على قطع غيار عن طريق القنوات التجارية إذا لم تكن موجودة في الظهران، ويضيف أن الوزارة تستجيب لهذا المتطلب في الإجراء الذي اتخذته مع شركة تي دبليو إيه TWA كما جاء في برقية الوزارة رقم ٢٤٦ المؤرخة في ١٥ يوليو.

ويذكر آتشيسون أن القوات الجوية الأمريكية لا يمكن أن تشتري أو تخزن قطع غيار لصرفها لطائرات مدنية سواء أكانت أمريكية أم أجنبية. ويقول إن سعر التكلفة المذكور في المادة ٢٢ هو السعر نفسه المطلوب من القوات الجوية الأمريكية، وهو حسبما قال ريتشارد أوكيف Col. Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران.

ويقول آتشيسون إن وزارتي الخارجية والقوات الجوية الأمريكيتين تدركان تماماً أنه لابد أن يبدو تفسير القوات الجوية للمادة ٢٢ غير مناسب للحكومة السعودية، لذلك يحث آتشيسون السفارة الأمريكية أن تبذل كل جهد ممكن لتحويل انتباه حكومة المملكة عن المادة ٢٢، وذلك بتوضيح أن الصعوبات الحالية أتت بسبب فشل حكومة المملكة في اتباع

نصيحة الحكومة الأمريكية وشركة تي دبليو إيه بخصوص برنامج شراء قطع الغيار، وأن المادة ٢٢ وإن كانت تلزم القوات الجوية الأمريكية بتقديم قطع الغيار فإن الآليات المنصوص عليها في تلك المادة لن تكون مناسبة لمواجهة المشكلة الحالية، وليست الوسيلة الأفضل لشراء قطع الغيار، وأن وزارة الخارجية الأمريكية تقدر ثقة حكومة المملكة فيها بطلب النصح، وترى أن الحل الأمثل يكمن في واحد أو أكثر من الاحتمالات المذكورة في برقية الوزارة رقم ٢٤٦ والتي تدرسها الحكومة الأمريكية في جهد مخلص لمساعدة حكومة المملكة.

R.10

1949/07/21
890 F. 796/7-2149 (1)

برقية رقم ٢٥١ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير آتشيسون إلى برقيات سابقة خاصة بوضع الخطوط الجوية العربية السعودية وينقل عن شركة تي دبليو إيه TWA أن وارن لي بيرسون Warren Lee Person رئيس مجلس إدارة الشركة أمر بشحن قطع الغيار جواً دون انتظار تفويض حكومة المملكة العربية السعودية بذلك، وسيفاوض بخصوص التكاليف فيما بعد. وتشكل تلك القطع ٢٠ بالمائة من قيمة الطلب الذي بلغ ثمنه ٧٥ ألف دولار والذي يمثل القطع الضرورية لحاجة المملكة. كما ينقل آتشيسون عن شركة تي دبليو إيه أنها بصدد الحصول على معلومات حول الموعد الذي يمكن فيه إرسال باقي القطع الواردة في الطلب الأصلي إلى جدة، وتكلفة الشحن، وسترسل المعلومات برقياً إلى جاك براون Jack Brown المدير الفني للخطوط الجوية العربية السعودية.

ويذكر آتشيسون أن شركة تي دبليو إيه ذكرت بالنسبة للطاقم الذي تحتاجه الخطوط الجوية العربية السعودية أن هناك ثلاثة طيارين في طريقهم إلى المملكة، وثلاثة آخرين سيصلون إلى جدة في أول أغسطس (آب)، وعدداً من الميكانيكيين يفترض أنهم وصلوا إلى جدة. وذكرت الشركة أنها تبحث إمكانية تأجير طائرة من نوع سي٤٧ C-47 للشركة السعودية إضافة إلى الطائرة الأخرى من نوع إي إيه إل سي٤٧ EAL C-47 التي ذكرت من قبل. ويذكر آتشيسون أن شركة تي دبليو إيه ذكرت أنها لم تتسلم بعد مبلغ ٧٥ ألف دولار الذي يمثل قيمة الطلب الكاملة. ويضيف أن وزارة الخارجية الأمريكية تستغرب عدم دفع حكومة المملكة لهذا المبلغ.

ويذكر آتشيسون أن المعلومات التي وردت إلى الوزارة عن وضع الطيران السعودي تفيد أن هناك أربع طائرات يجري إعادة تأهيلها بالكامل، وأربع تعمل، وطائرتين تنتظران

قطع الغيار، ويطلب تأكيد هذه المعلومات. ويطلب آتشيسون الاستعلام من براون عن إمكانية وضع الطائرتين العاطلتين عن العمل في الخدمة بعد استلام الشحنة التي قيمتها ٧٥ ألف دولار، وإن لم يكن ذلك ممكناً فإنه يريد من السفارة إرسال برقية بما هو مطلوب من قطع أو طائرات مستأجرة لمواجهة متطلبات الحج، كما يذكر أنه إذا تطلب الأمر فستطلب الوزارة من شركة تي دبليو إيه أن تكون وكيلاً لاستئجار الطائرات.

R.10

1949/07/22
890 F. 20/7-2249 (1)

برقية رقم ١٣٩٢ من لويس دوجلاس Lewis W. Douglas السفير الأمريكي في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

ينقل دوجلاس نص مقال افتتاحي نشرته صحيفة «مانشستر جارديان» Manchester Guardian عن البعثة العسكرية البريطانية في المملكة العربية السعودية بعنوان «جيش ابن سعود»، في ٢١ يوليو ١٩٤٩م. وجاء في المقال نقلاً عن «مجلة الجيش الفصلية» Army Quarterly أن هناك في المملكة العربية السعودية بعثة عسكرية بريطانية تماثل تلك التي دربت بدو الأردن وجعلت منهم جنوداً نظاميين في قوات الفيلق العربي. وتؤدي هذه البعثة مهماتها في مدينة الطائف منذ عام ١٩٤٧م، حيث يقوم عدد قليل من الضباط البريطانيين بتدريب عدد من الضباط وضباط الصف السعوديين الذين سيعودون إلى وحداتهم وينقلون إليها ما اكتسبوه.

ويقول المقال إن هناك مدرسة عسكرية يتخرج منها نحو ثلاثين ضابطاً سنوياً، وقد تم ابتعاث بعضهم إلى كلية ساندهيرست Sandhurst العسكرية بإنجلترا. ويضيف المقال أنه توجد أيضاً مدرسة لتعليم قيادة السيارات وصيانتها، وهي تستوعب ٢٥٠ طالباً سنوياً.

ويبين المقال أن البعثة البريطانية تتولى بعض المهام الإدارية أيضاً، وأن الرواتب زادت بمقدار ١٥٠ بالمائة. ويبين المقال أن الكاتب (في مجلة الجيش الفصلية) لا يذكر حجم الجيش السعودي، لكنه يقول إن من المؤكد أن الأوضاع تحسنت عما كانت عليه، إذ كان الضباط القلائل يعينون بناء على اعتبارات غير عسكرية، ولم تكن لهم ثكنات ولا وحدات منظمة. ويعبر المقال عن الأمل في عدم استخدام القوات الجديدة إلا لأغراض الأمن الداخلي.

R.3

1949/07/22
890 F. 5034/7-2249 (2)

مذكرة عن محادثات هاتفية بين برايز Pryor (وردت Pryer) رئيس شركة بارنز للتصنيع Barnes Manufacturing Co. ومور Moore من قسم السياسة التجارية في وزارة

الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

تقول المذكرة إن برايز تكلم هاتفياً مع مانسفيلد Mansfield في ولاية أوهايو للاستعلام عن الاتفاقية المقترحة بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة بارنز والتي تتضمن إنشاء وكالة خدمات ومبيعات وقطع غيار في المملكة بغرض العناية بمضخات بارنز فيها. وكانت نسخة من تلك الاتفاقية قد أرسلت إلى ريتشارد سانجر .Richard H Sanger المسؤول عن مكتب المملكة العربية السعودية في وزارة الخارجية الأمريكية مرفقة برسالة مؤرخة في ١٩ يوليو.

ويقول مور في المذكرة إنه أخبر برايز بأنه ليس من سياسة الوزارة التدخل في الاتفاقيات المبرمة بين الشركات الخاصة والحكومات الأجنبية، بالرغم من أنها تسعد بوصول معلومات عن تلك الاتفاقيات إليها، وأوضح لبارنز في معرض حديثه أن الوزارة كانت ستقلق لو أن اتفاقية شركة بارنز مع حكومة المملكة أعطت الشركة الحق في إعادة تقديم عرض جديد بعد تسلم الحكومة السعودية عروضاً أخرى، وذكر أن برايز أجاب أن ذلك الحق حسب انطباعه غير موجود ضمنياً في الاتفاقية.

ويضيف مور أن برايز أراد أن يعرف إلى أي مدى يمكن للحكومة الأمريكية أن تتدخل لمساعدة الشركة إذا واجهت صعوبات في المملكة، وأجاب مور أنه ليست هناك معاهدة مع المملكة بهذا الخصوص، ولذلك ليس لدى الحكومة الأمريكية أساس تستند عليه في تقديم احتجاج، ولكن إذا كانت هناك ضرورة فإن السفارة الأمريكية مستعدة لمناقشة الموضوع للوصول إلى حل مرض، وأوضح أن مثل تلك الصفقة تنطوي دائماً على المجازفة، وقال برايز إن شركته أخذت ذلك في الحسبان.

R.4

1949/07/22
890 F. 5151/7-2249 (1)

برقية سرية رقم ٤٥١ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير بيرجس إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٢٤٩ المؤرخة في ٢١ يوليو، ويفيد أن النص الذي أرسلته السفارة يقول إن «الأمين على الحساب سيشتري ريالات بالدولارات»، ويرجو تصحيح برقية السفارة رقم ٤٤٧ (المؤرخة في ١٨ يوليو) وفقاً لذلك.

R.6

1949/07/22
FW. 890 F. 6363/7-2049 (2)

مذكرة محادثات شارك عدد من مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية فيها، مؤرخة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

تبين المذكرة أن المشاركين في المحادثات كانوا جوردون ماتيسون Gordon H. Mattison

رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في الوزارة، وهنري ديمل Henry L. Deimel من مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا، وريتشارد سانجر Richard C. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى، وفالانس Vallance من مكتب المستشار القانوني المساعد للشؤون السياسية، وميتزجر Metzger من مكتب المستشار القانوني المساعد للشؤون الاقتصادية، وميريل جاي Merill C. Gay من قسم السياسة التجارية، وإدوارد دوهرتي Edward Doherty من قسم الشؤون المالية، وروبرت إيكنز Robert Eakens رئيس قسم تصدير النفط بالنيابة.

وتنقل المذكرة ما دار من حديث فتذكر أن ماتيسون لخص المشكلة التي يطرحها طلب شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company إرشاد الوزارة لها بشأن موضوع الضرائب، وتشير المذكرة هنا إلى المذكرة المؤرخة في ٢٠ يوليو. وأوضح ماتيسون أن هناك مادة في عقد امتياز أرامكو تعفيها من ضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية، وأن الشركة عليها أن تقرر الآن ما إذا كانت ستلغي هذه المادة أم لا، كما أن الشركة تريد أن تعرف إذا كان بإمكانها إن هي ألغت تلك المادة أن تخصم ما تدفعه للمملكة مما تدفعه كضريبة دخل للولايات المتحدة. وأوضح ماتيسون أنه إضافة إلى ذلك هناك سؤال حول تقديم النصح لحكومة المملكة في وضع مسودة قانون بضريبة الدخل.

وذكَّر ماتيسون المجتمعين أن جورج ماجي George McGhee مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وأفريقيا أوضح في ٢٠ يوليو أن المسألة تخص أرامكو وحكومة المملكة ووزارة المالية الأمريكية ولا تخص وزارة الخارجية، وذكر أن لحكومة المملكة الحق في فرض ضرائب كما تشاء لأنها دولة ذات سيادة، لكن الموضوع يتعلق أيضاً بالعلاقات العامة الأمريكية وبمصالح وزارة المالية ودافعي الضرائب الأمريكيين، إذ إن تخلي أرامكو عن حصانتها الضريبية سيكلف وزارة المالية الأمريكية ما يقدر بمبلغ ٦٠ مليون دولار في السنة.

وأعرب إيكنز عن رأيه في أن الموضوع لا يخص وزارة الخارجية الأمريكية، واستفسر دوهرتي عما ذكره ماجي في محادثات ٢٠ يوليو عن تأثير السياسات الضريبية للحكومات الأجنبية على الاستثمارات الأمريكية. وعبر إيكنز عن شكه في أن يكون من المستحسن أن تثير وزارة الخارجية الأمريكية الموضوع مع الحكومة السعودية إذا ألغت المادة الخاصة بضريبة الدخل في اتفاقية امتياز أرامكو، وقال إن أحد الوسائل الآمنة هي في أن تترك أرامكو للحكومة السعودية أمر خرق الاتفاقية وفرض ضريبة دخل على

الشركة، ثم تقاوم ذلك الإجراء، لكنه ذكر أن ذلك قد لا يكون في مصلحة الشركة. وقال دوهرتي إنه اتصل بفردريك لايفزي Frederick Livesey من مكتب السياسة التنموية والمالية الذي يرى أن وزارة المالية الأمريكية لن تحاول إثبات أن تخلي أرامكو عن حصانتها الضريبية في المملكة هو طريقة لتحاشي دفع المزيد من العائدات للحكومة السعودية.

وتم اتفاق الحاضرين على أنه يجب أن تستطلع أرامكو وجهة نظر وزارة المالية الأمريكية حول تلك النقطة وحول السماح للشركة بخصم ما تدفعه لحكومة المملكة مما تدفعه كضريبة دخل أمريكية. وذكَّر دوهرتي المجتمعين بأن وزارة الخارجية الأمريكية سبق لها أن ساعدت تركيا في الاستعانة بخبير ضرائب مستقل، وقال إيكنز إنه إذا فعلت الوزارة الشيء نفسه مع حكومة المملكة فستحل جزءاً من مشكلة أرامكو.

كما تم الاتفاق على أن يقوم سانجر بتحضير مذكرة توصية موجهة إلى جورج ماجي تدعو إلى إعلام أرامكو أن المشكلة تخصها هي وحكومة المملكة ووزارة المالية الأمريكية حسب رأي وزارة الخارجية الأمريكية، وإبلاغ أرامكو بشكل غير رسمي أن الوزارة على استعداد لمساعدة المملكة في الاستفادة من خدمات خبير في الضرائب إن طلبت الحكومة السعودية ذلك.

وتبين المذكرة أنه أرفق طيها المذكرة التي كُلِّف سانجر بإعدادها والمؤرخة في ٢٢ يوليو (غير موجودة مع الوثيقة).

R.8

1949/07/22
890 F. 6363/7-2249 (2)

رسالة رقم ١٨٠ موقعة من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م ومضمن طيها «تقرير عمالة» صادر عن شركة بكتل الدولية International Bechtel Corp.، مؤرخ في ١٥ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م.

يذكر بيرجس أنه أجرى عدة محادثات مع ستيفن بكتل Stephen D. Bechtel رئيس شركة بكتل الدولية أثناء وجوده في جدة، وفي سياق الحديث طُرح موضوع العلاقة بين بكتل وخطط النقطة الرابعة الخاصة بالمملكة العربية السعودية. ويفيد بيرجس أن بكتل تحدث بحماس عن الموظفين العرب وقدرتهم على الاضطلاع بمهمات تتطلب مستوى عال من المهارة وذكر كمثال على ذلك العمل في خط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans-Arabian Pipeline حيث أصبح من الممكن أن يكون معظم أعضاء الفرق التي تقوم بأعمال اللحام من السعوديين، رغم أن هذا العمل شديد الصعوبة.

ويذكر بيرجس أن التقرير المرفق يوضح عدد العمال وجنسياتهم الذين تستخدمهم شركة بكتل في المنطقة، ويشير إلى الزيادة المضطردة في نسبة العاملين المحليين (السعوديين) مقارنة بالأمريكيين. ويضيف بيرجس أن بكتل أطلع جاري أوين Garry Owen مسؤول شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company على تلك المعلومات، وأن أوين عبر عن إعجابه ودهشته من تمكن شركة بكتل من الاستفادة بهذا الشكل من العاملين المحليين، وذكر أن أرامكو لم تحقق إنجازاً مماثلاً.

R.8

1949/07/22
890 F. 76/7-2249 (1)

مذكرة محادثات هاتفية بين أحمد عبدالجبار السكرتير الأول في سفارة المملكة العربية السعودية في واشنطن وريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

تفيد المذكرة أن عبدالجبار اتصل هاتفياً بوزارة الخارجية الأمريكية ذلك اليوم ليقول إن محطة الإذاعة الرسمية لحكومة المملكة العربية السعودية الرسمية افتتحت في جدة في ١٨ يوليو ١٩٤٩م. وتبين المذكرة أن تلك المحطة الإذاعية ليست المحطة التجارية التي تديرها شركة ماكي للاتصالات السلكية والبرقية Mackay Radio and Telegraph Co. في جدة، وهي تبث برامج دينية، وأخبار حكومية وما شابه ذلك. وتضيف المذكرة أن عبدالجبار أفاد أن هناك محطة فرعية في مكة المكرمة.

R.9

1949/07/22
890 F. 7962/7-2249 (1)

برقية سرية رقم ٢٥٥ من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يفيد آتشيسون أن السفارة البريطانية بواشنطن أخبرت وزارة الخارجية الأمريكية بتشكيل فريق المسح البريطاني في المملكة العربية السعودية ومجال اختصاصه. ويتكون الفريق من بيتس Group Captain Bates وماسترز Wing Commander Masters وديفيدسون-هيوستون Lieut.-Col. Davidson-Houston وربما انضم إليهم رئيس البعثة العسكرية البريطانية في الطائف. وأما نطاق عملهم فسيكون كما كان عليه حين اقترح إرسال الفريق في العام السابق، كما ورد في برقية الوزارة رقم ٣٣٤ المؤرخة في ٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٨م، وهو تحديد ثلاث مهابط أرضية للقوات الجوية ومرافق الاتصالات الضرورية. وتقول البرقية إن وزارة الخارجية البريطانية موافقة على أنه

رغم ضرورة أن تكون العلاقات في الميدان ودية للغاية بين الطرفين الأمريكي والبريطاني، غير أنهما يجب أن يعملا منفصلين، وهي تأمل أن يتم تنسيق النتائج في واشنطن.

R.11

1949/07/22
890 F. 61/11-349 (1)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية أعدتها السفارة الأمريكية في جدة لرسالة من عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي إلى (محمد) صالح قزاز مدير مديرية الزراعة السعودي، مؤرخة في ٢٥ رمضان ١٣٦٨هـ الموافق ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسالة رقم ٢٢١ من القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية، مؤرخة في ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٩م.

رداً على رسالة قزاز رقم ٢١٠٦ المؤرخة في ١٩ شعبان ١٣٦٨هـ الموافق ١٥ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م، والتقرير الذي تضمنته عن إنجازات مديرية الزراعة خلال العام الأول من تأسيسها، يعرب الحمدان عن تقديره للجهود التي يبذلها قزاز للنهوض بقطاع الزراعة في المملكة العربية السعودية، ويشجعه على مواصلة تلك الجهود، ويؤكد له تأييده للإجراءات التي يتخذها تحقيقاً للأهداف التي تم من أجلها إنشاء مديرية الزراعة.

R.7

1949/07/25
890 F. 00/7-2549 (14)

رسالة سرية رقم ١٠٨ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

تتضمن الرسالة تقريراً موجزاً عن الأحداث في منطقة الظهران في الفترة من ١١ إلى ٢٤ يوليو. ويشير إلى رسالة القنصلية رقم ٦٣ المؤرخة في ١٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٩م. ويتحدث هارت في هذا السياق عن حادثة اغتصب فيها خادم صومالي سيدة أمريكية في الظهران، ويتطرق إلى مراحل التحقيق، وكافة الاحتمالات المتعلقة بما ستفضي إليه المحكمة.

وينتقل هارت بعد ذلك إلى حادث التحرش بالطفلة الأمريكية آيرين ميركي Irene Merkeyابنة أحد موظفي أرامكو التي أورد ذكر حادثتها في رسالته رقم ١٠٤ المؤرخة في ١٦ يوليو ١٩٤٩م. ويعطي تفاصيل بما صدر في حق المتهم من حكم وما تبع ذلك من تنفيذ.

وفيما يتعلق بالمشكلات المالية يشير هارت إلى رسالة القنصلية رقم ١٠٠ المؤرخة في ٩ يوليو ١٩٤٩م فيما يخص مستحقات شركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel, Incorporated (Ltd.) على حكومة المملكة العربية السعودية، ويذكر أن جيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس

شركة أرامكو أخبره أنه في ٩ و١٠ يوليو ١٩٤٩م اتصل به مسؤولان من شركة بكتل الدولية وهما جرامتر R. D. Grammater أمين الصندوق في رئاسة الشركة والمشرف على جميع أعمالها في المملكة وجون روجرز John Rogers نائب رئيس الشركة وكبير ممثليها في الجزيرة العربية، وقالا إن حكومة المملكة قد تطلب من أرامكو أن تزودها بالمال لتصفية الحسابات السابقة. ويضيف هارت أن روجرز أخبر ماكفيرسون أن مستحقات حكومة المملكة الحالية تقرب من مليون دولار، وستصبح في نهاية أغسطس نحو ١,٥ مليون دولار ما لم يتغير الموقف. ويضيف أن خطة التنمية السعودية لعام ١٩٤٩م ستكلف حوالي ٧,٨ مليون دولار دفعت منها ٤,٦ مليون دولار، وقد تصل التكلفة إلى ما يقرب من ١٠,٣ مليون دولار إذا قررت بكتل الدولية وحكومة المملكة الإسراع في بناء رصيف (ميناء) جدة وإنهائه في عام ١٩٤٩م بدلاً من ١٩٥٠م.

ويذكر هارت أن ستيفن بكتل Stephen Bechtel رئيس شركة بكتل الدولية وصل إلى المملكة في حوالي ٢٠ يوليو ١٩٤٩م، وتباحث في جدة مع عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي. ويضيف هارت أنه تحدث مع بكتل في الظهران، وأن بكتل أخبره أن المستحقات ليست بتلك الأهمية، وأن لقاءه بالحمدان كان مرضياً جداً، إذ أدى إلى تصحيح الوضع، وإلى زيادة برنامج بكتل في المملكة. ويذكر هارت إشاعة تقول إن روجرز سيعفى من عمله، وسيحل محله توماس بورمان Thomas Borman مدير مشروعات شركة بكتل في المملكة، ولكن لا يوجد دليل على صحة تلك الإشاعة.

ويضيف هارت أن لورنس كيوتر Major General Lawrence S. Kuter آمر النقل الجوي العسكري الأمريكي وصل إلى الظهران يوم ٢٤ يوليو ومعه يوبانك Major General Eubank من قيادة النقل الجوي العسكري وجاردنر Major General Gardner ومور Brigadier General Moore من قيادة القوات الجوية الأمريكية وعدد من المرافقين، وقد أطلعهم ريتشارد أوكيف Colonel Richard O'Keefe آمر مطار الظهران على كل الأمور المتعلقة بالمطار والعلاقات السعودية-الأمريكية. وتوجه كيوتر ومرافقوه بعد زيارة يوم واحد للظهران إلى سيلان.

ويورد هارت حادثة القبض على الأمريكي جورج هولران Sergeant George Holran الذي تبين أنه يدخن الماريوانا في مطار الظهران. كما يورد هارت تفاصيل عن الحادثة، ويذكر أن هولران سيقدم للمحاكمة ومن المتوقع أن يصل عقابه إلى الطرد من الخدمة والسجن لمدة عام.

ويورد هارت نبأ عن دعوى تقوم إدارة مطار الظهران بإعدادها ضد مقاول العمالة العربية في المطار، الذي ضبط في ١٢ يوليو

وهو يحاول نقل بعض المعدات المطبخية من قاعة طعام الطلاب العرب (السعوديين) المتدربين في المطار. ومن المتوقع تقديم شكوى ضده إلى الأمير سعود بن جلوي.

ويتحدث هارت عن زيارته وأوكيف للرياض في ١٢ يوليو ١٩٤٩م بخصوص طلب حكومة المملكة إعارتها بعض قطع الغيار لإعادة تشغيل بعض طائرات الخطوط الجوية العربية السعودية. ويفيد أنه أرسل تقريراً عن المحادثات التي جرت إلى وزارة الخارجية الأمريكية في البرقية رقم ٢١٥ المؤرخة في ١٣ يوليو ١٩٤٩م. ويذكر هارت أنه وأوكيف قاما بزيارة مجاملة قصيرة للملك عبدالعزيز آل سعود، الذي بدا في صحة أفضل مما كان عليه عندما رآه في عام ١٩٤٧م، وكان الملك عاكفاً على قراءة بعض الأوراق مع رشدي ملحس رئيس الشعبة السياسية في الديوان الملكي.

ويروي هارت أنه بدأت تظهر بعض التغيرات في تصرفات العرب في منطقة الظهران، وبعض التساهل في تطبيق التعاليم الدينية، ويتساءل هارت عن السبب وراء ذلك التغيير. ويشير هارت إلى حادثة التراشق بالحجارة في مطار الظهران التي كان قد تطرق إليها في رسالتيه رقم ١٠٠ المؤرخة في ٩ يوليو ١٩٤٩م و١٠٤ المشار إليها أعلاه. ويذكر أن الرائد سالم نقشبندي أكد من جديد في يوم ١١ يوليو أنه لم يصدر أمراً بإطلاق النار، ويقول هارت إنه ربما أدرك ما سيناله من عقاب لو علم الأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي أو الملك عبدالعزيز بذلك. ويذكر هارت أيضاً أنه لم يثبت ما سبق أن قيل عن تلويح بعض الجنود السعوديين بالمسدسات، وأن سلوك نقشبندي في الآونة الأخيرة كان مثالياً.

ويذكر هارت أنه بحث مع أوكيف اقتراحاً بإعداد بهو خاص للأمراء في مطار الظهران، كما يذكر. أنه في يوم ١١ يوليو أقلعت آخر طائرة من طائرات بان أميركان Pan American المؤجرة لأرامكو من مطار الظهران، بعد أن تمكن وليم كيلي William C. Kelley مدير شركة تي دبليو إيه الإقليمي من إجبار تلك الشركة المنافسة على التخلي عن استخدام المطار. ويفيد أن الباخرة الأمريكية الحربية «جرينتش باي» Greenwich Bay وصلت إلى رأس تنورة في يوم ١٤ يوليو بعد أن زارت البحرين، وأن وليم أوريجن Captain William V. O'Regan قائد البحرية الأمريكية في الخليج وولسون Captain Wilson ربان الباخرة امتنعا عن إطلاق مدافعها للتحية بسبب كثرة زيارتها لموانئ الخليج.

ويفيد هارت أيضا أن مكتب المهندس المقيم في مطار الظهران سيتوقف عن العمل، وسيغادر فيل سميث Captain Phil Smith الظهران بعد أن بقي في المملكة ٣٤ شهراً. كما يذكر التغييرات التي حدثت في إدارة التابلاين نقلاً عن نشرة «صن أند فلير» Sun

and Flare التي تصدرها أرامكو، وجاء ذكر استقالة سكينر E. Skinner من شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans-Arabian Pipeline Company ليصبح نائب رئيس شركة نفط البحرين Bahrein Petroleum Company، وتعيين كلايد سويجارد Clyde A. Swigard في منصب نائب رئيس التابلاين في سان فرانسيسكو، وتعيين هورن A. N. Horne نائباً مقيماً لرئيس الشركة ومديرها العام فيما وراء البحار خلفاً لهول H. H. Hall الذي سيتقاعد.

ويذكر هارت أن جثث الطيارين الأمريكيين الذين ورد ذكرهم في رسالة القنصلية رقم ١٠٤ المذكورة أعلاه أعيدت إلى الولايات المتحدة، وهم تشارلز كرايست Lieut.-Col. Charles Christ وآيفر ساندرز Captain Ivar Sanders وجوزيف جرير T/ Sgt Joseph Joseph P. Greer وجون ستيوارت T/Sgt John Stewart وإدموند لوك T/Sgt Edmund J. Luke. ويذكر هارت بعض التفاصيل عن سقوط الطائرة.

ويشير هارت في تقريره إلى تبادل سيارتين بين السفارة الأمريكية في جدة والقنصلية الأمريكية في الظهران بناء على توصية لورنس فرانك Lawrence C. Frank مفتش السلك الدبلوماسي الأمريكي، ويقول إن هيرمان أيلتس Herman F. Eilts نائب القنصل الأمريكي وزوجته وصلا من جدة إلى الظهران ليوصلا سيارة السفارة، وسيعودان في السيارة البديلة، ويذكر هارت أيضاً أن هوارد آشفورد Howard J. Ashford .Jr نائب القنصل غادر الظهران في إجازة، وأن تشارلز بك Charles Buck المسؤول الجديد في شركة بكتل الدولية المحدودة وصل ليحل محل هربرت بيكون Herbert F. Bacon، وأن بك يتمتع بثقة ستيفن بكتل Stephen Bechtel التامة. وفي إشارة إلى رسالة القنصلية رقم ٩٨ المؤرخة في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م يذكر التقرير أن أوريس بيج Orris C. Page المشرف في مكتب الإعمار الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية عاد من العلاج في بيروت، واستأنف عمله فوراً في الإعداد لبناء أبنية جديدة في مجمع القنصلية. ويفيد هارت أن درجة الحرارة في ١١ يوليو ١٩٤٩م في الظل بلغت ١٢٣ درجة فهرنهايت.

ويدرج هارت الأسماء التي أوردتها أرامكو في قائمة زوارها بتاريخ ١٢ يوليو، وهم الأمراء طلال ونواف ابنا الملك عبدالعزيز وفيصل بن فهد بن جلوي ومرافقوهم، ومن شركة أرامكو نفسها كل من روبرت روبرتسون R. R. Roberston وسترينجفورد Strangerord وزوجته وسترتون J. C. Striton ومماركارد D. E. Marquardt وريتشاردز R. O. Richards، بالإضافة إلى جون فيليبس John W. Phillips من شركة جرفنهاجن Griffenhagen، وتوم ددلي Tom H. Dudley من شركة لو تورنو

Le Tourneau Co.، وبول فايس Paul Weiss من شركة ورذنجتون للمضخات Worthington Pump. كما يدرج أسماء زوار أرامكو في ١٩ يوليو.

R.1

1949/07/25
890 F. 6363/7-2549 (1)

برقية رقم ٣١١ من السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

تفيد البرقية أن جاري أوين Garry Owen من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company أُبلغ أن أرامكو تخلت عن الجزء الأول من الأراضي التي يغطيها امتيازها الحالي. وتضيف البرقية أن المساحة التي تم التخلي عنها تبلغ ٣٣ ألف ميل مربع من الأراضي الواقعة غربي الحدود اليمنية السعودية وشرقي خط الطول ٣٥ َ ٤٣ ْ شرقاً، وهذا يمثل تقريباً النصف الغربي من الجزء الجنوبي من المنطقة الملحقة بامتياز أرامكو في عام ١٩٣٩م.

R.8

1949/07/25
890 F. 5151/7-2549 (2)

برقية رقم ٣١٤ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يورد بيرجس قائمة بأسعار العملات الأجنبية في نهاية يوم ٢٥ يوليو ١٩٤٩م، مع أسعارها قبل أسبوع وأسعارها بتاريخ ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٤٨م، ويفيد أنه حصل على الأسعار من جمعية التجارة الهولندية The Netherlands Trading Society وبنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في جدة. ويتضح من القائمة أن سعر الدولار في يوم ٢٥ يوليو كان ٤ ريالات و١٨ قرشاً، والجنيه الذهب الإنجليزي الذي يحمل صورة الملك جورج ٦٠ ريالاً، والجنيه الاسترليني ١٣ ريالاً و١٦,٥ قرشاً، والجنيه المصري ١٤ ريالاً و٢٠ قرشاً، والمائة روبية هندية ٩٩ ريالاً.

وتبين القائمة أن الحوالة بالجنيه المصري تساوي ٤١٠ جنيهات لكل ١٠٠ جنيه ذهب إنجليزي، وبالجنيه الاسترليني ٤٣٧ جنيهاً لكل ١٠٠ جنيه ذهب. ويورد بيرجس سعر الجنيه الذهب في الحسابات السعودية بالاسترليني، ويذكر أن سعر الجنيه الذهب يساوي ١٢,١٠ دولاراً، وأن سعر الاسترليني القابل للتحويل هو ٣,٠٧ دولارات وجنيه استرليني الحسابات السعودية بالدولار هو ٢,٨٠، لكن سعره الفعلي الناجم عن مقارنة الأسعار يعادل بالدولار ٢,٧٥. ويقول بيرجس إن مقارنة أسعار الدولار والريال تبين أن قيمة الريال غير الرسمية تساوي ٢٠,١٦ سنتاً أمريكياً.

R.6

1949/07/25
890 F. 796/7-2549 (1)

برقية سرية رقم ٤٥٤ من بيرنيوس Berneus من السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يفيد بيرنيوس بعد الإشارة إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٢٥١ (المؤرخة في ٢١ يوليو) أن جاك براون Jack Brown المدير الفني للخطوط الجوية العربية السعودية في جدة موجود في روما ومن المتوقع عودته بعد أيام قلائل، ويضيف أن وضع الطيران السعودي قد تحسن كثيراً، وأن هناك طائرتين يجري تأهيلهما في باكستان، وطائرة ثالثة في طريقها إلى هناك لتغيير محركها، وستعود الطائرات الثلاثة بعد أربعة أيام وستحمل معها محركين جديدين. وهناك طائرة في روما لإعادة تأهيلها أيضاً، وأخرى ستقلع إلى روما عما قريب. ويذكر بيرنيوس أن كل الطائرات الأخرى صالحة للطيران ما عدا الطائرة الملكية المتوقفة في الطائف بسبب حاجاتها إلى محرك جديد.

ويذكر بيرنيوس أن وزارة الخارجية السعودية قد وعدت بالإسراع بدفع مبلغ ٧٥ ألف دولار، ويعتقد أن حكومة المملكة العربية السعودية تنتظر عودة براون لتسوية هذه المسألة، ولدفع فاتورة شركة تي دبليو إيه TWA الجديدة التي تبلغ قيمتها ٤٤ ألف دولار. ويذكر بيرنيوس أن هيو هيرندن Hugh Herndon مدير عمليات الشرق الأوسط في شركة تي دبليو إيه في القاهرة تسلم دعوة من حكومة المملكة عن طريق بيرنيوس لزيارة جدة لتسوية المسائل المعلقة. ويضيف بيرنيوس أنه لا يتوقع أية تطورات جديدة حتى عيد الأضحى في ٣١ يوليو.

ويذكر بيرنيوس أنه لم ينقل فحوى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٢٥٠ إلى حكومة المملكة بعد غيرأنه سيفعل ذلك عند عودة يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي من الطائف، كما يقول إنه متأكد أن يوسف ياسين سيتمسك بتفسيره للمادة ٢٢ من اتفاقية مطار الظهران، وسيستمر في استخدامها كأداة ضغط لفترة غير محدودة، وذلك كي يبين للملك عبدالعزيز آل سعود وغيره كيف أن الحكومة الأمريكية خدعت فؤاد حمزة. ويضيف بيرنيوس أنه سيفعل أقصى ما يستطيع لتحويل انتباه حكومة المملكة عن المادة ٢٢ ولكنه يخشى أن تبقى المسألة كابوساً يؤرق الفريق الأمريكي في مفاوضاتهم القادمة للتوصل إلى اتفاقية طويلة الأمد.

R.10

1949/07/25
890 F. 111/7-2549 (1)

برقية سرية رقم ٤٥٥ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يفيد بيرجس أن القنصلية الأمريكية في الظهران أخبرته أن حكومة المملكة العربية السعودية أصدرت تعليمات جديدة تقضي بتحويل الجوازات الدبلوماسية والخاصة التي يتم تقديمها في الظهران للحصول على تأشيرات خروج إلى وزارة الخارجية السعودية في جدة. ويضيف أنه تحدث فوراً في هذا الموضوع مع وزارة الخارجية السعودية طالباً العودة إلى النظام السابق حيث كانت السلطات السعودية في الظهران هي التي تصدر تلك التأشيرات. ويضيف بيرجس أن وزارة الخارجية السعودية أخبرته أنه تم استثناء موظفي القنصلية الأمريكية فقط، وبإمكانهم أن يحصلوا على تأشيراتهم من الظهران ورفضت منح أي استثناءات أخرى، ويسأل بيرجس عما إذا كان وزير الخارجية الأمريكي يرى أن يتابع الأمر من جانبه أم عن طريق السلك الدبلوماسي في جدة.

R.2

1949/07/25
890 F. 796/7-2549 (1)

برقية سرية رقم ٧٠٩ من جفرسون باترسون Jefferson Patterson القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير باترسون إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٧١٣ المؤرخة في ١٩ يوليو، ويذكر أن شراء ٥ طائرات بوينج ستراتولاينر Boeing Stratoliner هي صفقة جيدة تزود المملكة العربية السعودية بطائرات ذات أربع محركات، ولكنها ستثير مشكلة توفر قطع الغيار مستقبلاً، وستتطلب طيارين مدربين إضافيين أو تأهيل الطيارين الحاليين، وستزيد من مسؤوليات شركة تي دبليو إيه TWA في تشغيل شركة الخطوط الجوية العربية السعودية. ويوافق باترسون الوزارة على أن الحل الأفضل بالنسبة إلى حكومة المملكة هو شراء قطع الغيار الضرورية للطائرات الموجودة لديها واستئجار طائرات أخرى. ويضيف أن على الوزارة أن تؤكد أن الحكومة السعودية هي المسؤولة عن الوضع الحالي.

R.10

1949/07/26
890 F. 6363/7-2649 (3)

رسالة موقعة من آرثر شو Arthur W. Shaw من شركة بكتل الدولية Bechtel International Corporation في واشنطن إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger مساعد رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسالة من جوردون ماتيسون Goredon Mattison رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى إلى بوتيلير Commander G. L. Bouteiller من مكتب السفن في وزارة البحرية الأمريكية، مؤرخة في ٦ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يشير شو إلى محادثاته الهاتفية مع سانجر في ٢٢ و٢٥ و٢٦ يوليو ١٩٤٩م حول عطل في محطة توليد الكهرباء في جدة، ويذكر أن فرع بكتل موريسون سفيردراب -Bechtel Morrison-Sverdrup من شركة بكتل الدولية المحدودة (International Bechtel, Inc. (Ltd. الذي يقوم حالياً بمهمة إدارة علاقات عامة لحساب الحكومة السعودية يتولى عدداً من النشاطات الهندسية والمعمارية في المملكة. ففي منطقة جدة تقوم الشركة برصف المطار وإنارته، وإنشاء محطة للكهرباء فيه وأبنية خدمات وحظائر للطائرات، كما تقوم برصف جسر الميناء، وبناء رصيف الميناء من الصلب، وتنظيف الميناء. وفي منطقة الرياض تتولى الشركة إنارة المطار وإنشاء ثكنات وأبنية أخرى فيه، ومد الكهرباء إلى الرياض. وفي منطقة الظهران تقوم الشركة بتحسينات في المطار وإنشاء مبنى التدريب العسكري وتحسين منطقة المخيمات. ويبين شو أن مبلغاً يقارب ٧,٥ مليون دولار رُصد لتلك الأعمال في عام ١٩٤٩م، وأن شركة بكتل تستخدم في هذه الأشغال العامة نحو ٢٠٠ أمريكي و١٠٠ إيطالي وعدد من المواطنين السعوديين بلغ في أقصاه ١٦٥٠ شخصاً.

ويقول شو إن إدارة الشركة في سان فرانسيسكو تلقت في ٢١ يوليو برقية من بكتل موريسون سفيردارب في جدة تفيد أن محطة كهرباء جدة تعطلت بسبب تعطل درعي المحرضين في مولديْ المحطة، وأن هناك حاجة ملحة لقطعتين بديلتين لهما لإعادة التيار الكهربائي والإنارة لمنطقة جدة ومطارها. ويعطي شو مواصفات القطعتين المطلوبتين، ويبين أنه تم الاتصال بفوستر .E L. Foster من شركة سنشري الكهربائية Century Electric Company في مدينة سينت لويس بولاية ميزوري من أجل درع محرض المحرك الأول، ولكن تبين أن القطعة المطلوبة غير متوفرة، وأن تصنيعها يحتاج إلى أسبوعين. ويذكر شو أن تلك المعلومات دفعت شركة بكتل إلى اللجوء إلى وزارة الخارجية الأمريكية للمساعدة وذلك للتوسط لدى مكتب السفن في وزارة البحرية الأمريكية لتأمين القطعة المطلوبة إذا كانت متوفرة لديها. ويضيف شو أنه تم الحصول على القطعة وقام هو بنفسه باستلامها من مستودع البحرية الأمريكية، وأرسلت بالطائرة إلى المملكة.

ويذكر شو أن بكتل اتصلت بشركة جنرال إلكتريك .General Electric Co لتأمين قطعة المولد الثاني، وعلمت منها بعدم توفر تلك القطعة في الولايات المتحدة، وأن صنعها يتطلب ٣-٤ أسابيع. ومرة أخرى لجأت شركة بكتل إلى وزارة الخارجية الأمريكية وحصلت على القطعة من وزارة البحرية الأمريكية. ويعرب شو عن شكره لسانجر على ذلك، ويبين أن ميرفي .R. F Murphy ممثل شركة بكتل في طريقه إلى نيويورك لإرسال القطعة

بالطائرة إلى المملكة. ويذكر شو أن هدف شركة بكتل كان مساعدة حكومة المملكة.

ويبين شو أن شركته لا تنوي الاعتماد على البحرية الأمريكية اعتماداً كاملاً للحصول على قطع الغيار، وأنها بصدد إقامة محطة توليد حديثة تعمل بالديزل في جدة قوتها ١٦ ألف كيلو واط، وأنه تم طلب المحركات والمولدات وتروس المفاتيح من الولايات المتحدة في مايو ويونيو من تلك السنة.

وفي النهاية يبدي شو تقديره للمساعدة التي قدمها سانجر، كما يثني على كل من لوري Captain B. G. Lowry وفارني Commander N. F. Varney في مخزن إمدادات البحرية في بنسلفانيا وعلى بوتيلير للمساعدة التي قدموها للشركة.

R.9

1949/07/26
890 F. 796/7-2649 (1)

برقية رقم ٧١٦ من جفرسون باترسون Jefferson Patterson القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يفيد باترسون أنه بناء على طلب السفارة الأمريكية في جدة فإن كين دافنبورت Ken W. Davenport الممثل المالي الإقليمي لشركة تي دبليو إيه TWA سيقوم بزيارة جدة خلال أسبوع من تاريخه، وسيحاول المساعدة في حل الأزمة الراهنة التي تعاني منها الخطوط الجوية العربية السعودية.

R.10

1949/07/26
890 F. 796/7-2649 (3)

مذكرة محادثات شارك فيها أسعد الفقيه سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن ومسؤولون من وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

تبين المذكرة أن المشاركين في المحادثات مع السفير السعودي كانوا جورج ماجي George McGhee مساعد وزير الخارجية الأمريكي، وجوردون ماتيسون Gordon H. Mattison رئيس قسم الشرق الأدنى في الوزارة، وريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى، وروبرت ثاير Robert Thayer من مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا.

وتبين المذكرة أن الغرض من المحادثات كان مساعدة حكومة المملكة في جعل أسطول خطوطها الجوية يعمل بأكمله، ومساعدتها أيضاً في استئجار طائرات إضافية للعمل في نقل الحجاج. وتورد المذكرة أن العمل المطلوب هو إجراء مباحثات إضافية بين وزارة الخارجية الأمريكية وشركة تي دبليو إيه TWA، وإرسال تعليمات مناسبة إلى السفارة الأمريكية في جدة ورالف كارن Ralph Curren ملحق شؤون الطيران للشرق الأوسط. كما تبين

المذكـرة أن ثاير كُلِّـف بالقـيام بالإجراءات المطلوبة. وتـضيف المذكرة أن الفقيه أعـرب في المحادثات عن رغبة المـملكة في التعاون الوثيـق مع حكومـة الولايات المتحـدة لحل المشكلات المشتركة، وأفاد أن الملك عبدالعزيز آل سعود أرسل إليه تعليمات بمناقشة المشكلات الحالية الخاصة بوضع طائرات الخطوط الجوية العربيـة السعودية مع وزارة الخارجيـة، كما أمر بطلب نصيحة من الحكومة الأمريكية حول الطريقة التي يمكن بها لبلاده أن تحصل على طائرات إضـافية لمواجهـة متطلبـات الحج. وتحدث السفير أيضاً، كما تقول المذكرة، عن الوضع بالنسبة لـقطع غيار الطائرات، وعدم رضا حكومة المملكة عن المعدات الحالية لدى الخطوط الجوية العربية السعودية، ولذلك ترى حكومة المملكة وجوب شراء طائرات جديدة.

وتقول المذكرة إن ماجي ذكر أن الولايات المتحدة لا تستـطيع بيع طائرات أو تأجيرها لأنه ليس لديها تفويض من الكونجرس لمثل هذا العمل، وأوضح ماجي ما قامت به الوزارة وشركة تي دبليو إيه لمساعدة حكومة المملكة في تأمين القطع اللازمة لجعل طائراتها صالحة للعمل بتاريخ ١٥ أغسطس (آب). كما أُبلغ الفقيه أن كل المعلومات أرسلت إلى السفارة الأمريكية في جدة لبحثها مع حكومة المملكة.

وتضيف المذكـرة أن الفقيه أُعلم أنه لا يمكن للمملـكة شراء طائرات جديدة وإتمام التدريب اللازم لطواقمها في الوقت المناسب لاستخدامها في موسم الحج. وأوضح السفير السعودي أن حكومتـه تدرك ذلك، ولذلك تود المساعدة في استـئجار عدد مناسب من الطائـرات. وأجاب ماجي أن خيـر وسيلة لتحقيق ذلـك هي بحث ذلك الموضوع مع شركة تي دبليو إيه. وتقول المذكرة إن مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية أوضحوا للفقيه أنه لا يمكن للوزارة الاتصال بالشركات العاملة في مجال الـطيران بصورة مباشرة، ووافـق الفقيـه على بحث موضـوع الاستئجار مع شركة تي دبليو إيه، وكان قد بحث مشكلة الخطوط الجوية العربية السعودية بصورة عامة مع وارن بيرسون Warren Pierson المسؤول في شركة تي دبليو إيه. وتضيف المذكرة أن الفقيه استفسر عما إذا كانت شركة تي دبليو إيه ستفوض شخصاً يـتفاوض بشكل كامل مع الحـكومة السـعودية، وعـما إذا كانت الحكومة الأمـريكية مستـعدة لإرسال خبير محايد إلى جدة لينـصح الحكومة السعودية ويساعدها في هذا الأمر. وأوضحت وزارة الخارجيـة استعدادها لـتكليف رالف كـارن Ralph Curren ملحق شؤون الطيران المدني للشرق الأوسـط بذلك. وتقول المذكـرة إن ماجي ذكـر مشكلة تأخـر المملكة فـي دفع استحقاقات شركة تي دبليو إيه وهي شركة خاصة والتأخير يسبب لها صعوبات. واعترف الفـقيه بأنـه كان هنـاك تأخير فـي تسديـد الاستحقـاقات ولكن جميع الاسـتحقاقات

سددت وسيكون الأمر كذلك دائماً في المستقبل.

وفي ختام المحادثات ذكر السفير السعودي أن حكومة المملكة تخطط لإرسال خمسة طلاب للتدريب على الطيران في الولايات المتحدة. وأوضح المسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية للفقيه ما قامت به الحكومة الأمريكية وهاري سنايدر Colonel Harry Snyder المشرف على برنامج التدريب في الظهران لمساعدة الحكومة السعودية في توجيه هؤلاء إلى مدارس مؤهلة، وأن كارن قدم توصيات غير رسمية حول ذلك للسعوديين عندما كان في جدة. وقال الفقيه إن حكومته تقوم في الوقت الراهن بدراسة المسألة.

R.10

1949/07/26
890 F. 5151/7-2649 (2)

برقية سرية رقم ٤٥٧ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يبين بيرجس أن برقيته هذه هي لاطلاّع جورج ماجي George McGhee مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وأفريقيا وجيمس هيو كيلي James Hugh Keeley الوزير المفوض الأمريكي في دمشق. ويذكر أنه حصل على المعلومات الواردة فيها من جاري أوين Garry Owen ممثل شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company (في جدة)، ويطلب الحفاظ على سرية هذه المعلومات حتى تصرح بها أرامكو. ويضيف بيرجس أن بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine سيقرض حكومة المملكة العربية السعودية ٦ ملايين دولار، على أن يقدم وزير المالية السعودي ثلاث كمبيالات كل منها بمليوني دولار تقبلها أرامكو. وستدفع أرامكو القرض بمقدار ٢ مليون دولار الحد الأدنى من عائدات نفط المناطق البحرية في الخليج الذي سيستحق في ١ أكتوبر (تشرين الأول) من كل من الأعوام ١٩٤٩ و١٩٥٠ و١٩٥١م.

وسيُقدَّم مبلغ القرض بأكمله إلى سورية، التي ستسدده بشحنات سنوية من القمح. ويذكر بيرجس أنه لا تُعرف الشروط الأخرى للقرض الذي سيعطى لسورية. ويقول بيرجس أن أوين بحث هذا الأمر مع وزير المالية السعودي لعدة أسابيع، وكان الوزير السعودي حريصاً على ألا تعرف الحكومة الأمريكية شيئاً عن القرض السوري، ولذلك حين فاتحت شركة أرامكو أحد المصارف الأمريكية في الموضوع طلب المصرف موافقة وزارة الخارجية الأمريكية، فطلب وزير المالية السعودي التخلي عن هذا المصرف على الفور.

ويقول بيرجس إن أرامكو كانت في بادئ الأمر مترددة بخصوص هذا القرض، بسبب احتمال استخراج النفط من المناطق البحرية

قبل أكتوبر ١٩٥١م، مما سيعني أن الحد الأدنى من العائدات لن يعود مطبقاً. ويضيف بيرجس أن وزارة المالية السعودية حاولت إيجاد مصادر كثيرة أخرى لهذا القرض وفي النهاية لجأت مرة أخرى إلى طلبه من أرامكو، موضحة أن الملك عبدالعزيز آل سعود شخصياً وعد حسني الزعيم بإعطائه القرض. كما يقول بيرجس إن السفارة الأمريكية في جدة تود من كيلي إيضاح ما تنوي سورية أن تفعله بذلك القرض، وتطلب أيضاً معلومات عن طريقة التسديد بشحنات القمح.

R.6

1949/07/28
890 F. 6363/7-2049 (2)

رسالة سرية من جورج ماجي George McGhee مساعد وزير الخارجية الأمريكي إلى جون جراهام John J. Graham مساعد وزير المالية الأمريكي، مؤرخة في ٢٨ يوليو (تموز) ١٩٤٩م مضمن طيها مذكرة محادثات شارك فيها مسؤولون من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ومن وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٠ يوليو ١٩٤٩م.

يؤكد ماجي ما ذكره في محادثته الهاتفية بتاريخ ٢٢ يوليو مع جون جراهام من أن أرامكو اتصلت بوزارة الخارجية بخصوص مشكلاتها الضريبية، ويفيد أن هناك بنداً في اتفاقية امتياز أرامكو مع حكومة المملكة العربية السعودية يعفيها من ضريبة الدخل، وعلى هذه الشركة أن تقرر الآن ما إذا كانت ستتخلى عن هذا الإعفاء.

ويضيف ماجي أن اهتمام أرامكو الأول هو ما إذا كان تخليها عن ذلك الإعفاء سيتيح لها أن تخصم الضريبة التي تدفعها إلى الحكومة السعودية من ضريبة الدخل الأمريكية. وهناك مشكلة أخرى تتعلق بما إذا كان ينبغي تقديم النصح لحكومة المملكة في إعداد مسودة قانون لضريبة الدخل. ويضيف ماجي أن وزارة الخارجية الأمريكية وجدت أن هذا الأمر لا يؤثر على العلاقات الأمريكية-السعودية مباشرة ولذلك فهو ليس من شأنها، ولذلك فقد تركت لأرامكو أن تتصل بوزارة المالية الأمريكية أو مكتب الدخل الوطني الأمريكي إذا كانت تريد النصح في المسألة. وبالإضافة إلى ذلك يقول ماجي إن وزارة الخارجية الأمريكية أعلمت أرامكو أنه إذا أثارت حكومة المملكة الأمر معها فستقول إن الموضوع من شأن حكومة المملكة وأرامكو ووزارة المالية الأمريكية. وإذا طلبت الحكومة السعودية النصح في أمور الضرائب فإن وزارة الخارجية الأمريكية ستنتهج سياستها التقليدية في مساعدة الحكومات الأجنبية في الحصول على مستشارين أكفاء في تلك المسائل.

ويذكر ماجي أنه يرفق نسختين من مذكرة محادثات بتاريخ ٢٠ يوليو اشترك فيها مع عدد من مسؤولي أرامكو ومسؤولي وزارة

الخارجية الأمريكية. ويبدي ماجي استعداده لتقديم أي معلومات إضافية عن ذلك الموضوع.

R.8

1949/07/29
890 F. 001 Abdul Aziz/7-1649 (1)

مذكرة من إعداد إداورد كارول Edward J. Carroll مدير فرع الاتصال العسكري بالنيابة في قسم الاقتناء والتوزيع في وزارة الخارجية الأمريكية إلى مكتب رئيس موظفي البحرية في وزارة البحرية الأمريكية، مؤرخة في ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٤٩م ومرفق بها نسخة من برقية رقم ٣٠٥ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ يوليو ١٩٤٩م.

تتناول المذكرة موضوع إهداء درع تذكاري صنع من خشب السفينة الحربية الأمريكية «ميسوري» *Missouri* إلى الملك عبدالعزيز آل سعود مقدم من رادفورد Admiral A. W. Radford القائد الأعلى للأسطول الأمريكي في المحيط الهادي. ويذكر كارول أنه يرفق نسخة من برقية بيرجس، موضحاً أن الدرع أرسل إلى الملك عن طريق وزارة الخارجية السعودية، وقد تسلمت السفارة مذكرة من تلك الوزارة تعبر عن شكر الملك إلى رادفورد على هديته. ويطلب كارول إبلغ رادفورد بذلك.

R.1

1949/07/29
890 F. 5151/7-2649 (1)

برقية سرية رقم ٣٠٨ من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في دمشق، مؤرخة في ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يبين آتشيسون أن وزارته سبق أن تلقت المعلومات نفسها الواردة في برقية السفارة الأمريكية في جدة رقم ٤٥٧ المؤرخة في ٢٦ يوليو من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، دون قيود حول سرية تلك المعلومات مماثلة لما جاء في برقية السفارة. ويطلب آتشيسون من المفوضية التعليق على البرقية المشار إليها وخاصة عن الأغراض التي سيُصرف فيها القرض (المقدم من المملكة العربية السعودية إلى الحكومة السورية).

R.6

1949/07/30
890 F. 5151/7-3049 (1)

رسالة سرية رقم ١١١ من باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٤٩م مرفق بها رسالة من ريتشارد هوكي Richard S. Hawkey مساعد أمين الصندوق في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company إلى روبرت بروام Robert I. Brougham نائب رئيس شركة أرامكو للشؤون

المالية في نيويورك، مؤرخة في ١١ يوليو ١٩٤٩م.

يتناول هارت في رسالته المشكلات المالية التي تواجهها شركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel Incorporated (Ltd.) في تعاملها مع الحكومة السعودية، ويشير في هذا السياق إلى رسالتيه رقم ١٠٠ ورقم ١٠٨ المؤرختين في ٩ و٢٥ يوليو ١٩٤٩م، ويرفق نسخة من رسالة هوكي المشار إليها أعلاه، طالباً عدم ذكر أي شيء عنها لأي شخص يمكن أن ينقل لأرامكو أن لدى القنصلية نسخة منها، وذلك تجنباً لإحراج جيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس أرامكو ومديرها المقيم في الظهران الذي هو في طريقه للتقاعد.

ويرى هارت أن وزارة الخارجية الأمريكية سيهمها ما جاء في رسالة هوكي حول وضع المملكة العربية السعودية بالنسبة للدولار، وتوقعه أن تدفع شركة أرامكو العائدات للمملكة في عام ١٩٥٠م بالجنيه الاسترليني أو بالدولار، وإشارة جون روجرز John M. Rogers نائب رئيس شركة بكتل إلى احتمال تقديم مساعدات أمريكية للمملكة من خلال برنامج النقطة الرابعة (الخاص بتقديم الدعم للدول النامية). وينقل هارت عن روجرز بعض المعلومات حول أوجه إنفاق الحكومة السعودية لأموالها.

R.6

1949/07/30
890 F. 6363/8-649 (4)

مذكرة سرية من جيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ومديرها المقيم في الظهران إلى باركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران، مؤرخة في ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٤٩م مضمنة طي رسالة رقم ١١٥ من هارت إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٦ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يتناول ماكفيرسون في هذه المذكرة المحادثات التي أجراها مع الملك عبدالعزيز آل سعود، والأمير سعود بن عبدالعزيز ولي العهد وعبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي والأمير سعود بن (عبدالله بن) جلوي أمير مقاطعة الأحساء، مبيناً أنه أرسل برقيات إلى الملك عبدالعزيز آل سعود والأمير سعود والحمدان يطلب منهم الإذن بالاجتماع بهم في يوم ٢٤ يوليو، وأنهم رحبوا بذلك. ويقول ماكفيرسون إن الملك استقبله على انفراد بحضور مترجم الملك وصالح صويغ مترجم ماكفيرسون، وأعرب الملك عن أسفه لأن ماكفيرسون سيترك أرامكو، وعن تقدير الكثيرين من المسؤولين السعوديين له. وقال الملك إن عمل ماكفيرسون في المنطقة المحايدة (السعودية-الكويتية) سيكون فيه الكثير من الفائدة له ولحكومته، وأوضح أن علاقاته مع

شيخ الكويت ودية للغاية وأنه لن تحدث أية مشكلات لا يمكن حلها طالما أن ماكفيرسون سيكون المسؤول عن العمليات في المنطقة المحايدة.

ويضيف ماكفيرسون أنه أخبر الملك أن شركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company وشركة النفط المستقلة الأمريكية (أميرويل) American Independent Oil Company قد اتفقتا على حفر ٤ آبار تجريبية في المنطقة المحايدة، وسيتقاسمان التكاليف، وستكون العمليات تحت إشرافه. وبعد حفر تلك الآبار تقرر الشركتان كيفية متابعة عملهما. ويقول ماكفيرسون إن الملك عبدالعزيز طلب من رشدي ملحس إعطاء ماكفيرسون إذناً يسمح له بزيارة المملكة في أي وقت يشاء.

ويذكر ماكفيرسون أنه ذهب لمقابلة الأمير سعود (بن عبدالعزيز) في قصره القديم في وسط مدينة الرياض، ولقي نفس الحفاوة التي أحاطه بها الملك عبدالعزيز. ويذكر ماكفيرسون أنه قال لكل من الملك والأمير سعود إنه كان يأمل لو أن فردريك ديفيز Frederick A. Davies نائب رئيس أرامكو قد وصل إلى الرياض ليصحبه في تلك الزيارة. ويقول ماكفيرسون إنه توجه إلى جدة بعد انتهاء لقائه مع الأمير سعود. ويذكر ماكفيرسون لقاءه مع الحمدان في جدة، ويفيد أنه ناقش معه موضوع حدود المنطقة المحايدة، وأشار ماكفيرسون إلى أن تلك الحدود حُدّدت في مؤتمر العقير عام ١٩٢٢م وتم توقيع المعاهدة الخاصة بذلك من قبل الملك عبدالعزيز وشيخ الكويت وبيرسي كوكس Percy Cox الذي كان يمثل الحكومة البريطانية. ويضيف ماكفيرسون أنه ذكر للحمدان أنه سيكون حريصاً على الالتزام بالحدود الموجودة على كل الخرائط بشكل يتطابق مع الخريطة التي رسمها بانوورث Major Panworth من سلاح المهندسين البريطاني للحكومة البريطانية والتي كانت تعتبر سرية حتى عهد قريب. كما ذكر أن باستطاعته معرفة الحدود بدقة وأنه لن ينقب عن النفط خارج حدود المنطقة المحايدة. ويقول ماكفيرسون إن الحمدان تحدث عن الحدود الغربية ووادي الشق، وأنه أجاب بأن كثيراً من المناطق لا يوجد فيها أي وادٍ، ووافق الحمدان على ذلك.

ويضيف ماكفيرسون أنه سأل الحمدان عن الحدود الشمالية على الخريطة التي معه فأكد له الحمدان أن الخريطة صحيحة وأن الملك عبدالعزيز وشيخ الكويت قد قبلا تلك الحدود. ويذكر ماكفيرسون أيضاً أن الحمدان قال له إنه لو لم يكن هو الذي سيعمل في المنطقة المحايدة لعمل على تأخير العمليات حتى يتم إرسال الموظفين السعوديين من شرطة وجمارك وغيرها إلى المنطقة، لكن الحكومة السعودية تشعر أن ماكفيرسون يستطيع حماية

مصالحها. كما ينقل ماكفيرسون عن الحمدان أنه لا يشعر أن أية مشكلات ستطرأ حول المنطقة المحايدة بسبب العلاقات الودية مع شيخ الكويت. ويذكر ماكفيرسون أنه تحدث مع الحمدان عن التعاون بين شركتي باسيفيك وسترن وأمينويل، وذكر الحمدان أنه قابل جيتي Getty الابن من شركة باسيفيك وسترن في القاهرة وعلم منه أن الشركتين اتفقتا على الاشتراك اشتراكاً كاملاً في الأعمال النفطية في المنطقة المحايدة، في حين ذكر ماكفيرسون أن معلوماته تفيد أن الاتفاق بين الشركتين اقتصر على حفر الآبار التجريبية الأربع الأولى.

ويضيف ماكفيرسون أن الحمدان أنبأه نيابة عن حكومة المملكة أنه بإمكانه أن يزوره في أي وقت يشاء. وأوضح ماكفيرسون أنه قد يضطر في بعض الأحيان إلى التصرف بشكل فوري، ولكنه وعد بأن يعمل كل ما في وسعه لإطلاع الحمدان بكل ما يطرأ، وأوضح أن الاتصالات البرقية والتنقل بالطائرة غير متوفرين له. ويذكر ماكفيرسون أن محمد سرور الصبان وحمد السليمان (الحمدان) حضرا اجتماعه مع الحمدان.

ويذكر ماكفيرسون أنه عاد في اليوم التالي إلى الظهران، وتوجه إلى الهفوف في ٢٦ يوليو حيث عقد آخر مقابلة له وكانت مع الأمير سعود (بن عبدالله) بن جلوي ونقل إليه ما تم في لقاءاته مع الملك عبدالعزيز وولي العهد والحمدان، وسأل عما إذا كانت سلطة الأمير ابن جلوي تشمل المنطقة المحايدة، وقال إنه يحبذ ذلك، لأن الظروف والأحوال التي تسود على ساحل الخليج حتى رأس المشعاب تسود أيضاً في المنطقة المحايدة. غير أن الأمير سعود بن جلوي قال في لقائه الأخير مع ماكفيرسون إن من الأفضل أن يتولى شخص آخر المصالح السعودية في تلك المنطقة. ويضيف ماكفيرسون أن الأمير سعود بن جلوي كان لطيفاً معه وأعرب عن أسفه لرحيل ماكفيرسون، مع سروره لبقائه للعمل في المنطقة المحايدة، ودعاه لزيارته في أي وقت يريد.

R.8

1949/07/30
890 F. 6363/8-649 (4)

مذكرة سرية عن محادثات بين جيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ومديرها المقيم في الظهران سابقاً وباركر هارت Parker T. Hart القنصل العام الأمريكي في الظهران، مؤرخة في ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٤٩م مضمنة طي رسالة رقم ١١٥ من هارت إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٦ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

ينقل هارت في المذكرة عن ماكفيرسون أن جوين فوليس Gwynn Follis رئيس

مجلس إدارة التخطيط في أرامكو وعضو مجلس إدارة الشركة كان قد زار المملكة العربية السعودية خلال الشهور القليلة الماضية وأعلم ماكفيرسون أنه يريد إبلاغ الملك عبدالعزيز آل سعود قرار مجلس إدارة شركة أرامكو بفصل جميع أصول شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans-Arabian Pipeline Company عن شركة أرامكو. ويذكر هارت أن ماكفيرسون أخبره أنه أبلغ فوليس أن الملك عبدالعزيز ترك كل ما يخص التابلاين لأرامكو، وأن من الخطأ أن تكون هناك قناتان مختلفتان للاتصال مع الحكومة السعودية، وطلب منه بطريقة غيرمباشرة أن ينسى توجيهات مجلس الإدارة على أساس أن ذلك المجلس لا يعرف الكثير عن الجزيرة العربية، وضرب مثلاً بأن كولير H. D. Collier رئيس مجلس إدارة شركة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا Standard Oil of California لم يزر المملكة قط، وحتى وليم مور William F. Moore رئيس أرامكو ليست لديه خبرة ميدانية كبيرة. وذكر ماكفيرسون أنه اقترح على فوليس أن يضم مجلس الإدارة بعض خبراء العمل الميداني.

وتقول المذكرة إن ماكفيرسون أوضح أنه اتفق مع فوليس في النهاية على عدم بحث المسألة مع الملك عبدالعزيز، لكن فوليس أصر على التوجه إلى جدة ليبحثها مع المسؤولين الآخرين هناك، ولعله كان يقصد عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي. وذكر ماكفيرسون أن فوليس قابل الملك عبدالعزيز في نهاية الأمر، ولكن ماكفيرسون لم يوضح ما جرى. وتقول المذكرة إن هدف ماكفيرسون من ذكر تلك الحادثة هو إعطاء مثال يبين أن دمج شركتي ستاندرد أويل أف نيوجيرسي Standard Oil of New Jersey ونفط سوكوني فاكيوم Socony-Vacuum في أرامكو أدى إلى أن تكون إدارة الشركة في الولايات المتحدة جاهلة نسبياً بالمشكلات الميدانية وغير مهتمة بها.

وتضيف المذكرة أن ماكفيرسون صرح أن الشركتين المذكورتين شركتان احتكاريتان، وأنه لو استشير في الأمر لعارض اشتراكهما في ملكية أرامكو. وقال إنه كان يتوقع أن تصبح أرامكو أكبر شركة نفط في العالم وأن يكون العالم بأسره سوقاً لها، ولكن تبين أن مصالح الشركتين المذكورتين في الشرق الأوسط وخارجه تعيق توسع أرامكو وستستمر في إعاقته. فقد أصرت الشركتان على وضع سقف لمبيعات أرامكو، في حين يزداد إنتاج شركة كريول The Creole Company التابعة لشركة ستاندرد أويل أف نيوجيرسي. وتنقل المذكرة عن ماكفيرسون أن هذه التطورات لعبت دوراً حاسماً في قراره ترك أرامكو.

ويقول هارت إن ماكفيرسون أعلمه في عدة مناسبات أن أحد المغريات الرئيسية

لمنصبه الجديد في شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company هو أنها لا تخضع لأي تحكم احتكاري، وأن ماكفيرسون أوضح في المحادثات التي تغطيها المذكرة أنه يتوقع أن تقتصر أمينويل على الحد الأدنى من الأرباح وأن تبيع نفطها في كل مكان. كما ذكر ماكفيرسون احتمال أن يستخدم أكبر عدد ممكن من غير الأمريكيين في المنطقة السعودية-الكويتية المحايدة، ولكنه لا يتوقع استخدام الكثيرين من العرب بسبب عدم وجود سكان دائمين في المنطقة، وهو على استعداد إذا دعت الضرورة أن يعلن لكل من الحكومتين السعودية والكويتية أنه يريد أن تكون له الحرية التامة في اختيار العمال.

ويقول هارت إن ماكفيرسون أخبره أنه تسلم برقية من رالف ديفيز Ralph Davies رئيس شركة أمينويل ليقابل أحد ممثلي الشركة في بيروت في ٢ أغسطس لمناقشة الحدود بين الكويت والمنطقة المحايدة، وأن ماكفيرسون عبر عن خشيته من أن يحاول البريطانيون توسيع حدود الكويت على حساب المنطقة المحايدة ومدها بحيث تصل إلى منطقة القرين على بعد ثلاثة أو أربعة أميال من الخط الذي اتفق عليه في العقيرعام ١٩٢٢م، ويشير هارت هنا إلى خريطة وزارة الحرب البريطانية لعام ١٩٣٦م.

ويذكر هارت أن ماكفيرسون قال إن جوردان Jordanالمسؤول في شركة نفط الكويت Kuwait Oil Company صديق له ويمكن التعاون معه، وأضاف أن مصلحة شركة نفط الكويت تقتضي تقليص حجم المنطقة المحايدة، ومصلحة الملك عبدالعزيز وشيخ الكويت أن تكون تلك المنطقة أوسع ما يمكن.

ويذكر هارت أن ماكفيرسون أعرب عن شيء من القلق بالنسبة لمسألة الاتصالات في المنطقة المحايدة، لكنه ذكر إمكانية استخدام سفينة مجهزة بجهاز إرسال قوي تبقى قرب ساحل المنطقة. وبالنسبة لبديل ماكفيرسون في أرامكو ينقل هارت عنه أن مجلس الإدارة أبلغ فلويد أوليجر Floyd W. Ohliger أن فردريك ديفيز Frederick A. Davies سيتوجه إلى الظهران ليقوم بمهمة كبير ممثلي أرامكو فيها إلى أن يقوم مجلس الإدارة بتعيين خلف لماكفيرسون، هذا ويذكر ماكفيرسون أن من الصعب الحصول على شخص مقبول لدى كل مُلاّك الشركة ويكون في الوقت نفسه مناسباً للوظيفة.

ويكرر هارت ما ذكره في رسالته رقم ٩٩ المؤرخة في ٢ يوليو من أن قرار ماكفيرسون هو نتيجة تضافر عدة عوامل تتعلق بسياسة إدارة الشركة في الولايات المتحدة والصراع بين تلك الإدارة وإدارة الشركة في الظهران، والفرصة المغرية التي

جاءتـه من صديـقه ديفـيز رئيـس شركة أمينويل.

R.8

1949/07/30
890 F. 796/7-3049 (2)

برقية سرية رقم ٤٥٩ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

يشير بيرجس إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكيـة رقم ٢٥٧ وما قبلها، ويـذكر أن هيو هيرندن Hugh Herndon مدير عملـيات الشرق الأوسط في شركة تي دبليو إيه TWA في القاهرة وصل إلى جدة في ٢٨ وعاد إلى القاهرة في اليوم التالي، وأنه أجرى محادثات مرضية للغاية مع يوسـف ياسين نائب وزير الخارجيـة السعودي مساء ذلـك اليوم، وأن هيرندن سيغادر إلى الولايات المتحدة في الأول والثاني من أغسطس (آب) لإجراء مباحثات مع كبار المسؤولين في إدارة شركة تي دبلـيو إيه ، وسيرسل أجوبة برقية إلى حكومة المملكة العربية السعودية في الأسبوع التالي.

ويضيف بيرجس أن يوسف ياسين أفاد في أثناء محادثته مع هيرندن أن حكومة المملكة دفعت قبل أيام مبلغ ٨٥ ألف دولار لشركة تي دبليو إيه بواسطة سفيـرها في واشنطن، وطلب الإسراع في إرسال قطع الغيار المطلوبة بأكملها، وقدم عرضين لطريقة الدفع أولهما الدفع عندما تقدم شركة تي دبليو إيه طلبات الشراء (المذكـورة إلى مصنعي هـذه القطع) وتخطر حكـومة المملكة بذلك والثـاني عن طريق خطاب اعتماد بحـيث يتم الدفع عند وصول البضاعة إلـى جدة. ويذكر بيرجس أن يوسف ياسـين طلب مساعدة شركة تـي دبليو إيه فـي استئجار طائرات لموسم الحج وأوضح أن حكومة المملكة لا تريد أن تتعامل مباشرة مع الحكومة الإثيوبية أو أية شركات أخرى. ويشير بيرجس إلـى أن هيرندن قال إن هناك احتمالاً لاسـتئجار خمس طائرات من شركة تي دبليو إيه، واستحسـن يوسف ياسين تلك الفكرة.

ويضيف بيرجس أن يوسف ياسين طلب مساعدة شركة تـي دبليو إيه في شراء عشر طائرات بعد موسم الحج من نوع لايزال إنتاجه مستمراً. ويطلب بيرجس من وزارة الخارجية الأمريكية أن تـكون على اتصال بشركة تي دبليو إيه وتفيده بنتائج محادثات هيرندن في الولايات المـتحدة، ويقول إنـه في ضوء ما ذكر لـم تعـد زيارة رالـف كارن Ralph B. Curren ملـحق شؤون الطـيران المدنـي في السفارة الأمريكية في القاهرة لجدة ضرورية.

R.10

1949/07/30
890 F. 7961/8-1049 (1)

رسالة من الرائد سـالم نقشبندي المدير السعودي لمطار الظـهران إلى كيرتس فرزبي

Lieut.-Col. Curtis L. Frisbie الضابط الأمريكي في المطار، مؤرخة في ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٤٩م ومرفقة بمذكرة رقم ١٨٦ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus القائم بالأعمال الأمريكي في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يطلب نقشبندي من فرزبي أن يلفت انتباه سائر الطائرات المتجهة إلى المملكة العربية السعودية بأنه لن يسمح لها بالهبوط إن كانت آتية من أي مطار يهودي، إضافة إلى أنه لن يسمح لها بالتزود بالوقود إن كانت تنوي الذهاب إلى أي من المطارات اليهودية.

R.10

1949/07/31
890 F. 796/7-3149 (2)

برقية سرية رقم ٧٣١ من جفرسون باترسون Jefferson Patterson القائم بالأعمال الأمريكي في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣١ يوليو (تموز) ١٩٤٩م.

ينقل باترسون رسالة من رالف كارن Ralph B. Curren مستشار شؤون الطيران في السفارة الأمريكية في القاهرة، يشير فيها إلى برقية السفارة رقم ٧٢٧ المؤرخة في ٢٩ يوليو ويذكر أن هيو هيرندن Hugh Herndon مدير عمليات الشرق الأوسط في شركة تي دبليو إيه TWA في القاهرة يشعر أن الوضع في المملكة العربية السعودية قد تحسن كثيراً. إذ إنه يبدو أن الحكومة السعودية دفعت مبلغ ٨٥ ألف دولار، كما وافقت على صرف مبلغ ٨ آلاف دولار أجرة شحن قطع الغيار البالغ ثمنها ٧٥ ألف دولار والتي يبلغ عددها ٥٤٩ قطعة.

ويضيف كارن أن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي يقترح أنه كلما زاد المبلغ المدفوع عن ٥٠ ألف دولار يمكن لشركة تي دبليو إيه أن تشحن القطع على أساس الدفع عند الاستلام بموجب خطاب اعتماد. ويضيف باترسون أن حكومة المملكة تفضل أن تقوم شركة تي دبليو إيه باستئجار طائرات لها، وسيبحث هيرندن الشروط والتكلفة ويرسلها إلى المملكة. ويطلب يوسف ياسين، كما يقول كارن، من شركة تي دبليو إيه أن تبحث للمملكة عن طائرات جديدة حديثة ذات محركين لتحل محل ١٠ طائرات دي سي ٣ DC-3 وذلك بعد موسم الحج. ويذكر كارن أن هيرندن يشعر أن حكومة المملكة تريد استمرار التعاون مع شركة تي دبليو إيه. ويضيف كارن أن هيرندن سيوصي في اجتماعه مع وارن لي بيرسون Warren Lee Pierson رئيس مجلس إدارة شركة تي دبليو إيه في نيويورك بأن تتعاون الشركة مع الحكومة السعودية إلى أقصى حد خلال موسم الحج، وأن تترك أية مباحثات مضنية إلى حين زيارة بيرسون المرتقبة لجدة في شهر أكتوبر.

R.10